

دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية



إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد
قسم العلوم السياسية

الأحزاب السياسية وعملية التحول الديمقراطي في دول شمال إفريقيا: دراسة حالة (مصر - تونس - ليبيا)

دراسة مقدمة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية ماجستير في العلوم السياسية

إعداد الطالب

انيس المبروك علي امساهر

إشراف

الأستاذ الدكتور / الياس أبوبكر الباروني

للعام الجامعي (2025-2026م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾⁽¹⁾

صَلَّى
الْعِظِيمِ

سورة الرعد / الآية "11"

(1) هذه الآية تُجسّد جوهر التحول الديمقراطي بوصفه عملية داخلية قبل أن يكون نتيجة مؤسسات أو أحزاب، وتؤكد أن التغيير السياسي والاجتماعي مرهون بإرادة المجتمعات وسلوك الفاعلين السياسيين، وهو ما ينسجم مباشرة مع دراسة دور الأحزاب السياسية في مسارات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا

الإهداء Dedication

إلى الرسول الكريم محمد ﷺ،
الذي أضاء للعالمين دروب الهداية، وغرس في القلوب نور العلم والإيمان، فكان قدوتنا
في السعي والصدق والإخلاص.
إلى أبي،
من غرس في نفسي معنى الجدّ والعطاء، وكان لي سندًا ودافعًا في كل خطوة على
طريق العلم.
إلى أمي،
ينبوع الحنان، ومصدر الدعاء، ونور القلب الذي لا يخبو، جزاها الله عني خير الجزاء.
إلى إخوتي وأخواتي،
أنتم المساندون الدائمون في دروب الحياة، تشاركوني الفرح وتخففون عني التعب.
إلى أصدقائي الأوفياء،
من تقاسموا معي لحظات الجهد والتعب، فكانت صحبتهم زادًا على طريق البحث والعلم.
إليكُم جميعًا...
أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع عربون وفاء ومحبة وامتنان.

شكر وتقدير Acknowledgments

بعد حمد الله وشكره أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور / أ، د إلياس أبوبكر الباروني لتوجيهاته العلمية ومتابعته رسالتي، وتصحيحه لعثراتي بكل صبر وسعة صدر رغم انشغالاته الجمّة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين، عضوي لجنة المناقشة الموقرة على قبولهما مناقشة رسالتي هذه، وتحملهما عناء القراءة والتقييم وهما:

1/ د. عمر سعيد الفلاح

2/ د. عماد عمر عبدالله

وختاماً أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من شجعني ودعمني ولو بكلمة طيبة في سبيل مواصلة العمل وإتمام الرسالة، وإلى الأستاذ الدكتور / أسماء حسن المقطوف، الذي قام بمراجعة هذه الدراسة من الناحية اللغوية.

جزاكم الله عني جميعاً خير الجزاء

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأحزاب السياسية في مسارات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا محل الدراسة، وهي مصر وتونس وليبيا، خلال الفترة التي أعقبت ثورات عام 2011، وذلك عبر تتبع كيفية تفاعل الأحزاب مع التحوّلات السياسية، ومدى إسهامها في الدفع نحو مسار ديمقراطي أو الإسهام في تعثره أو ارتداده، وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: لماذا تباينت مسارات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا، رغم انطلاقها من سياقات ثورية متقاربة، وما موقع الأحزاب السياسية في هذا التباين؟ ركّزت الدراسة على تحليل طبيعة الدور الذي اضطلعت به الأحزاب السياسية في كلّ من الدول الثلاث، والكشف عن أهم العوامل الدافعة والمعيقة التي أثّرت في فاعليتها، وتفسير أوجه التفاوت في النتائج النهائية بين هذه التجارب، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف واقع النظم الحزبية، وتحليل النصوص الدستورية والقانونية والوثائق الرسمية، وقراءة نتائج الاستحقاقات الانتخابية، واستثمار الأدبيات والدراسات السابقة وربطها بالسياقات السياسية والأمنية والاجتماعية في كل دولة، وقد خلّصت الدراسة إلى أن مجرد سقوط الأنظمة السلطوية أو إجراء انتخابات لا يكفي لتحقيق تحوّل ديمقراطي مستقر، ما لم يتوافر إطار مؤسسي يضمن حرية العمل الحزبي، وبنية حزبية قوية قادرة على بناء توافقات وطنية واسعة، وأظهرت النتائج أن التجربة التونسية حققت تقدّمًا نسبيًا بفعل توازن القوى ومرونة التفاهات السياسية بين الفاعلين، في حين شهدت مصر ارتدادًا سلطويًا نتيجة تغوّل المؤسسة العسكرية وتفقك الأحزاب وضعف قدرتها على حماية المسار الديمقراطي، بينما أخفقت ليبيا في إرساء مسار ديمقراطي بسبب انهيار الدولة المركزية وانتشار السلاح وتعدّد مراكز القوة والتدخل الخارجي، وتوصي الدراسة بضرورة إعادة بناء المنظومة الحزبية في مصر وتونس وليبيا على أسس ديمقراطية وتعددية حقيقية، ومراجعة الأطر القانونية بما يضمن استقلالية الأحزاب وشفافية عملها، وتعزيز الثقافة السياسية والمشاركة المجتمعية، وترسيخ مبدأ حياد المؤسسات العسكرية والأمنية، بما يوفّر بيئة مواتية لتحوّل ديمقراطي مستدام تكون الأحزاب السياسية أحد أعمدته الرئيسة.

Abstract

This study aims to analyze the role of political parties in the processes of democratic transition in three North African states, namely Egypt, Tunisia, and Libya, during the period following the 2011 uprisings. It examines how political parties interacted with the post-uprising political transformations, and the extent to which they contributed to advancing democratic transition, or, alternatively, to its obstruction or reversal. The research is guided by a central question: Why did the trajectories of democratic transition differ in Egypt, Tunisia, and Libya, despite their seemingly similar revolutionary starting points, and what role did political parties play in shaping this divergence? The study focuses on identifying the nature of the roles played by political parties in each of the three cases, and on uncovering the key enabling and constraining factors that affected their effectiveness, in order to explain the variation in outcomes across these experiences. To this end, it employs the descriptive-analytical method, through describing the reality of party systems, analyzing constitutional and legal texts and official documents, examining electoral results, and engaging with relevant literature and previous studies, while linking them to the political, security, and social contexts of each country. The study concludes that neither the fall of authoritarian regimes nor the holding of elections is sufficient to secure a stable democratic transition in the absence of an institutional environment that guarantees party freedom and a strong party structure capable of forging broad national compromises. The findings show that Tunisia achieved relatively greater progress due to a more balanced distribution of power and flexible political arrangements among key actors, whereas Egypt experienced an authoritarian rollback driven by the dominance of the military establishment and party fragmentation, while Libya failed to establish a democratic pathway amid state collapse, the proliferation of arms, multiple centers of power, and foreign intervention. The study recommends rebuilding the party system in Egypt, Tunisia, and Libya on genuinely democratic and pluralistic foundations, revising the legal framework to ensure party independence and transparency, strengthening political culture and societal participation, and entrenching the neutrality of military and security institutions, as necessary conditions for a sustainable democratic transition in which political parties play a central role.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الآية القرآنية
ج	الإهداء Dedication
د	شكر وتقدير Acknowledgments
هـ	ملخص الدراسة
و	Abstract
ز	فهرس المحتويات
1	المقدمة
2	أولاً:- أسباب اختيار الموضوع.
3	ثانياً: مشكلة الدراسة.
4	ثالثاً: تساؤلات الدراسة.
4	رابعاً: فرضية الدراسة.
5	خامساً: أهمية الدراسة.
6	سادساً: أهداف الدراسة.
7	سابعاً: حدود الدراسة.
7	ثامناً: - مصطلحات الدراسة.
8	تاسعاً: منهج الدراسة.
8	عاشراً: الدراسات السابقة.
12	تقسيمات الدراسة
14	الفصل الأول الإطار النظري

الصفحة	الموضوع
15	تمهيد
16	المبحث الأول: التعريف بالأحزاب السياسية وأهدافها
16	المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الأحزاب السياسية
17	أولاً- مفهوم الحزب السياسي
17	1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحزب السياسي
18	2- المفهوم الاصطلاحي للحزب السياسي في الأدبيات السياسية
20	ثانياً- النشأة التاريخية للأحزاب السياسية
20	1- البدايات الأولى لنشوء الأحزاب السياسية
22	2- نشأة الأحزاب السياسية في العالم العربي
24	ثالثاً- تطور الأحزاب السياسية في السياق العربي وشمال إفريقيا
24	1- من مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين
26	2- تحولات الأحزاب السياسية في ظل "الربيع العربي" وما بعده
28	المطلب الثاني: خصائص وأهداف الأحزاب السياسية
29	أولاً- الخصائص التنظيمية والبنوية للأحزاب السياسية
29	1- السمات المؤسسية والبنية الداخلية
31	2- التمايز بين الأحزاب والكيانات الأخرى وديناميكية التنظيم الداخلي
32	ثانياً- الأهداف العامة للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية
32	1- الوظائف التمثيلية والتعبوية والتأطيرية
34	2- تنشئة النخب، الرقابة على السلطة، وترسيخ الاستقرار السياسي

الصفحة	الموضوع
36	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأحزاب السياسية
37	المطلب الأول: نظرية التحديث والتنمية والتحليل الطبقي
38	أولاً- نظرية التحديث السياسي
38	1- المفهوم والأسس النظرية
39	2- نقد النظرية وتطبيقاتها في السياق العربي
41	ثانياً- التحليل الطبقي ودوره في تفسير البنية الحزبية
41	1- الأسس النظرية للعلاقة بين البنية الطبقية ونشوء الأحزاب
43	2- تطبيقات التحليل الطبقي في السياق العربي مع التطرق إلى الحالة الليبية
45	المطلب الثاني: منظور التبعية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي
45	أولاً- نظرية التبعية وعلاقتها ببنية الأحزاب في العالم العربي
47	ثانياً- المجتمع المدني ودوره في نشأة الأحزاب وتطورها
49	ثالثاً- إسهام الأحزاب في عمليات التحول الديمقراطي
52	المبحث الثالث: بنية وأنواع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا
53	المطلب الأول: الأحزاب السياسية في مصر
53	أولاً- الإطار القانوني والتنظيمي للأحزاب في مصر بعد 2011
55	ثانياً- الأنماط الأيديولوجية والتنظيمية للأحزاب المصرية
57	ثالثاً- دور البيئة السياسية والاجتماعية في تشكيل الأحزاب المصرية

الصفحة	الموضوع
59	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في تونس
59	أولاً- النظام الحزبي في تونس بعد الثورة
61	ثانياً- الأحزاب الفاعلة ودورها في العملية السياسية
63	ثالثاً- معوقات التعددية الحزبية في السياق التونسي
63	1- الإطار القانوني والتنظيمي غير الرادع
63	2- هشاشة البنية التنظيمية والقيادية
64	3- الثقافة السياسية والنفور الشعبي من العمل الحزبي
64	4- تشتت البرامج والتحالفات الهشة
64	5- تراجع ثقة المواطن وتنامي الشعبوية
65	المطلب الثالث: الأحزاب السياسية في ليبيا
65	أولاً: واقع الأحزاب السياسية في ليبيا قبل عام 2011
67	ثانياً: واقع الأحزاب السياسية في ليبيا بعد عام 2011
69	ثالثاً- التنظيم القانوني للعمل الحزبي في ليبيا
69	1- الإطار القانوني العام بعد 2011
70	2- الإشكالات المرتبطة بتنفيذ القانون
70	3- الحاجة إلى إصلاحات تشريعية شاملة
71	رابعاً- التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية الليبية
71	1- ضعف الثقافة الحزبية في المجتمع الليبي
72	2- تشتت البنية التنظيمية للأحزاب
72	3- غياب الاستقرار الأمني والمؤسسي
72	4- عدم وضوح النظام الحزبي

الصفحة	الموضوع
74	الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا
75	تمهيد
77	المبحث الأول: الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في مصر
77	المطلب الأول: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات التشريعية
78	أولاً- السياق القانوني والسياسي للانتخابات التشريعية بعد 2011
80	ثانياً- مشاركة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية ونسبة تمثيلها
83	ثالثاً- التحديات التي واجهت الأحزاب خلال الانتخابات التشريعية
85	المطلب الثاني: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات الرئاسية
85	أولاً- موقف الأحزاب من مرشحي الرئاسة بعد الثورة
88	ثانياً- طبيعة التحالفات الحزبية خلال الانتخابات الرئاسية
90	ثالثاً- تأثير الانتخابات الرئاسية على حضور الأحزاب في المشهد السياسي
93	المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في تونس
93	المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية بعد الثورة في تونس

الصفحة	الموضوع
93	أولاً- تطور النظام الانتخابي بعد الثورة وأثره على الأحزاب
96	ثانياً- المشاركة الحزبية في الانتخابات البرلمانية ونسبة المقاعد
98	ثالثاً- تحليل الأداء الحزبي في مجلس نواب الشعب
101	المطلب الثاني: فاعلية الأحزاب السياسية التونسية في الانتخابات الرئاسية
101	أولاً- طبيعة المنافسة بين الأحزاب في الانتخابات الرئاسية
103	ثانياً- دور الحملات الانتخابية الحزبية في التعبئة والتأثير
105	ثالثاً- نتائج الانتخابات وأثرها على التوازنات الحزبية
108	المبحث الثالث: الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في ليبيا
109	المطلب الأول: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات المؤتمر الوطني العام
109	أولاً- خلفية تشكل المؤتمر الوطني ودور الأحزاب فيه
111	ثانياً- نسبة مشاركة الأحزاب وتمثيلها داخل المؤتمر
113	ثالثاً- اثر التمثيل الحزبي على مسار الانتقال الديمقراطي
115	المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات مجلس النواب
115	أولاً- الإطار القانوني والسياسي للانتخابات في 2014
117	ثانياً- مشاركة الأحزاب في انتخابات مجلس النواب
119	ثالثاً- انعكاسات ضعف الأداء الحزبي على التجربة الديمقراطية الليبية
123	الفصل الثالث أسباب ومعوقات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا

الصفحة	الموضوع
124	تمهيد
125	المبحث الأول: مسار التحول الديمقراطي في مصر بين دوافع التغيير ومعوّقات الاستمرار
125	المطلب الأول: العوامل المحفّزة لمسار التحوّل الديمقراطي في مصر
126	أولاً- الحراك الشعبي ومطالب التغيير السياسي
128	ثانياً- دور الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في إنكاء الوعي السياسي
128	1- تطور الإعلام الخاص وتراجع احتكار الدولة للمعلومة
129	2- شبكات التواصل الاجتماعي كأداة للتنظيم والتعبئة
129	3- الإعلام الجديد كرافعة للوعي النقدي
130	4- تحدي السلطة وضعف قدرة الدولة على احتواء الفضاء الإعلامي
131	ثالثاً- ضغط القوى الدولية والإقليمية تجاه الانتقال الديمقراطي
131	1- الموقف الدولي من الحراك الشعبي
131	2- الدعم المؤسسي الدولي لمرحلة الانتقال
132	3- التأثير الإقليمي المتفاوت
132	4- حدود التأثير الخارجي
133	رابعاً- دور الأحزاب والقوى المدنية في مرحلة ما بعد الثورة
133	1- إعادة التموّج والاندماج في المجال السياسي
134	2- المساهمة في بلورة الأطر الدستورية

الصفحة	الموضوع
134	3- أوجه القصور البنيوي والسياسي
135	4- إخفاق القوى المدنية في مواجهة الاستقطاب
135	5- التقييم العام للدور المدني
136	المطلب الثاني: المعوقات البنيوية والسياسية أمام التحول الديمقراطي في مصر
136	أولاً- هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية
137	1- دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية
137	2- تدخل الجيش في ضبط نتائج التحول الديمقراطي
138	3- التداخل المؤسسي بين المدني والعسكري
138	4- انعكاسات الهيمنة العسكرية على البيئة السياسية
139	ثانياً- ضعف بنية الأحزاب السياسية والانقسام الداخلي
139	1- خلل الهيكلة التنظيمية للأحزاب
140	2- غياب الرؤية السياسية الجامعة
140	3- الانقسامات القيادية والصراعات الداخلية
141	4- ضعف الحضور المجتمعي والامتداد الجغرافي
141	5- أثر التهميش المؤسسي والتشريعي
142	ثالثاً- الاستقطاب الأيديولوجي وفشل التوافق الوطني
142	1- أسباب الاستقطاب الحاد بعد الثورة
143	2- انعكاسات الاستقطاب على مؤسسات المرحلة الانتقالية
143	3- غياب آليات التفاوض وحل النزاعات السياسية
144	4- أثر فشل التوافق على مسار التحول الديمقراطي

الصفحة	الموضوع
145	رابعاً- هشاشة الثقافة الديمقراطية وضعف الوعي الشعبي
145	1- الإرث التاريخي في تشكيل السلوك السياسي
145	2- ضعف التربية السياسية والتنشئة الديمقراطية
146	3- اختزال الديمقراطية في أداة الاقتراع
146	4- غياب الثقافة التنظيمية وضعف المبادرة الشعبية
148	المبحث الثاني: خصوصية مسار التحول الديمقراطي في تونس بين عناصر النجاح وأسباب التعثر
148	المطلب الأول: العوامل الممهّدة لنجاح مسار التحول الديمقراطي في تونس
149	أولاً- قوة المجتمع المدني ودوره في حماية المسار الديمقراطي
149	1- الإرث التاريخي لنشاط المجتمع المدني
150	2- دور الرباعي الراعي للحوار الوطني
150	3- الرقابة المدنية على المسار الدستوري والانتخابي
151	4- الاستقلال عن السلطة السياسية
151	ثانياً- توافق النخبة السياسية وقدرتها على إدارة الخلاف
152	1- تعددية المشهد السياسي بعد الثورة
152	2- مرونة حركة النهضة وتقديمها تنازلات استراتيجية
153	3- تقبل القوى المدنية لمبدأ التعايش السياسي
153	4- تأسيس منطق التوافق الدستوري والمؤسساتي
154	ثالثاً- الدعم الخارجي ودور القوى الغربية في تعزيز التحول الديمقراطي

الصفحة	الموضوع
154	1- التزام أوروبي مبكر بدعم الانتقال
155	2- الدور الأمريكي الداعم للمؤسسات والحوكمة
155	3- مشروطية الدعم وتوجيهه نحو الإصلاح الديمقراطي
156	4- دعم اقتصادي لتخفيف الأعباء الانتقالية
156	المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي واجهت التحول الديمقراطي في تونس
157	أولاً- هشاشة الوضع الاقتصادي وتنامي معدلات البطالة
157	1- تدهور المؤشرات الاقتصادية بعد الثورة
158	2- تفاقم أزمة البطالة وتآكل الأمل لدى الشباب
158	3- أثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي
159	ثانياً- التجاذبات السياسية بين التيارات الأيديولوجية
159	1- تصاعد الاستقطاب بعد انتخابات 2014
160	2- عجز النخبة عن بناء تحالفات مستقرة
160	3- أثر الاستقطاب على مؤسسات الحكم
160	4- ضعف قواعد الديمقراطية التوافقية
161	ثالثاً- تراجع فاعلية الدولة وتآكل ثقة المواطنين في المؤسسات
161	1- غياب الاستقرار السياسي وتكرار تغيير الحكومات
161	2- ضعف الإدارة العمومية وتعقّد الإجراءات
162	3- غياب العدالة في تقديم الخدمات العمومية
162	4- تآكل الثقة الشعبية في البرلمان والقضاء والأحزاب

الصفحة	الموضوع
163	المبحث الثالث: التحوّل الديمقراطي في ليبيا بين انهيار الدولة وتعثّر المسار السياسي
163	المطلب الأول: العوامل المحرّكة لمحاولات التحوّل الديمقراطي في ليبيا
164	أولاً- انهيار النظام السلطوي وانفتاح المجال السياسي
164	1- ملامح السلطوية في عقد النظام السابق
164	2- انهيار مفاجئ وغياب البديل المؤسسي
165	3- تأثير غياب الشرعية التاريخية للنظام المنهار
165	4- بداية انفتاح سياسي غير منظم
166	ثانياً- الرغبة الشعبية في تأسيس نظام تعددي
166	1- رفض شعبي واسع للنظام الأحادي
167	2- صعود الحركات المدنية كأداة تعبير
167	3- الانتخابات كترجمة للرغبة الشعبية
167	4- ارتباط الرغبة بالتجربة المقارنة
168	ثالثاً- الزخم الثوري ودور الشباب في صياغة المرحلة الانتقالية
168	1- الشباب كقوة مفجّرة للثورة
169	2- المبادرة في بناء كيانات مدنية وإعلامية
169	3- انخراط الشباب في المسارات الانتقالية الرسمية
169	4- الزخم الثوري كرافعة رمزية للتحوّل
170	المطلب الثاني: معوقات التحوّل الديمقراطي في ليبيا
170	أولاً- تفكك مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية

الصفحة	الموضوع
171	1- تآكل مؤسسات الدولة منذ عهد النظام السابق
171	2- الفراغ المؤسسي بعد الثورة
171	3- ازدواجية السلطة والصراع على الشرعية
172	4- غياب مركزية القرار وفوضى السلاح
172	5- التأثير على بناء نظام ديمقراطي
172	ثانياً- انتشار الميليشيات والسلاح خارج سيطرة الدولة
173	1- غياب خطة وطنية لنزع السلاح بعد الثورة
173	2- نشوء الميليشيات كمراكز سلطة موازية
173	3- أثر الميليشيات على مؤسسات الدولة
174	4- العلاقة بالتحول الديمقراطي
174	5- التدويل وتعقيد المشهد
174	ثالثاً- التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ داخل ليبيا
175	1- تعدد الجهات الداعمة وتضارب المصالح
175	2- أثر التدخلات على الشرعية السياسية
175	3- عسكرة الصراع وتعقيد المسار السياسي
176	4- دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي
176	رابعاً- ضعف الثقافة السياسية والمشاركة الشعبية
177	1- الإرث السياسي السلطوي وتراجع الوعي الديمقراطي
177	2- ضعف مؤسسات التنشئة السياسية
177	3- انخفاض نسب المشاركة الانتخابية
178	4- تأثير ذلك على التحول الديمقراطي

الصفحة	الموضوع
178	تقييم تحليلي للمعوقات
180	الخاتمة
185	المصادر والمراجع

المقدمة

تُعَدُّ الأحزابُ السياسيةُ أحدَ أهمِّ الآلياتِ المؤسسية في النظم السياسية الحديثة، إذ تمثل قناةً منظَّمةً لدمج المواطنين في الحياة العامة، والتعبير عن مصالحهم، وصياغة البرامج والرؤى التي تسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار، ومن ثمَّ فإنَّ وجود أحزاب سياسية فاعلة يُعَدُّ من الشروط الأساسية لأي عملية تحوُّل ديمقراطي مستقرة ومستدامة.

غير أنَّ التجربة التاريخية لكلِّ من تونس ومصر وليبيا قبل موجة الثورات العربية اتَّسمت بضعفٍ شديد في دور الأحزاب السياسية، نتيجة سيطرة أنماط حكم فردية أو شبه فردية عملت على تهميش التعددية الحزبية والحدَّ من فاعليتها، وقد بلغ الأمر في الحالة الليبية حدَّ التجريم الصريح للنشاط الحزبي، واعتباره جريمة يعاقب عليها القانون بوصفها مساسًا بوحدة الوطن، وتجسّد ذلك في الشعار الشهير «من تحزّب خان»، الأمر الذي ترتّب عليه غياب كامل تقريبًا للمؤسسات الحزبية المستقلة.

وتُظهر خبرات الدول المتقدمة والعديد من الديمقراطيات الناشئة أنَّ الأحزاب السياسية تؤدي دورًا محوريًّا في بناء النظام السياسي، وتأطير المشاركة، وإدارة التنافس السلمي على السلطة، كما تؤكد الأدبيات المقارنة أنَّ هشاشة النظام الحزبي أو تهميشه تنعكس سلبيًّا على فرص الانتقال الديمقراطي، وعلى قدرة المجتمعات على إدارة الصراعات الاجتماعية والسياسية في إطار مؤسسي وسلمي.

تسعى هذه الرسالة إلى الإسهام في فهمٍ أعمق لدور الأحزاب السياسية في سياق التحوُّل الديمقراطي في الحالات الثلاث، وتحديد الإشكاليات الرئيسة التي تعوق فاعليتها، وصياغة عدد من التساؤلات التي ستحاول الدراسة الإجابة عنها، وذلك

بالاستفادة مما تراكم من أدبيات ودراسات سابقة، ومحاولة تقديم قراءة تحليلية مقارنة يمكن أن تُسهم في تطوير المعرفة العلمية بهذا الموضوع الحيوي.

أولاً:- أسباب اختيار الموضوع.

يمثل موضوع الأحزاب السياسية في النظم السياسية الحديثة أساساً في التحول الديمقراطي وأداة للدفاع عن حق الشعوب في تطبيق الديمقراطية والحفاظ على الحريات العامة وكذلك رقابة شعبية يمارسها الشعب من خلال مزاوله الأحزاب لمهامها السياسية في الضغط على نظم الحكم السائدة ولذلك هناك أسباب عديدة كانت وراء اختيار هذا الموضوع للدراسة منها ما يعتبر شخصي وأسباب أخرى موضوعية نبينها على النحو الآتي: -

أ، الأسباب الذاتية.

1) كان النظام الحاكم ينكر دور الأحزاب السياسية بل ويعتبر التحزب جريمة خيانة للوطن وهذا زرع في جيلي مبادئ ضد الأحزاب والعمل الحزبي ونستخف من عملها رغم أهميتها وتأثيرها في النظم السياسية الحديثة في تحقيق التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي المنشود والحد من الاعتداء على الحريات العامة.

2) تولد في نفوس الكثير من الباحثين دافع البحث العلمي للمعرفة والإحاطة والتعمق في الفكر السياسي للأحزاب السياسية والتعمق في هذا المجهول المحرم البحث فيه والاقتراب إليه ولقد ساعدني في ذلك ما حققته ثورات الربيع الديمقراطي من إنجازات واستحقاقات سياسية وحريات كانت غائبة في ظل نظم الحكم السائدة في مصر وتونس وليبيا قبل قيام هذه الثورات.

ب، الأسباب الموضوعية.

- (1) تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في الدول الديمقراطية ولها تأثير كبير في نظم الحكم المطبقة في هذه الدول حيث حققت الكثير من المكاسب على الصعيد السياسي الداخلي والدولي الأمر الذي يجعل موضوع الدراسة يحظى بأهمية خاصة لكافة الباحثين في العلوم السياسية.
- (2) أثبتت تجارب الدول الديمقراطية أن تداول السلطة هي نتيجة طبيعية لعمل الأحزاب السياسية الجادة والفاعلة، الأمر الذي كان دافعا للباحثين في مجال العلوم السياسية في البحث والتعمق فيها علميا وعمليا.
- (3) مما لا شك فيه أن فكرة الأحزاب السياسية قد طمسها نظام الحكم السابق في ليبيا وتحتاج لباحثين قادرين وجادين في إحيائها والتعمق في دراستها وتقديم الأفكار والحلول لإصلاحها ونشر الوعي حول أهميتها في تحقيق التحول الديمقراطي خاصة بعد الثورة واسترداد الشعب لحقوقه وحرياته.

ثانيا: مشكلة الدراسة.

رغم أن ثورات 2011 فتحت الباب أمام تحولات ديمقراطية واعدة في عدد من دول شمال إفريقيا، فإن مسارات هذه التحولات اتخذت اتجاهات متباينة، حيث نجحت بعض التجارب في تحقيق خطوات ملموسة نحو بناء مؤسسات ديمقراطية، في حين تعثرت أخرى أو انزلقت نحو حالات من الفوضى أو الارتداد السلطوي، وقد برزت الأحزاب السياسية في هذه المرحلة كفاعل رئيسي في تحديد مآلات التحول، إلا أن أدائها وقدرتها على التأثير تفاوتت بدرجة كبيرة بين الدول، مما يثير تساؤلات حول الدور الفعلي الذي لعبته هذه الأحزاب في الدفع نحو الديمقراطية أو إعاقتها.

وتتجلى المشكلة المركزية في القصور أو الغموض في فهم طبيعة الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في سياقات التحول الديمقراطي داخل المنطقة العربية،

خصوصًا في ظل تعقّد الأوضاع السياسية، وضعف البنية الحزبية، وتداخل العوامل الأمنية والاجتماعية والدولية، إذ لم يكن فشل التحول الديمقراطي في بعض الدول أو تعثره في أخرى نتيجة لغياب الحراك الثوري أو الإرادة الشعبية فقط، بل لضعف دور الأحزاب ذاتها في بناء التوافقات، واحتواء الأزمات، وتقديم بدائل حقيقية للسلطة.

وينبثق من هذه المشكلة التساؤل الجوهرى الآتى:

- إلى أي مدى أسهمت الأحزاب السياسية في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا ، وذلك من خلال دراسة حالة كل من مصر وتونس وليبيا بعد عام 2011؟

ثالثًا: تساؤلات الدراسة.

1- ما الإطار المفاهيمي والنظري الذي يمكن من خلاله تفسير نشأة الأحزاب السياسية وبنيتها ووظائفها، وكيف تفسّر النظريات السياسية المختلفة دور الأحزاب في مسارات التحول الديمقراطي، خاصة في السياق العربي وشمال إفريقيا؟

2- ما طبيعة الدور الذي أدّته الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي في كل من مصر وتونس وليبيا بعد عام 2011، ولا سيما من خلال مشاركتها في العمليات الانتخابية والتفاعلات السياسية المؤسسية؟

3- ما العوامل البنوية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا، وكيف أثّرت هذه العوامل في فاعلية الأحزاب السياسية وفي مآلات التجربة الديمقراطية في كل حالة؟

رابعًا: فرضية الدراسة.

توجد علاقة طردية بين مستوى فاعلية الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا وبين درجة التقدّم في مسار التحول الديمقراطي؛ بحيث كلما ازدادت قدرة هذه

الأحزاب على التنظيم المؤسسي، والتمثيل المجتمعي، وتأطير المشاركة السياسية، وإدارة التنافس السلمي على السلطة، ازدادت فرص ترسيخ التحوّل الديمقراطي في هذه الدول، والعكس صحيح.

خامسا: أهمية الدراسة.

مما لا شك فيه أن هذه الدراسة يثير أهمية علمية وأخرى عملية نوضحها على النحو الآتي: -
أ، الأهمية العلمية.

(1) البحث في جوهر وماهية وأهداف الأحزاب السياسية والأسس والمبادئ التي تستند إليها وآليات ممارستها لعملها السياسي.

(2) مدى تأثير الأحزاب السياسية في نظم الحكم وقدرتها على القيادة السياسية والرقابة والتوجيه وفاعلية أدائها في مواجهة التجاوزات المرتكبة ضد الشعب.

(3) الوقوف على الآليات والنتائج التي تبذل من جانب الأحزاب السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا.

(4) البحث في الدور الذي حققته الأحزاب السياسية في ليبيا بعد ثورة 17 من فبراير ومدى قدرتها في التحول الديمقراطي.

ب، الأهمية العملية.

ترتيب مصر وتونس ليبيا

إن موضوع الدراسة يحظى بأهمية خاصة أن نتيجة أعمال الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا ظاهرة وملموسة ويمكن تقييم نجاحها من عدمه ونوضح ذلك على النحو التالي: -

(1) كذلك دور الأحزاب السياسية المصرية بعد ثوره الخامس والعشرين من يناير دورا هاما في تحقيق التحول الديمقراطي سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو

البرلمانية في مصر بالإضافة لدورها فيما حقته الدولة المصرية من إنجازات سياسية بعد ثوره يونيو 2013.

2) نتائج عمل الأحزاب السياسية وتأثيرها في النظام السياسي التونسي وقدرته على تحقيق التحول الديمقراطي سواء على مستوى الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية يمكن تقييمها والحكم عليها والاستفادة من أوجه القصور ومعالجتها في النظام الحزبي الليبي.

3) مساهمة بعض الأحزاب السياسية الليبية في التحول الديمقراطي في استحقاقين انتخابيين لأول مرة في ليبيا بعد ثورة فبراير في انتخابات المؤتمر الوطني ومجلس النواب، هو الأمر الذي يستحق الدراسة والتقييم لدور هذه الأحزاب وعملها في تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا.

سادسا: أهداف الدراسة.

1- التعرف على الإطار المفاهيمي والنظري للأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، من خلال عرض مفاهيم الحزب السياسي ونشأته ووظائفه، ومناقشة أبرز النظريات المفسرة لدور الأحزاب في مسارات التحول الديمقراطي، ولا سيما في السياق العربي وشمال إفريقيا.

2- تبيان طبيعة الدور الذي أدته الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي في كل من مصر وتونس وليبيا بعد عام 2011، وذلك عبر تحليل مشاركتها في العمليات الانتخابية، وأدائها داخل المؤسسات السياسية، وطبيعة تفاعلها مع السياق السياسي في المرحلة الانتقالية.

3- الكشف عن العوامل البنوية والسياسية والاجتماعية التي أسهمت في دعم أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا، وبيان أثر هذه العوامل في فاعلية الأحزاب السياسية وفي مآلات التجربة الديمقراطية في كل حالة.

سابعا: حدود الدراسة.

1- **المجال الزمني:** ينحصر الحدّ الزمني لهذه الدراسة في الفترة اللاحقة للثورات التي شهدتها كلّ من مصر وتونس وليبيا ابتداءً من عام 2011، وهي الثورات التي مثّلت منعطفًا مهمًّا في تاريخ التحوّلات السياسية في هذه الدول، وتمتدّ الدراسة حتى عام 2025م.

2- **المجال المكاني:** تقتصر الحدود المكانية لموضوع الدراسة على الدول الثلاث محلّ الدراسة، وهي مصر وتونس وليبيا، باعتبارها دولًا متجاورة جغرافيًا، تشابهت سياقات ثوراتها، وتقاربت أهدافها ونتائجها السياسية، بما يُمكن الباحث من الوقوف على هذه التجارب وتحليلها وتقويم دور الأحزاب السياسية في تحقيق التحوّل الديمقراطي في كلّ منها.

3- **المجال الموضوعي:** يتناول هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية في تحقيق التحوّل الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا، وذلك من خلال التعريف بالأحزاب السياسية ونشأتها وأنواعها، وبيان مدى فاعليتها، ورصد أبرز المعوّقات التي تواجهها داخل الأنظمة السياسية في الدول الثلاث، وأثر ذلك كله على مسار التحوّل الديمقراطي فيها.

ثامنا: - مصطلحات الدراسة.

(1) الأحزاب السياسية: هي تنظيمات اجتماعية دائمة تقوم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف وصول أعضائه إلى السلطة.

(2) التحول الديمقراطي: هو عبارة عن عمليات وتفاعلات مرتبطة بالانتقال أو التحول من نظام حكم غير ديمقراطي إلى نظام حكم ديمقراطي.

(3) دول الربيع العربي: هي الدول التي قامت بها الثورات الحديثة في المنطقة العربية وهي تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

4) البرلمان: هو السلطة التشريعية في الدولة وينتخب نوابه من الشعب وفقاً لنظام انتخابي معين مطبق في تشريعات الدولة.

5) المؤتمر الوطني: - هو أول سلطة تشريعية في ليبيا بعد ثوره فبراير 2011.

6) مجلس النواب: هو المجلس المنتخب بديلاً للمؤتمر الوطني ومقره بنغازي.

تاسعا: منهج الدراسة.

1) المنهج الوصفي، يعتمد هذا المنهج على دراسة ووصف فاعلية ومعوقات الأحزاب السياسية في نظامها السياسي ومدى النتائج التي حققتها في التحول الديمقراطي.

2) المنهج التحليلي النقدي، يعتمد هذا المنهج على تحليل ونقد النتائج المحققة من الأحزاب السياسية ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا.

عاشرا: الدراسات السابقة.

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تتشابه مع موضوع الدراسة نستعرض منها جانباً ونوضح جوانب التشابه والاختلاف في هذه الدراسات مع موضوع هذه الأطروحة: -

1) مادي بركة الرحباني:- مستقبل النظام الحزبي الليبي وإشكالية الوحدة في إطار المرحلة الانتقالية _ رسالة دكتوراه في الفلسفة في العلوم السياسية _ كلية التجارة _ جامعة قناة السويس _ مصر _ 2018 ، حيث تعرض الباحث في رسالته لتأثير النظام الحزبي والمتمثل في حزبي العدالة والبناء وتحالف القوي الوطنية في الوحدة الوطنية الليبية خلال الفترة من 2011 إلى 2014 ، وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى بقاء الأوضاع في ليبيا على ما هي عليه مع طول الفترة الانتقالية مع زيادة حدة الانقسام السياسي وتغليب المصلحة الخاصة على

المصلحة العامة، ونؤيد الباحث فيما ذهب اليه في دراسته بشأن فشل الأحزاب السياسية وتوسع حالة الانقسام السياسي وزيادتها بعد 2014 حتى تاريخه، وهذا ما سوف نتعرض له في هذه الرسالة.

(2) فضل الله الغرياني فضل الله: - نشأة الأحزاب في ليبيا بعد ثوره 17 فبراير ودورها في المشاركة السياسية _ رسالة ماجستير في الآداب _ مقدمة لكلية الآداب _ جامعة المنصورة _ مصر 2016، تناول الباحث أهمية وجود أحزاب سياسية في ليبيا بعد ثورة فبراير بعد اختفاء وجودها على مدار أكثر من 40 سنة لما لهذه الأحزاب من أهمية في تطور الحياة السياسية والمشاركة الشعبية والدفع بعملية الديمقراطية والتأثير في الرأي العام، وخلص في دراسته إلى ضرورة أن يتضمن مشروع الدستور بابا خاصا بالأحزاب السياسية والتعددية الحزبية في ليبيا لتحقيق الديمقراطية والرقابة الشعبية على السلطة الحاكمة، وهذه الدراسة نستفيد منها في هذه الرسالة للتعلم في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها والبحث عن اليات فاعلة في تحقيق هدفها في التحول الديمقراطي.

(3) ايمان بوزيت: - الأحزاب السياسية والبناء الديمقراطي دولة تونس خلال الفترة من 2011 إلى 2018 _ رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة قاصدي مرباح ورقفه _ الجزائر _ 2019، تناولت هذه الرسالة الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية التونسية ومعالجة وتحليل أهم المراحل و الصعوبات التي مرت بها عملية البناء الديمقراطي في تونس والآليات التي تعاملت بها الأحزاب والقوي السياسية في تجاوز الأزمات والمعوقات وصولا لاهم مراحل البناء الديمقراطي في تونس، وهذا بلا شك يمكن الاستفادة منه في التجربة الحزبية الليبية لامكانية التغلب على المشاكل والمعوقات التي تؤثر على دور الأحزاب السياسية وهدفها في التحول الديمقراطي.

(4) محمود إبراهيم صالح أقداره: التنظيم القانوني للأحزاب السياسية في ليبيا _ رسالة ماجستير المقدمة لكلية الحقوق _ جامعة بنغازي _ ليبيا _ 2016، حيث تناولت

هذه الدراسة الجانب التنظيمي للأحزاب السياسية والهيكلية القانونية والإدارية باعتبار أن الأحزاب السياسية مؤسسات ذات أهداف سياسية تحتاج إلى قواعد ومبادئ قانونية لتنظيمها وإدارتها ولوائح إدارية ونظام قانوني داخلي يحكمها خاصة إن هذه الأحزاب تعتبر حديثه النشأة في ليبيا بعد ثوره 17 فبراير، وهذه الدراسة يمكن الاستفادة منها من ناحية تشكيل الأحزاب السياسية وتنظيمها وإدارتها، واليات وضع أهدافها ومنها تحقيق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الليبي.

(5) اسماعيل أحمد الأشهب- دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في ليبيا بحث منشور في مجلة الاقتصاد والتجارة- العدد الرابع عشر- جامعة الزيتونة ديسمبر 2018 - حيث خلص الباحث في هذه الدراسة إلى أهمية التعددية الحزبية التي تساهم مع منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في ليبيا، ولا شك أن هذه الدراسة تعرض إلى آليات تقدمها مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي وهذا ما سوف نتعرض له من خلال التركيز على دور الأحزاب السياسية في تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا.

(6) علي رحومه السباعي- الأحزاب السياسية ودورها في المشهد الليبي- بحث منشور في مجله البيان العدد 372 ليبيا 2023- حيث يعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تناول فيها الباحث الآثار الإيجابية والسلبية للأحزاب السياسية في ليبيا ونرى أن ما قدمه الباحث في دراسته يمكن الاستعانة به لتفعيل دور الأحزاب السياسية والحد من الآثار السلبية ودعم فعاليات دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلا في هذه الرسالة.

(7) محمد عز- الأحزاب السياسية ومستقبل التحول الديمقراطي في مصر - بحث منشور في مؤتمر لجنة العلوم السياسية في المجلس الأعلى للثقافة القاهرة 2017- حيث تعرض الباحث لدور الأحزاب السياسية المصرية في التحول

الديمقراطي لا سيما بعد ثورة يناير 2011، والمعوقات التي تعرضت لها الأحزاب السياسية المصرية في تحقيق هدفها في التحول الديمقراطي في مصر، وهذه الدراسة استفاد منها الباحث كدراسة مقارنة مع دور الأحزاب السياسية الليبية بعد ثوره فبراير 2011 في التحول الديمقراطي في ليبيا.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم الأحزاب السياسية وأهدافها

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الأحزاب السياسية

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الأحزاب السياسية

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأحزاب السياسية

المطلب الأول: نظرية التحديث والتنمية والتحليل الطبقي

المطلب الثاني: منظور التبعية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

المبحث الثالث: بنية وأنواع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في مصر

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في تونس

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية في ليبيا

الفصل الثاني: دور الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي في مصر

وتونس وليبيا

المبحث الأول: الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في مصر

المطلب الأول: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات التشريعية

المطلب الثاني: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات الرئاسية

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في تونس

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية بعد الثورة في تونس

المطلب الثاني: فاعلية الأحزاب السياسية التونسية في الانتخابات الرئاسية

المبحث الثالث: الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في ليبيا

المطلب الأول: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات المؤتمر الوطني العام

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات مجلس النواب

الفصل الثالث أسباب ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا

المبحث الأول: مسار التحوّل الديمقراطي في مصر بين دوافع التغيير ومعوّقات الاستمرار

المطلب الأول: العوامل المحفّزة لمسار التحوّل الديمقراطي في مصر

المطلب الثاني: المعوّقات البنيوية والسياسية أمام التحوّل الديمقراطي في مصر

المبحث الثاني: خصوصية مسار التحوّل الديمقراطي في تونس بين عناصر النجاح وأسباب التعثّر

المطلب الأول: العوامل الممهّدة لنجاح مسار التحوّل الديمقراطي في تونس

المطلب الثاني: التحديات والمعوّقات التي واجهت التحوّل الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: التحوّل الديمقراطي في ليبيا بين انهيار الدولة وتعثّر المسار السياسي

المطلب الأول: العوامل المحرّكة لمحاولات التحوّل الديمقراطي في ليبيا

المطلب الثاني: معوّقات التحوّل الديمقراطي في ليبيا

الخاتمة

الفصل الأول

الإطار النظري

- **المبحث الأول:** مفهوم الأحزاب السياسية وأهدافها
- **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للأحزاب السياسية
- **المبحث الثالث:** بنية وأنواع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا

تمهيد:

تُعد الأحزاب السياسية من أبرز الظواهر المؤسسية في النظم السياسية الحديثة، حيث تشكّل الأداة الرئيسة التي تربط بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والمواطن، من خلال ما تؤديه من وظائف تمثيلية وتنظيمية ورقابية، وقد شهدت الأحزاب تطورًا ملحوظًا في بنيتها وأدوارها منذ نشأتها الأولى في المجتمعات الغربية، إلى أن أصبحت ركنًا أساسيًا في النظم الديمقراطية المعاصرة، بل ومؤشرًا على مدى تحقق التعددية السياسية وضمان حرية المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتكمن أهمية دراسة الأحزاب السياسية في كونها المرآة التي تعكس طبيعة النظام السياسي في أي دولة، فهي إما أن تكون قنوات فاعلة لإرادة الشعب وتداول السلطة، أو أدوات شكلية تستخدم لتكريس الاستبداد والهيمنة.⁽¹⁾

وفي السياق العربي وشمال إفريقيا تحديدًا، أخذت الأحزاب السياسية طابعًا خاصًا تأثر بخصائص البنية الاجتماعية والثقافية والنظم السلطوية التي سادت لفترات طويلة، وقد أفضى هذا الواقع إلى تراجع دور الأحزاب، أو تغييبها بالكامل كما في الحالة الليبية قبل عام 2011، مما انعكس سلبًا على إمكانيات التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات شرعية، ومع موجة "الربيع العربي"، عادت الأحزاب لتحتل موقعًا متقدمًا في النقاش السياسي والاجتماعي، باعتبارها أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق التحول الديمقراطي وإعادة هيكلة النظام السياسي.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم معالجة نظرية دقيقة وشاملة لمفهوم الأحزاب السياسية، من خلال ثلاث مقاربات رئيسية: المقاربة المفاهيمية والتنظيمية، التي تُعنى بتعريف الأحزاب وتحديد خصائصها وأهدافها؛ والمقاربة النظرية، التي تناقش أهم الأطر الفكرية التي فسّرت نشوء الأحزاب ووظائفها؛ والمقاربة التطبيقية، التي تركز على تحليل الأنماط الحزبية في دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، ليبيا) بوصفها نماذج حية لمسارات حزبية متباينة لكنها تشترك في معطيات تاريخية وتحولات سياسية كبرى.

(1) بلقزيز، عبد الإله، (2002)، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 80.

المبحث الأول:

التعريف بالأحزاب السياسية وأهدافها

إن فهم الأحزاب السياسية لا يكتمل دون الإحاطة بطبيعتها البنيوية والوظيفية، إذ إنها تمثل إحدى أهم الوسائل المؤسسية التي تتيح للمجتمعات التعبير عن مصالحها وتنظيم مشاركتها في الحكم، ولقد أصبحت الأحزاب، مع تطور الفكر السياسي الحديث، عنصراً محورياً في أي نظام يسعى إلى ترسيخ الشرعية الديمقراطية وتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، وتكمن أهمية هذا المبحث في تأسيس الإطار النظري الأولي للظاهرة الحزبية، عبر تناول المفهوم العام للحزب السياسي، واستعراض سياق نشأته التاريخية وتطوره، ثم توضيح خصائصه البنيوية وأهدافه التي تجعل منه فاعلاً رئيسياً في الفضاء العام.

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور الأحزاب السياسية

يُعد التعريف الدقيق بالحزب السياسي ونشأته وتطوره التاريخي خطوة أساسية لفهم بنيته ودوره في الحياة السياسية المعاصرة، فالحزب ليس مجرد تجمع تنظيمي، بل هو كيان سياسي واجتماعي يتوسط بين المواطنين ومؤسسات الدولة، ويُعبر عن مصالح جماعية ضمن أطر قانونية وأيديولوجية محددة، وقد ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بتطور الدولة الحديثة وتوسع المشاركة الشعبية في الحكم، كما تأثر هذا التطور بالسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي أنتجت أشكالاً متعددة من الممارسة الحزبية.⁽¹⁾

(1) اشتي، فارس. (2023)، الهجانة في تشكّل الأحزاب السياسية الحديثة: المجال العربي أنموذجاً، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 59.

أولاً- مفهوم الحزب السياسي

1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحزب السياسي

تعود كلمة "حزب" في اللغة العربية إلى جذر "حَزَبَ"، ويُقال: "حَزَبَ الرجلُ قومًا" إذا جمعهم وضمهم إلى رأيه أو موقفه، ومنه "الحَزْبُ" بمعنى الطائفة أو الجماعة التي يجمعها غرض مشترك، أو يجتمع أفرادها على رأي واحد⁽¹⁾، وقد وردت الكلمة في مواضع متعددة من النصوص العربية القديمة والقرآن الكريم، منها قوله تعالى: (كل حزب بما لديهم فرحون) (سورة الروم: 32).

وفي اللسان العربي، ارتبط معنى "الحزب" غالبًا بمفهوم الجماعة التي تتقوى بالعدد وتتوحد حول فكرة أو قيادة أو هدف، دون أن يكون هذا الارتباط محصورًا في المجال السياسي، بل امتد إلى الديني والاجتماعي، كما في أحزاب المتصوفة أو أحزاب العلماء، ومع تطور الفكر السياسي العربي المعاصر، أصبح هذا اللفظ يدل على التنظيم السياسي الذي يقوم على برنامج معلن ويهدف إلى التأثير في الحكم أو الوصول إلى السلطة، وهو ما يُعرف اليوم بـ"الحزب السياسي"⁽²⁾.

أما في اللغة الإنجليزية، فإن لفظ Party مأخوذ من الكلمة اللاتينية "partier" التي تعني "يقسم" أو "يفصل"، في إشارة إلى انقسام الآراء أو التيارات السياسية داخل المجتمع، ومع مرور الزمن، أصبحت الكلمة تشير إلى جماعة منظمة تسعى للمشاركة في الشأن العام، وتتنافس من خلال الانتخابات، وقد ترسخ هذا

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي. (1901)، لسان العرب، بيروت: رفوف، ص 308.

(2) جرادات، مهدي أنيس. (2006)، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار المنهل، ص 101.

المعنى في المصطلحات الغربية الحديثة منذ القرن الثامن عشر، بالتزامن مع تطور النظم الديمقراطية في أوروبا، ولا سيما في إنجلترا وفرنسا (1).

وهكذا، فإن المدلول اللغوي لكلمة "حزب" في كلٍّ من العربية واللغات الغربية يحمل مضموناً مشتركاً يتمثل في: الاجتماع حول فكرة أو مصلحة أو موقف مشترك داخل المجتمع، غير أن تطور المصطلح السياسي أضاف إليه بُعداً تنظيمياً ومؤسسياً جعله من أدوات الحكم والتمثيل الشعبي في النظم الحديثة.

2- المفهوم الاصطلاحي للحزب السياسي في الأدبيات السياسية

يُعد المفهوم الاصطلاحي للحزب السياسي نتاجاً لتراكمات فكرية وتجارب مؤسسية طويلة، عبّرت عنها مدارس مختلفة في العلوم السياسية والاجتماعية، كلٌّ منها نظر إلى الحزب من زاوية معينة ترتبط إما بوظيفته في النظام السياسي أو بتركيبته الداخلية أو بأدواره المجتمعية، وقد توزعت هذه التعريفات ما بين تركيز على الجوانب القانونية والتنظيمية، وبين تحليل لأبعاده التمثيلية والأيدولوجية، الأمر الذي يجعل من الضروري تقديم رؤية شاملة للمفهوم كما ورد في الأدبيات الغربية والعربية المعاصرة.

في الفكر الغربي، برزت عدة تعريفات تؤسس للفهم الحديث للحزب السياسي، فالفكر البريطاني إدموند بيرك (Edmund Burke) من أوائل من عرّف الحزب في القرن الثامن عشر بوصفه "مجموعة من الأشخاص المتحدين بهدف تعزيز المصلحة الوطنية وفقاً لمبدأ يتفقون عليه" ويظهر هذا التعريف البعد الأخلاقي للحزب كمؤسسة تستند إلى رؤية مشتركة للمصلحة العامة، أما ماكس فيبر (Max Weber)، فقد ركز على البعد الوظيفي والسلطوي، فعرف الحزب السياسي بأنه "تنظيم يسعى إلى

(1) Heywood, A. (2013), Politics (4th ed.), London, England: Palgrave Macmillan, p. 249.

الوصول إلى السلطة داخل الدولة لتحقيق مصالح خاصة أو برامج سياسية عبر وسائل مشروعة.⁽¹⁾ وفي الاتجاه ذاته، يرى جيوفاني سارتوري (Giovanni Sartori) أن الحزب هو "منظمة تُسهم في تأطير الإرادة العامة وتوجيهها نحو الفعل السياسي، إما عبر التمثيل أو عبر صياغة البرامج وتقديم القيادات.⁽²⁾ أما في السياق العربي يرى الدكتور سعيد بنسعيد العلوي أن الحزب السياسي هو "تنظيم قانوني يضم أفرادًا يتشاركون في رؤية سياسية موحدة، ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها من خلال وسائل ديمقراطية، مثل الانتخابات أو التحالفات"، ويؤكد العلوي أن هذا التعريف يعكس واقع العمل السياسي في العالم العربي، حيث يجب أن يكون الحزب مؤسسة قانونية تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية وتعمل ضمن إطار الدولة الحديثة"⁽³⁾، بينما يُعرفه الدكتور تميم طاهر بأنه تنظيم مؤسسي يجمع أفرادًا يتشاركون في أهداف سياسية محددة، تتمثل في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية عبر التعبير عن مصالح اجتماعية أو فكرية، والسعي إلى التأثير في صنع القرار أو الوصول إلى السلطة باستخدام الوسائل القانونية والديمقراطية، ويُبرز هذا التعريف أهمية الإطار المؤسسي للحزب ودوره في تمكين المواطنين من المشاركة السياسية بشكل منظم وشرعي.⁽⁴⁾

(1) Burke, E., & Selby, F. G. (1770), Thoughts on the cause of the present discontents, London, England: J. Dodsley, p. 102.

(2) Sartori, G. (1976), Parties and party systems: Volume 1: A framework for analysis, Cambridge, England: Cambridge University Press, p. 63.

(3) بنسعيد العلوي، سعيد. (2021، 30 أبريل)، الدكتور سعيد بنسعيد العلوي لمجلة ذوات: الحداثة ومشتقاتها كلها تتنافى مع قاموس الدولة الإسلامية، مجلة ذوات، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، مسترجع في 26 يونيو، 2025، من <https://www.mominoun.com/articles/7460>، الفقرة (2).

(4) طاهر، تميم. (2012)، الأحزاب السياسية، مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، 14 (7-6)، ص 5.

وتجمع معظم هذه التعريفات على عناصر أساسية تُشكّل جوهر الحزب السياسي، من أهمها:

1. الطابع المؤسسي: أي أنه تنظيم دائم وليس ظرفياً أو عفوياً.
2. الهدف السياسي: وهو السعي إلى التأثير في القرار السياسي أو المشاركة في الحكم.

3. الوسائل السلمية: كالاقتخابات أو التمثيل البرلماني أو العمل المدني.

4. الرؤية المشتركة: التي توحد أعضاء الحزب حول برنامج أو مشروع سياسي.
ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم الحزب السياسي في الأنظمة السلطوية أو الانتقالية غالباً ما يأخذ شكلاً مشوّهاً أو محدوداً، إذ قد تُستخدم الأحزاب كواجهة شكلية للنظام دون أن تؤدي دوراً حقيقياً في تداول السلطة أو التمثيل السياسي، وهذا ما يظهر بوضوح في تجارب العديد من الدول العربية، حيث يتم تقييد نشاط الأحزاب أو تهميشها لصالح قوى الدولة العميقة أو المؤسسات العسكرية.

وبناءً على ما سبق، فإن فهم المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي يتطلب الربط بين الإطار القانوني والتنظيمي من جهة، والوظيفة السياسية والتمثيلية من جهة أخرى، مع الانتباه لاختلاف السياقات السياسية التي تُمارس فيها هذه الوظائف.

ثانياً - النشأة التاريخية للأحزاب السياسية

1- البدايات الأولى لنشوء الأحزاب السياسية

ترتبط النشأة التاريخية للأحزاب السياسية ارتباطاً وثيقاً بتطور النظم السياسية الغربية، خصوصاً في سياق الانتقال من الحكم الملكي المطلق إلى النظم التمثيلية، ومن المجتمعات الإقطاعية إلى المجتمعات الصناعية الحديثة، فقد ظهرت البذور الأولى لفكرة "الحزب" في القرون الوسطى من خلال الفرق والنقابات الدينية أو الحرفية، لكنها لم تكن أحزاباً سياسية بالمعنى المعاصر، بل كانت تجمعات مصالح أو انتماءات عشائرية أو مذهبية، ومع صعود الدولة الحديثة، خاصة منذ القرن

السابع عشر، بدأ يظهر نوع من التمايز بين الجماعات المؤيدة والمعارضة للسلطة، تمهيداً لتبلور الأحزاب في أشكالها الأولى.⁽¹⁾

تُعد التجربة البريطانية نقطة انطلاق مركزية في تاريخ الأحزاب السياسية، فقد ظهر أول شكل من أشكال الانقسام الحزبي في إنجلترا أواخر القرن السابع عشر، وتحديدًا خلال الثورة المجيدة سنة 1688، التي مهّدت لتأسيس نظام ملكي دستوري برلماني، في هذا السياق، تبلورت جماعتان سياسيتان أساسيتان: الويغز (Whigs) الذين مثّلوا المصالح الليبرالية والطبقة التجارية، والتوريس (Tories) الذين دافعوا عن الملكية التقليدية والكنيسة، وعلى الرغم من أن هاتين الجماعتين لم تكونا أحزابًا منظمة بالمعنى الحديث، فإنهما أسّستا النمط الثنائي للتنافس السياسي الذي تطور لاحقًا إلى النظام الحزبي البريطاني الحديث.⁽²⁾

ومع دخول القرن التاسع عشر، شهدت الأحزاب تطورًا نوعيًا، خصوصًا مع اتساع قاعدة الناخبين وظهور الحركات العمالية والليبرالية، فقد بدأت الأحزاب تأخذ طابعًا مؤسسيًا أكثر تنظيمًا، يتضمن قيادة مركزية، وهيكلًا داخليًا، وبرنامجًا سياسيًا معلنًا، في هذا السياق، ظهرت في بريطانيا أحزاب مثل حزب المحافظين وحزب الأحرار، ثم لاحقًا حزب العمال، بينما شهدت فرنسا وألمانيا نشوء أحزاب اشتراكية وليبرالية متأثرة بالثورات الاجتماعية والتحول الاقتصادي الناتجة عن الثورة الصناعية.

إن هذه التحولات التاريخية أظهرت أن نشأة الأحزاب لم تكن لحظة مفاجئة، بل كانت نتيجة تفاعل تدريجي بين التطور المؤسسي للدولة، واتساع المجال العام، وتبلور الهويات الفكرية والاجتماعية التي احتاجت إلى قنوات تمثيلية منظمة.

(1) Sartori, G. (1976), P. 67.

(2) Jones, T. (2012), Modern political thinkers and ideas: An historical introduction, New York, NY: Routledge, p. 71.

2- نشأة الأحزاب السياسية في العالم العربي

جاء تشكّل الأحزاب السياسية في العالم العربي متأخرًا مقارنةً بالتجارب الغربية، وذلك لأسباب متعددة تتصل بطبيعة النظم السياسية السائدة في العالم العربي في مرحلة ما قبل الاستقلال، من جهة، وبطبيعة العلاقات الاستعمارية والهيمنة الأجنبية، من جهة أخرى، فقد نشأت أولى الأحزاب السياسية العربية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في سياق مقاومة الاحتلال الأجنبي أو المطالبة بالإصلاح الدستوري، لا بوصفها أدوات للمشاركة السياسية في أنظمة ديمقراطية مستقرة، وإنما كوسائل نضالية مرتبطة بالمسألة الوطنية⁽¹⁾

في مصر، ظهرت أولى التكوينات الحزبية بشكل واضح مع تأسيس حزب الوفد عام 1919 بقيادة سعد زغلول، والذي مثّل تطورًا نوعيًا في العمل السياسي، إذ جمع بين البعد الوطني في مقاومة الاحتلال البريطاني، وبين الطابع الليبرالي والمؤسساتي للحزب المنظم، وقد سبقه في الظهور الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل عام 1907، الذي جسّد النزعة الوطنية الصّرفة، ومع تطور الحياة السياسية في مصر، تشكلت أحزاب أخرى كالكتلة الوفدية، والحزب السعدي، ثم الأحزاب اليسارية والإسلامية لاحقًا، خصوصًا بعد ثورة يوليو 1952، رغم ما رافق هذه المرحلة من تضيق كبير على التعددية الحزبية⁽²⁾.

أما في تونس، فقد ارتبط نشوء الأحزاب السياسية بالحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي، ويُعد الحزب الحر الدستوري التونسي الذي تأسس عام 1920 من أقدم التنظيمات السياسية في شمال إفريقيا، ثم تطور لاحقًا إلى الحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة عام 1934، والذي لعب دورًا محوريًا في نيل البلاد

(1) طاهر، تميم. (2012)، مرجع سابق، ص 14.

(2) أبوزيد، عبد الرحيم. (2006)، الحياة الحزبية في مصر الحديثة، القاهرة، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص 54.

استقلالها سنة 1956، غير أن النظام التونسي بعد الاستقلال اتجه نحو الحكم الفردي واحتكار الفضاء الحزبي، إذ تحوّل الحزب إلى ذراع للدولة، واستبعدت التعددية السياسية حتى الثورة التونسية عام 2011، التي شكّلت انطلاقة جديدة للحياة الحزبية في البلاد (1).

في ليبيا، كانت النشأة الحزبية أكثر هشاشة وتعقيداً، فقد ظهرت بوادر العمل الحزبي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع النقاش حول استقلال ليبيا، فتأسست عدة أحزاب أبرزها حزب المؤتمر الوطني، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب العمال، لكن هذه الأحزاب لم تُتَح لها فرصة التطور، إذ تم حلّها بعد وصول الملك إدريس السنوسي إلى الحكم عام 1952، الذي أصدر قانوناً يحظر الأحزاب السياسية تماماً، وتكرس هذا الحظر في عقد النظام السابق، حيث عدّ التحزّب جريمة خيانة للوطن، وألغيت الحياة الحزبية تماماً لصالح ما سُمي بـ "اللجان الثورية" و"الكتاب الأخضر" (2)، ولم تبدأ محاولة إحياء الأحزاب السياسية في ليبيا إلا بعد ثورة فبراير 2011، في ظل بيئة انتقالية معقدة ومؤسسات غير مستقرة.

تُظهر هذه التجارب العربية الثلاث سمات مشتركة في نشأة الأحزاب السياسية، من أبرزها:

1. الارتباط بالمسألة الوطنية ومقاومة الاستعمار، لا بالنظام الديمقراطي.
2. الطابع النخبوي للأحزاب الأولى، حيث كانت تدور حول شخصيات قيادية لا حول برامج مؤسسية.
3. غياب التراكم الحزبي المستقر، نتيجة للانقلابات العسكرية أو احتكار السلطة.

(1) شرفة، وسيلة، وبورغدة، سارة. (2019)، الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين 1919-1989م، ص 8.
(2) أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، مجلة البحث العلمي في الآداب، 16(1)، ص 2.

4. ضعف التأطير السياسي الشعبي، ما جعل الأحزاب غير قادرة على البقاء في الذاكرة الجماعية كأدوات دائمة للمشاركة.

وعليه، فإن نشأة الأحزاب في العالم العربي لم تتبع من تطور داخلي للنسق السياسي، بقدر ما كانت استجابة ظرفية للتحويلات الخارجية، أو أداة بيد السلطة لإضفاء طابع شكلي على المشهد السياسي، وهو ما يُفسر هشاشة أغلب الأحزاب العربية المعاصرة، وتراجع فاعليتها في إدارة المراحل الانتقالية بعد 2011.

ثالثاً- تطور الأحزاب السياسية في السياق العربي وشمال إفريقيا

1- من مرحلة ما بعد الاستقلال حتى نهاية القرن العشرين

شهدت الأحزاب السياسية في الدول العربية وشمال إفريقيا بعد الاستقلال مساراً غير مستقر، تميز بتذبذب واضح بين محاولات التأسيس الفعلي لعمل حزبي مؤسسي، وبين انتكاسات هيكلية فرضتها طبيعة الأنظمة السياسية التي نشأت في تلك الفترة، فعلى الرغم من أن مرحلة الاستقلال كانت تحمل آمالاً في بناء نظم ديمقراطية قائمة على المشاركة والتعدد، إلا أن معظم الأنظمة التي تشكلت في العالم العربي اتجهت نحو السلطوية، معتمدة على خطاب الشرعية الثورية أو التحررية، ما أدى إلى احتكار الفضاء السياسي وتقييد العمل الحزبي بشكل واسع⁽¹⁾.

في مصر، كان إلغاء التعددية الحزبية أحد مخرجات ثورة يوليو 1952، حيث صدر قانون بحل جميع الأحزاب عام 1953، وتم تأسيس تنظيم سياسي واحد عرف لاحقاً باسم "الاتحاد الاشتراكي العربي"، ما أفرز نظاماً سياسياً أحادياً يعادي التعددية باسم الوحدة الوطنية، وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، حين أعلن الرئيس أنور السادات بداية ما سُمّي بـ "الانفتاح الحزبي"، ثم جاءت فترة حسني

(1) أبوزيد، عبد الرحيم. (2006)، مرجع سابق، ص 67.

مبارك بإطار تعددي شكلي سمح بوجود أحزاب، لكنها كانت محدودة التأثير ومقيدة بقوانين الطوارئ والرقابة السياسية (1).

وفي تونس، شهدت المرحلة التي أعقبت الاستقلال سيطرة الحزب الواحد، حيث أصبح الحزب الحر الدستوري الجديد هو المهيمن المطلق على الحياة السياسية بقيادة الحبيب بورقيبة، وتم ترسيخ هذا الوضع في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، الذي احتفظ بصيغة تعددية اسمية، سمح فيها بتأسيس بعض الأحزاب، لكنها لم تكن قادرة على منافسة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، الذي احتكر مفاصل السلطة والمؤسسات حتى اندلاع الثورة سنة 2011.

أما في ليبيا، فقد كانت التجربة أكثر تطرفاً في قمع الحياة الحزبية، حيث مُنعت الأحزاب رسمياً منذ العهد الملكي سنة 1952، ثم تم تكريس هذا الحظر بعد انقلاب النظام السابق عام 1969، وقد تميز النظام الليبي بإنشاء ما يُعرف بـ"النظرية العالمية الثالثة" و"الكتاب الأخضر"، التي رفضت فكرة التمثيل النيابي أو الحزبي، واعتمدت ما سُمي بـ"الجان الشعبية" كبديل يُفترض أنه أكثر تعبيراً عن إرادة الجماهير، لكن واقع الحال أظهر أن هذه الأدوات كانت وسيلة لاحتكار السلطة وقمع أي معارضة منظمة (2).

تُظهر هذه التجارب أن تطور الأحزاب السياسية في العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين كان محكوماً بسقف الدولة السلطوية، التي استبدلت التعددية الحقيقية بنماذج شكلية من التنظيم، أو ألغتها تماماً لصالح أنماط من الحكم الفردي أو التنظيم الثوري، ولم يكن يسمح للأحزاب بأن تؤدي أدوارها

(1) أبوزيد، عبد الرحيم. (2006)، المرجع نفسه، ص 71.

(2) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. (1990)، ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر، 1-3 نوفمبر 1982م: دراسات وأبحاث في النظرية العالمية الثالثة (الطبعة الثانية)، طرابلس، الجماهيرية: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ص 179.

الطبيعية في التعبئة والتمثيل والمساءلة، بل غالبًا ما تم توظيفها لتكريس الشرعية القائمة، أو تم إقصاؤها بوصفها تهديدًا للاستقرار والنظام العام.

2- تحولات الأحزاب السياسية في ظل "الربيع العربي" وما بعده

أحدثت موجة الثورات العربية التي انطلقت مع نهاية عام 2010، والمعروفة إعلاميًا باسم "الربيع العربي"، تحولًا كبيرًا في المشهد السياسي للعديد من الدول العربية، خاصة في شمال إفريقيا، وقد مثّلت هذه المرحلة اختبارًا فعليًا لمدى قدرة الأحزاب السياسية على إعادة التموقع ضمن فضاء سياسي جديد يتسم بالسيولة والانفتاح النسبي، ومع سقوط أنظمة استبدادية متجذرة، كالنظامين التونسي والمصري، واهتزاز النظام الليبي، برزت الحاجة إلى قوى سياسية قادرة على ملء الفراغ، وصياغة مشاريع انتقالية متوازنة، لكن أداء الأحزاب في هذه المرحلة جاء متفاوتًا بين تجربة وأخرى.

في تونس، شكّلت الثورة نقطة انطلاق جديدة للحياة الحزبية، حيث تم إلغاء القوانين المقيدة للعمل السياسي، وُسّح بتشكيل مئات الأحزاب خلال فترة قصيرة، وقد برزت على الساحة قوى سياسية جديدة، أهمها حركة النهضة، التي كانت محظورة سابقًا، بالإضافة إلى أحزاب مدنية مثل التكتل الديمقراطي والمؤتمر من أجل الجمهورية، وأسهمت هذه التعددية في إرساء مناخ ديمقراطي نسبي، تُوجّ بانتخابات تأسيسية عام 2011، ثم بوضع دستور جديد عام 2014، غير أن المشهد الحزبي التونسي لم يخلُ من إشكالية التشتت والانقسام، مما أضعف فاعلية الأحزاب في بناء تحالفات مستقرة، وأدى إلى تآكل ثقة المواطنين بها تدريجيًا.⁽¹⁾

(1) بن نصر، حليلة. (2024)، تونس بعد الثورة: بين صعود النهضة وتحديات الانتقال الديمقراطي، عربي 21، مسترجع في 26 مارس 2025، من <https://www.arabi21.com/>، الفقرة (2).

أما في مصر، فقد شهدت البلاد انفجاراً حزبياً بعد سقوط نظام مبارك، حيث تم تأسيس العشرات من الأحزاب خلال عام 2011 فقط، وتمكنت جماعة الإخوان المسلمين، من خلال ذراعها السياسي "حزب الحرية والعدالة"، من السيطرة على أغلبية برلمانية، وكذلك الوصول إلى رئاسة الجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية بعد الثورة، غير أن الصراع بين القوى الإسلامية والليبرالية، إلى جانب هشاشة المؤسسات، أدّى إلى اضطراب سياسي انتهى بتدخل الجيش في يوليو 2013، وتعليق العمل بالدستور، وحل البرلمان، ومنذ ذلك الحين، عادت البيئة الحزبية في مصر إلى حالة من التقييد التنظيمي والتهميش السياسي، حيث أصبحت الأحزاب قائمة من الناحية الشكلية فقط، دون فاعلية حقيقية في الحياة العامة.⁽¹⁾

في ليبيا، كان المشهد أكثر تعقيداً بفعل غياب الدولة وانفجار الوضع الأمني عقب سقوط نظام النظام السابق، فرغم صدور قانون يسمح بتأسيس الأحزاب السياسية، وظهر عدد من التكوينات الحزبية مثل تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، إلا أن التجربة الليبية ظلت ضعيفة ومحدودة التأثير، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها: هشاشة المؤسسات الانتقالية، انتشار السلاح، الصراع بين السلطات المتنازعة، وغياب تقاليد حزبية راسخة، وقد أدى هذا الوضع إلى تشطي الحياة السياسية، وتحول الأحزاب إلى كيانات شكلية غير قادرة على المنافسة أو التعبئة، في ظل تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة والولاءات القبلية والمناطقية.⁽²⁾ وتُظهر هذه التجارب أن ما بعد "الربيع العربي" لم يؤسس لتحول حزبي فعال بقدر ما كشف ضعف البنى الحزبية، وتواضع قدراتها المؤسسية والتمثيلية، سواء من

(1) عمر، خيرى. (2023)، الأحزاب المصرية وتداعيات ما بعد 2011، موقع العربي الجديد، مسترجع في 26 مارس 2025، من <https://www.alaraby.co.uk/opinion/> الأحزاب-المصرية-وتداعيات-ما-بعد-2011، الفقرة (3).

(2) أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، مرجع سابق، ص 12.

حيث بناء البرامج، أو التعبئة الجماهيرية، أو تقديم البدائل، كما أبرزت هذه المرحلة هشاشة الثقافة السياسية الديمقراطية، وعمق الأزمات البنيوية التي تعاني منها الأحزاب، بما في ذلك غياب الاستقلالية، والارتباط بالنخب أو المصالح الفئوية، وضعف الامتداد المجتمعي.

ولذلك، فإن المرحلة التي تلت "الربيع العربي" لا تمثل فقط حقبة استعادة التعددية الشكلية، بل فرصة لتقييم التجربة الحزبية على نحو نقدي، وفهم طبيعة المعوقات السياسية والاجتماعية التي تحول دون ترسيخ الحياة الحزبية كجزء عضوي من النظام السياسي في مصر وتونس وليبيا. (1)

المطلب الثاني: خصائص وأهداف الأحزاب السياسية

لا تكتمل الصورة المفاهيمية للأحزاب السياسية بمجرد الوقوف على تعريفها أو تتبع نشأتها التاريخية، إذ إن إدراك طبيعة هذا الكيان السياسي يتطلب أيضًا تحليل خصائصه البنيوية ووظائفه الأساسية في النظام السياسي، فالحزب لا يُعد مجرد تجمع تنظيمي يسعى للوصول إلى السلطة، بل هو وحدة تنظيمية مركبة تؤدي أدوارًا متعددة على مستوى التأطير السياسي، وتشكيل الرأي العام، وصناعة النخب، وضبط العلاقة بين المجتمع والدولة، وتتعدد خصائص الأحزاب السياسية من حيث بنيتها التنظيمية، وأسس عضويتها، وطبيعة برامجها، وأسلوب عملها الداخلي، وهي سمات تميزها عن غيرها من الفاعلين السياسيين كالحركات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المدني، كما تتفاوت أهداف الأحزاب تبعًا لاختلاف أنظمتها الفكرية والسياسية، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف المشتركة تلتقي حولها معظم الأحزاب، مثل تمثيل المصالح، المشاركة في الحكم، التأثير في السياسات العامة، وتكريس مبدأ التعددية السياسية.

(1) أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، مرجع سابق، ص 11.

أولاً- الخصائص التنظيمية والبنوية للأحزاب السياسية

1- السمات المؤسسية والبنية الداخلية

تتميّز الأحزاب السياسية عن غيرها من أشكال التجمع السياسي أو الاجتماعي بمجموعة من الخصائص البنوية والتنظيمية التي تُضفي عليها طابعاً مؤسسياً يجعل منها ركيزة أساسية في الحياة السياسية المعاصرة، ومن أبرز هذه الخصائص أن الحزب السياسي تنظيم دائم، يتمتع بهيكل إداري واضح، ونظام داخلي يضبط آلية العمل، وينظم العلاقة بين القيادة والقاعدة، وهو بذلك يختلف عن الحركات الاحتجاجية أو التجمعات المؤقتة التي تنشأ ردّاً على أزمة محددة ثم تزول بزوالها.

أولى هذه السمات أن الحزب يقوم على هيكل تنظيمي هرمي يتضمن عادة مستويات مختلفة من القيادة والتمثيل، مثل المؤتمر العام، المكتب السياسي، الأمانة العامة، الفروع المحلية أو الإقليمية، إضافة إلى لجان متخصصة للعمل الإعلامي، والانتخابي، والمالي، وغيرها، ويُعد وجود هذا الهيكل ضرورة لضمان الفعالية، وتنسيق الجهود، وتحقيق الانضباط الداخلي، وتوزيع المسؤوليات، وقد أشار عالم السياسة الأمريكي Leon Epstein إلى أن التنظيم المؤسسي للحزب هو الذي يميّزه عن الجماعات العشوائية أو غير المنظمة، ويمنحه القدرة على الاستمرار والتأثير⁽¹⁾.

ثانياً، تقوم الأحزاب السياسية على نظام داخلي أو لائحة تنظيمية تحدد قواعد العضوية، وشروط الانخراط، وآليات اتخاذ القرار، وأساليب حل النزاعات الداخلية، ويُعد وجود هذا النظام من أبرز معايير المؤسسة الحزبية، إذ يسمح بقيام علاقة واضحة بين القيادة والقاعدة، ويكرّس مبدأ الديمقراطية الداخلية، وتُظهر دراسات

(1) Epstein, L. D. (1986), Political parties in the American mold. Madison, WI: University of Wisconsin Press, p. 28.

مقارنة أن الأحزاب التي تعاني من غموض في هياكلها أو تسلط القيادة تفقد تدريجيًا قدرتها على البقاء والتمدد.

ثالثًا، تُبنى الأحزاب السياسية على أساس الالتزام ببرنامج سياسي أو أيديولوجي يُعبّر عن رؤيتها في إدارة الدولة والمجتمع، وقد يكون هذا البرنامج مستندًا إلى مرجعية ليبرالية، أو اشتراكية، أو دينية، أو وطنية، ويُفترض أن يشكّل الإطار الذي يُوجّه سلوك الحزب وسياساته وتحالفاته، ويُعد وجود البرنامج من أهم الفوارق بين الحزب السياسي والتكتلات البرلمانية أو الكتل التقنية، لأن الحزب لا يُعرّف فقط بوسيلته (الانتخابات) بل أيضًا بغايته السياسية والفكرية.⁽¹⁾

إضافة إلى ذلك، يُفترض في الحزب السياسي أن يكون مفتوحًا للانخراط الشعبي وفق معايير موضوعية، كالجنسية أو السن أو الالتزام بميثاق الحزب، مع رفض الانغلاق النخبوي أو الطائفي، وهذه الخاصية تتيح للحزب أن يكون وسيطًا بين الدولة والمجتمع، بما يعزز من شرعيته التمثيلية، وقدرته على تعبئة الجماهير، وقد بيّنت التجربة السياسية الحديثة أن مدى انفتاح الحزب وتنوع عضويته يعدان من العوامل الحاسمة في استدامته وقدرته على التوسع.

تُظهر هذه الخصائص أن الحزب السياسي ليس مجرد تجمع فكري أو سياسي، بل هو بنية تنظيمية مؤسسية تخضع لضوابط داخلية وتحمل رؤية متكاملة تجاه الدولة والمجتمع، وتختلف درجة التماسك التنظيمي من حزب إلى آخر، لكنها تبقى مؤشرًا جوهريًا على مدى مأسسة الحياة الحزبية وفعاليتها داخل النظام السياسي.

(1) Heywood, A. (2013) p. 251.

2- التمايز بين الأحزاب والكيانات الأخرى وديناميكية التنظيم الداخلي

لا تقتصر الخصائص البنيوية للأحزاب السياسية على مجرد وجود هيكل تنظيمي وبرنامج سياسي، بل تتسع لتشمل جوانب أكثر تعقيداً تتعلق بطبيعة عمل الحزب كفاعل سياسي متميز ضمن النظام السياسي، وتميّزه عن الكيانات الأخرى مثل الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجموعات الضاغطة (اللوبيات)، ويُعد هذا التمايز ضرورياً لتحديد الدور السياسي والمؤسسي الذي تقوم به الأحزاب داخل الدولة، ولضمان فاعليتها كمؤسسات حاملة للشرعية التمثيلية.⁽¹⁾

أولاً، يتميّز الحزب السياسي عن غيره من الكيانات السياسية بكونه يستهدف ممارسة السلطة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء من خلال خوض الانتخابات أو المشاركة في الحكومات أو التأثير في السياسات العامة، أما منظمات المجتمع المدني، فتركز عادةً على قضايا الحقوق والتنمية والمراقبة، دون أن تسعى لتولي السلطة، كذلك، فإن الحركات الاجتماعية، رغم قدرتها على التعبئة، تظل غالباً غير مؤسسية، وتفتقر إلى البنية القانونية الدائمة، كما أنها تتسم بالعفوية وتستند إلى قضايا ظرفية غالباً⁽²⁾، وهذا التمييز ضروري لفهم الطبيعة الوظيفية للحزب باعتباره الفاعل السياسي الأبرز في النظام التعددي.

ثانياً، من الخصائص البنيوية المهمة للأحزاب السياسية ما يُعرف بالمرونة التنظيمية والانضباط الداخلي، فالنجاح الحزبي لا يتوقف فقط على وجود لائحة تنظيمية، بل أيضاً على القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية، وعلى فرض درجة من الانضباط الذي يضمن وحدة القرار وتماسك المواقف، وتُظهر الدراسات المقارنة أن الأحزاب الأكثر فعالية هي تلك التي تجمع بين الانفتاح على

(1) Sartori, G. (1976)، P. 71.

(2) حسن، إبراهيم. (1964)، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ص 121.

محيطها الاجتماعي، والقدرة على ضبط صفوفها داخلياً، دون أن تنزلق نحو المركزية القهرية أو الفوضى التنظيمية⁽¹⁾.

ثالثاً، يُفترض في الحزب السياسي أن يُمارس التجديد القيادي والديمقراطية الداخلية، عبر انتخابات دورية للمناصب القيادية، وتداول للسلطة داخل الحزب، وإشراك القواعد في صياغة البرامج والقرارات، فغياب هذه الممارسة يؤدي إلى شخصنة القيادة وتكلس البناء التنظيمي، مما يفقد الحزب ديناميكيته وقدرته على التفاعل مع التغيرات، ويُلاحظ في العديد من الأحزاب العربية غياب هذه الخاصية، مما جعلها تتحول إلى أطر مغلقة تحكمها الولاءات لا الكفاءة، وهو ما يعكس هشاشة التقاليد المؤسسية داخلها⁽²⁾.

الحزب السياسي، بحكم خصائصه التنظيمية، يُعد مؤسسة مؤهلة لتكوين القيادات السياسية، وتأطير المواطنين، ونقل المطالب الاجتماعية إلى مؤسسات الدولة، وهذه الأدوار لا يمكن أن تُنجز إلا في ظل بنية تنظيمية متماسكة، قائمة على الشفافية، والمحاسبة، والانفتاح، والاستقلال المالي والإداري، وهي شروط أساسية لمأسسة العمل الحزبي وتعزيز دوره في بناء النظام الديمقراطي.

ثانياً - الأهداف العامة للأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية

1- الوظائف التمثيلية والتعبوية والتأطيرية

تلعب الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية دوراً مركزياً في هندسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتُعد بمثابة الوسيط المؤسسي الأساسي الذي ينقل المطالب الشعبية إلى دوائر صنع القرار، ومن هنا، فإن الأهداف التي تسعى الأحزاب لتحقيقها لا تنحصر في مجرد الوصول إلى السلطة، بل تمتد إلى أداء

(1) الحبيب، جوا. (2016)، دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية المحلية بالمغرب، 52.

(2) الحبيب، جوا. (2016)، المرجع نفسه، ص 52

وظائف متعددة الأبعاد، تترجم في مجموعها التمثيل السياسي، والتأطير الفكري، والتنشئة الديمقراطية، والرقابة على الأداء العام.

أول هذه الأهداف وأكثرها وضوحًا هو التمثيل السياسي، فالأحزاب تشكل قنوات شرعية لنقل مطالب وتطلعات فئات وطبقات المجتمع إلى مؤسسات الدولة، وخصوصًا البرلمانات والهيئات المنتخبة، وهي تؤمن بذلك التوازن المطلوب بين السلطة والمجتمع، وتمنع احتكار القرار السياسي من قبل فئة ضيقة، ويُعد هذا الدور أساس النظام التعددي، حيث يضمن أن تُدار الدولة من خلال تفويض شعبي ناتج عن انتخابات تنافسية وحرّة، وقد أشار الفقيه الدستوري الفرنسي موريس دوفرجيه إلى أن "التمثيل الحزبي هو الذي يمنح الشرعية السياسية لأي حكم ديمقراطي، لأن الأحزاب هي التي تُحوّل إرادة الجمهور إلى سياسات".⁽¹⁾

ثانيًا، تُعدّ التعبئة الشعبية من الأهداف الجوهرية للأحزاب السياسية، إذ تقوم الأحزاب بدور فعال في تنظيم المجتمع حول قضايا عامة، وفي تحفيز المواطنين على المشاركة في الشأن العام، سواء عبر التصويت، أو الانخراط في الحملات الانتخابية، أو المساهمة في النقاشات العامة، وتساهم هذه التعبئة في بناء ثقافة سياسية نشطة، وتقلل من اللامبالاة السياسية التي تُضعف النظم الديمقراطية، وقد بيّنت دراسة حديثة أجراها (Diamond & Gunther (2001 أن أحد مؤشرات نجاح الحزب ليس فقط في عدد المقاعد التي يحصل عليها، بل في قدرته على استنهاض المشاركة المجتمعية والالتفاف الشعبي حول برنامجه السياسي⁽²⁾.

(1) دوفرجيه، موريس. (2011)، الأحزاب السياسية (علي مقلد، مترجم)، القاهرة، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص 38.

(2) Diamond, L., & Gunther, R. (Eds.). (2001), Political parties and democracy, Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, p. 9.

ثالثاً، تساهم الأحزاب في تأطير الرأي العام وتشكيله ضمن قنوات مؤسساتية قائمة على البرامج والأفكار، فهي ليست مجرد أدوات انتخابية، بل مؤسسات تتولى إنتاج الرؤى السياسية، واقتراح السياسات، وتوجيه النقاشات العامة نحو بدائل مدروسة، وهذا الهدف يتطلب من الأحزاب أن تكون ذات برامج واضحة ومتماسكة، نُقدّم للجمهور كمشاريع متكاملة قابلة للتنفيذ، بدلاً من الاكتفاء بالشعارات العامة أو الخطابات الشعبوية.

ومن هنا، يظهر أن وظيفة التمثيل السياسي لا تُختزل في الحضور داخل البرلمان، بل تتجلى في مدى قدرة الحزب على نقل نبض المجتمع إلى مؤسسات الدولة، وتنظيمه، وتوجيهه فكرياً في ضوء تصور سياسي واضح، مما يُمكن من فهم الحزب بوصفه فاعلاً بنيوياً وليس مجرد متغير انتخابي.

2- تنشئة النخب، الرقابة على السلطة، وترسيخ الاستقرار السياسي

إلى جانب الوظائف التمثيلية والتعبوية التي تمثل الملامح الظاهرة لدور الأحزاب السياسية، تتطوي هذه المؤسسات على أهداف عميقة تتعلق بإعادة إنتاج النخب السياسية، وضمان التوازن بين السلط، والحفاظ على استقرار النظام السياسي في المدى الطويل، إذ لا يمكن قيام نظام ديمقراطي راسخ دون أحزاب قادرة على أداء هذه الوظائف الحيوية بكفاءة واستقلالية.

أولاً، تؤدي الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تنشئة النخب السياسية وتداولها، حيث تُعد الحاضنة الأساسية التي يُفرز من خلالها القادة السياسيون، والمرشحون للمناصب التنفيذية والتشريعية، ويمكن هذا الدور الأحزاب من الإسهام في تجديد النخبة الحاكمة بشكل دوري وسلمي، بعيداً عن الوراثة السياسية أو التعيين الفوقي، وتُظهر التجارب الديمقراطية المستقرة أن القيادات الأكثر كفاءة هي التي تمر بمراحل تكوين تدريجي داخل الأحزاب، عبر الممارسة، والتدرج في المسؤولية، والتفاعل مع

القواعد الشعبية، وقد أكد الباحث Peter Mair أن "الأحزاب تمثل المدرسة السياسية الأولى التي يُصقل فيها الأداء القيادي وتُختبر فيها جدارة النخبة. (1)

ثانيًا، تُمارس الأحزاب وظيفة أساسية تتعلق بالرقابة على السلطة التنفيذية، سواء من داخل البرلمان من خلال الكتل المعارضة، أو من خارجه عبر العمل الإعلامي والتعبئة الشعبية والضغط السياسي، وهذه الرقابة الحزبية تُعد أحد الضمانات الجوهرية لعدم انزلاق السلطة نحو الاستبداد أو الاستئثار، وهي آلية مكمل للرقابة المؤسسية التي تمارسها الهيئات القضائية أو المحاسبية.

ثالثًا، تسهم الأحزاب السياسية في ترسيخ الاستقرار السياسي من خلال تنظيم التنافس داخل قواعد مؤسسية متفق عليها، وهو ما يمنع الفوضى السياسية ويُحوّل الصراع المجتمعي إلى صراع سلمي قائم على البرامج لا على الهويات أو العنف، كما تؤدي الأحزاب أدوارًا حيوية في إدارة الأزمات، وتسهيل بناء التحالفات، وتعزيز التسويات السياسية، وهي عناصر ضرورية في البيئات الانتقالية كما هو الحال في مصر وتونس وليبيا بعد 2011، وتشير أدبيات التحول الديمقراطي إلى أن "وجود أحزاب قوية وشرعية هو شرط أساسي لتجنب الانقسامات الحادة، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية" (2).

ومن ثم، لا يمكن تصور استقرار ديمقراطي دون منظومة حزبية قادرة على العمل داخل الإطار المؤسسي، وتحقيق نوع من التجسير بين السلطة والمجتمع، بما يسمح بإدارة الخلافات والتفاعل مع الأزمات وفق قواعد سلمية ودستورية.

(1) Mair, P. (2013), 'The challenge to party government', In T. Bale (Ed.), *European politics* (pp. 211–234), Routledge, p. 215.

(2) شتي، فارس. (2023)، مرجع سابق، ص 181.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للأحزاب السياسية

لا يمكن فهم الأحزاب السياسية فهما علميا دقيقاً دون الرجوع إلى الأطر النظرية التي تناولت نشأتها ووظائفها وتطورها عبر التاريخ السياسي والاجتماعي، إذ أن هذه الظاهرة المعقدة لم تكن محل اتفاق مطلق في تفسيرها، وإنما خضعت لعدة قراءات فكرية ومقاربات تحليلية متباينة بحسب المنهج والرؤية والخلفية الإيديولوجية لكل مدرسة من مدارس علم السياسة، وقد تعددت هذه النظريات بين من ركز على السياقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج الأحزاب وتؤطر سلوكها، وبين من أولى اهتماماً أكبر بالمتغيرات الثقافية، أو النظم المؤسسية، أو العوامل البنيوية في تكوين النظام السياسي.⁽¹⁾

يمثل هذا التعدد النظري ثراءً معرفياً يسمح بتفسير أوجه الاختلاف بين التجارب الحزبية من بيئة لأخرى، كما يُظهر أسباب نجاح أو فشل الأحزاب في أداء وظائفها داخل النظم الديمقراطية أو السلطوية على حد سواء، فعلى سبيل المثال، ركزت نظرية التحديث على العلاقة بين التنمية الاقتصادية وبروز الأحزاب، في حين اعتبرت نظرية التحليل الطبقي أن الأحزاب انعكاسٌ مباشر للبنى الطبقية في المجتمع، بينما قدّمت نظرية التبعية تفسيراً مختلفاً يعزو ضعف الأحزاب في دول الجنوب إلى التأثير الاستعماري والهيمنة الخارجية، واعتبرت أن نشأة الأحزاب في العالم الثالث لم تكن ناتجة عن تطور داخلي طبيعي بل عن تقليد نماذج خارجية غير مكتملة.

(1) حسن، إبراهيم. (1964)، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، القاهرة، مصر: دار النهضة المصرية ص86.

المطلب الأول: نظرية التحديث والتنمية والتحليل الطبقي

مثلت نظرية التحديث ونظرية التحليل الطبقي مدخلين رئيسيين لفهم نشأة الأحزاب السياسية وتطورها، خاصة في المجتمعات الغربية التي شهدت تحولات بنيوية عميقة منذ القرن التاسع عشر، وقد جاءت هذه النظريات في إطار محاولات علم الاجتماع السياسي لتفسير العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وتشكّل الظواهر السياسية، وعلى رأسها الأحزاب، من جهة أخرى، وهي نظريات تندرج ضمن المقاربات البنيوية التي ترى أن البنية الاجتماعية هي الحاضن الأساسي للأنشطة السياسية، وأن ظهور الأحزاب لا يتم بمعزل عن التحولات في القاعدة الاقتصادية والتغير في مواقع القوى داخل المجتمع.⁽¹⁾

ترتكز نظرية التحديث على فرضية مفادها أن تطور البنى الاقتصادية (مثل التصنيع والتحضر والتعليم والتكنولوجيا) يؤدي تلقائيًا إلى بروز نظم سياسية حديثة، من ضمنها الأحزاب السياسية، كأدوات لتمثيل المصالح وتنظيم المشاركة، وقد وُظفت هذه النظرية بشكل واسع لتفسير صعود الأحزاب في أوروبا الغربية، ولاحقًا في المجتمعات غير الغربية من خلال محاولات "نقل النموذج"، أما نظرية التحليل الطبقي، فقد ظهرت من خلال الأدبيات الماركسية والوظيفية البنيوية، وتركّز على التكوين الطبقي للمجتمع، باعتباره المحدد الأساسي لظهور الأحزاب وانقسامها، فالأحزاب، وفقًا لهذا المنظور، هي تعبير سياسي عن مصالح الطبقات الاقتصادية المتصارعة.

(1) Huntington, S. P. (2006), Political order in changing societies, New Haven, CT: Yale University Press, p. 12.

أولاً- نظرية التحديث السياسي

1- المفهوم والأسس النظرية

تُعد نظرية التحديث السياسي واحدة من أبرز النظريات الكلاسيكية التي تناولت ظاهرة نشوء الأحزاب السياسية ضمن إطار التحول من المجتمعات التقليدية إلى الحديثة، وقد ظهرت هذه النظرية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ضمن سياق فكري يهدف إلى تفسير كيف تؤدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى إحداث تغيرات مؤسسية وسياسية في الدول حديثة الاستقلال، لا سيما في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وقد ساهم عدد من المفكرين البارزين في تطوير هذه النظرية، من أبرزهم لوسيان باي (Lucian Pye)، ودانكورت روستو (Dankwart Rustow)، وصامويل هنتنغتون⁽¹⁾.

ترتكز النظرية على فرضية أساسية مفادها أن التحول الهيكلي في الاقتصاد والمجتمع -مثل التصنيع، التحضر، التعليم، نمو الطبقة الوسطى، وتوسع الإعلام - يُنتج بالضرورة تحولاً سياسياً موازياً، يتمثل في مؤسسات سياسية حديثة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، ويُفهم من ذلك أن الأحزاب لا تنشأ بشكل اعتباطي أو فوقي، بل كنتيجة مباشرة لتغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تُفرز فئات جديدة ذات مصالح متميزة تحتاج إلى أدوات تمثيل وتنظيم سياسي.

يرى هنتنغتون، في كتابه المرجعي الترتيب السياسي في المجتمعات المتغيرة، أن الأحزاب السياسية هي أدوات لدمج الفئات الاجتماعية الجديدة في النظام السياسي، وتمثل أحد أشكال "التحديث المؤسسي" الذي يضمن الاستقرار من خلال احتواء التغير الاجتماعي داخل أطر سياسية منظمة⁽²⁾. ويُلاحظ أن هذا الطرح ينقل

(1) Huntington, S. P. (2006), p. 20.

(2) Huntington, S. P. (2006), P. 398.

الأحزاب من مجرد كيان انتخابي إلى وسيط تنظيمي يسهم في تحويل الطاقة الاجتماعية إلى مشاركة مؤسسية، مما يمنع الانفجار أو الفوضى السياسية الناتجة عن التحولات السريعة.

كما تذهب النظرية إلى أن ظهور الأحزاب مرتبط بتعقيد البنية الاجتماعية وتوسع النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤدي إلى تنوع المصالح وتزايد الحاجة إلى قنوات سياسية منظمة لتمثيل هذه المصالح، وفي هذا السياق، تظهر الأحزاب كاستجابة وظيفية لحاجة النظام إلى التمثيل السياسي والتعبئة، حيث توفر آليات لتجديد القادة، وتقديم البرامج، وتنسيق العلاقة بين الدولة والمجتمع، وقد أشار الباحث Gabriel Almond إلى أن "التحديث لا يكتمل دون بناء مؤسسات سياسية قادرة على التأطير والمأسسة، والأحزاب تأتي في قلب هذه المؤسسات".⁽¹⁾

ورغم أن النظرية طُبقت أساسًا على المجتمعات الغربية، فقد سعت إلى تعميم نموذجها على الدول النامية، وهو ما أثار جدلاً واسعاً حول مدى صلاحية إسقاط تجارب التحديث الغربية على بيئات سياسية واجتماعية مغايرة من حيث الثقافة والشرعية والهوية التاريخية.

2- نقد النظرية وتطبيقاتها في السياق العربي

رغم المكانة المركزية التي احتلتها نظرية التحديث السياسي في أدبيات علم السياسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فإنها لم تسلم من النقد، سواء على مستوى منهجها التفسيري أو على مستوى تطبيقاتها الميدانية، خصوصاً في العالم العربي ودول الجنوب العالمي، وقد انصبّ هذا النقد على عدة محاور أساسية،

(1) Almond, G. A., & Powell, G. B. (1966), Comparative politics: A developmental approach. Boston, MA: Little, Brown and Company, p. 26.

أبرزها: الطابع الاختزالي للنظرية، ونزعتها الغربية، وتجاهلها للخصوصيات الثقافية والتاريخية للمجتمعات غير الغربية.⁽¹⁾

أولاً، اتُهمت النظرية بأنها تبنت نموذجاً خطياً واحداً للتطور السياسي، يقوم على افتراض وجود مسار عالمي للتحديث يبدأ من التغير الاقتصادي وينتهي بتبلور الديمقراطية الليبرالية، مروراً ببناء الأحزاب والمؤسسات التمثيلية، وهذا التصور يُعد تبسيطياً للغاية، لأنه يغفل السياقات المتنوعة التي قد تؤدي إلى أشكال مختلفة من التنظيم السياسي، لا تتطابق دائماً مع النموذج الغربي، كما أن كثيراً من المجتمعات شهدت تنمية اقتصادية دون أن تفرز بالضرورة نظاماً حزبياً تعديداً، أو بنية سياسية ديمقراطية، كما هو الحال في دول الخليج وبعض الدول الآسيوية⁽²⁾.

ثانياً، واجهت النظرية انتقادات بسبب انطلاقها من مركزية أوروبية واضحة، حيث تم تقديم التجربة الغربية باعتبارها "نموذجاً معيارياً" يجب أن تحتذيه الدول النامية، وقد تجاهلت هذه المقاربة الفروق العميقة في البنى الثقافية، والأنظمة العقائدية، وأنماط السلطة التقليدية في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث لا تعمل المفاهيم السياسية الغربية - كالأحزاب، والدولة، والتمثيل - بنفس الطريقة أو بذات الشرعية.

ثالثاً، أظهرت التجارب العربية فشلاً جزئياً في تطبيق فرضيات نظرية التحديث، إذ لم يؤدِ التحول الاقتصادي أو التوسع العمراني والتعليمي - كما في تونس ومصر مثلاً - إلى نشوء أحزاب مستقرة وفاعلة بالضرورة، بل على العكس، كثيراً ما كانت الدولة الحديثة تُفرغ الأحزاب من محتواها وتُعيد إنتاجها كأذرع للسلطة، بدل أن تكون أدوات مستقلة للتمثيل والمساءلة، وتُظهر الحالة الليبية، بوضوح، كيف

(1) بشارة، عزمي، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2020) ، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته:

دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 85.

(2) بشارة، عزمي، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2020) ، مرجع سابق، ص 87.

أن التنمية النسبية في بعض القطاعات خلال حكم النظام السابق لم تترافق مع أي تطور حزبي، بل تم تجريم الأحزاب كلية، في مخالفة صريحة لفرضيات التحديث السياسي.

رابعاً، فشلت النظرية في تفسير أثر العوامل غير الاقتصادية على بناء الأحزاب، مثل العامل الديني، والانتماء القبلي، والهوية اللغوية، وهي عوامل مركزية في المجتمعات العربية، ويُعاب على النظرية أيضاً إغفالها لدور النخبة الحاكمة في التحكم بمسار التحديث، وتحويله أحياناً إلى أداة للضبط الاجتماعي والسياسي بدلاً من التمكين الشعبي، مما نتج عنه أحزاب شكلية أو سلطوية لا تؤدي إلا وظيفة التجميل السياسي.

ورغم هذه الملاحظات النقدية، فإن نظرية التحديث تظل ذات قيمة تفسيرية عالية، خاصة إذا ما استُخدمت كنموذج تحليلي مرّن يُراعى فيه السياق، ويُدمج مع نظريات أخرى أكثر تفصيلاً، ولعل أهم ما قدمته النظرية هو الربط المبكر بين البنية الاجتماعية والتحول المؤسسي، وهو ما لا يمكن تجاهله عند دراسة تطور الأحزاب في أي مجتمع. (1)

ثانياً - التحليل الطبقي ودوره في تفسير البنية الحزبية

1- الأسس النظرية للعلاقة بين البنية الطبقية ونشوء الأحزاب

يُعد التحليل الطبقي من أبرز المداخل النظرية التي فسّرت نشوء الأحزاب السياسية، لا بوصفها مجرد تجمّعات تنظيمية، بل كتعبير مؤسسي عن الصراع الاجتماعي والاقتصادي بين الفئات المختلفة داخل المجتمع، وترتكز هذه المقاربة، التي تأثرت بالفكر الماركسي والمدارس البنيوية في علم الاجتماع السياسي، على أن

(1) بشارة، عزمي، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020)، مرجع سابق، ص 87.

الأحزاب تتشأ لتمثّل مصالح طبقية محددة، وتعكس البنية الاجتماعية القائمة، لا تتجاوزها أو التمويه عليها.

في هذا السياق، ترى المدرسة الماركسية الكلاسيكية أن الانقسام الطبقي هو المحرك الأساسي للتاريخ السياسي، وأن الحزب السياسي لا يمكن أن يكون محايداً، لأنه دائماً ما يُعبّر عن موقعه في الصراع الطبقي، فالأحزاب البرجوازية تسعى للحفاظ على علاقات الإنتاج القائمة، بينما الأحزاب العمالية أو الاشتراكية تسعى إلى تغيير هذه البنية لصالح الطبقات العاملة والمهمّشة، وقد ذهب فلاديمير لينين إلى أن الحزب يجب أن يُبنى كـ "طليعة طبقية منظمة" تمثّل مصالح البروليتاريا وتُوجّه نضالها الثوري نحو إسقاط النظام الرأسمالي⁽¹⁾.

ورغم أن التحليل الطبقي وُلد داخل الفلسفة الماركسية، إلا أن عدداً من الباحثين في المدارس الوظيفية والبنوية طوّروه باتجاهات أكثر مرونة، فقد رأى Seymour Martin Lipset، في دراسته الرائدة *Political Man*، أن الانقسام الطبقي يُسهم في تفسير ثبات أنماط التصويت والانتماء الحزبي، وخاصة في الديمقراطيات الصناعية، حيث ترتبط الطبقة العاملة غالباً بالأحزاب اليسارية، فيما ترتبط الطبقات المتوسطة والثرية بالأحزاب المحافظة أو الليبرالية⁽²⁾. وبذلك، فإن الحزب يُفهم هنا كترجمة مؤسسية لموقع اجتماعي محدد، يقوم بوظيفة تمثيل المصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة التي ينتمي إليها أو يخاطبها.

ومن الزاوية البنوية، أكد Anthony Giddens أن الأحزاب السياسية هي "نتاج لتحولات البنية الاجتماعية المعقدة"، وأن الطبقات ليست محددات جامدة، بل متغيرة مع تغير أنماط العمل والتعليم والاستهلاك، مما يفرض على الأحزاب أن تُعيد

(1) Lenin, V. I. (1970), What is to be done? (pp. 68–142), London, England: Panther, p. 92.

(2) Lipset, S. M. (1960), Political man: The social bases of politics, Garden City, NY: Doubleday, p. 181.

تموقعها باستمرار بما يتلاءم مع التحولات الطبقيّة⁽¹⁾. وهو ما يعني أن التحليل الطبقي لا يقتصر على فهم الانقسام الرأسي التقليدي (أغنياء/فقراء)، بل يشمل أيضًا التمايز داخل الطبقة الواحدة، والعلاقة بين الهوية الاقتصادية والهويات السياسية. ويُظهر هذا الإطار النظري أهمية فهم البنية الطبقيّة لأي مجتمع عند تحليل طبيعة الحياة الحزبية فيه، خاصة في الدول التي تمر بمرحلة انتقال أو تعاني من اختلالات في توزيع الثروة والفرص، وهنا تصبح الأحزاب أدوات إما لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية أو لتقليصها، بحسب اتجاهها الإيديولوجي وارتباطها القاعدي.

2- تطبيقات التحليل الطبقي في السياق العربي مع التطرق إلى الحالة الليبية

رغم أن التحليل الطبقي نشأ في سياق المجتمعات الصناعية الغربية، إلا أن العديد من الباحثين حاولوا إسقاطه على الواقع العربي لفهم طبيعة البنية الحزبية الهشة أو غير المستقرة في معظم الدول العربية، بما في ذلك ليبيا، غير أن هذا الإسقاط واجه تحديات جوهرية، نظراً لاختلاف التكوين الطبقي في الدول العربية من حيث غياب التجانس البنوي، وانتشار اقتصاد الريع، وضعف الفئات الوسطى المنتجة، بالإضافة إلى سيطرة الدولة على الموارد الرئيسية، مما جعل الانقسام السياسي لا يعكس دائماً الانقسام الطبقي الحقيقي⁽²⁾.

في العديد من الدول العربية، ومنها مصر وتونس قبل وبعد الثورات، كانت الأحزاب ذات الصبغة الليبرالية أو اليسارية تميل إلى استقطاب شرائح من الطبقة المتوسطة، خصوصاً النخب المثقفة وأساتذة الجامعات والمهنيين، أما الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، فغالباً ما وجدت قاعدتها في الفئات الشعبية محدودة الدخل، التي شعرت بالتهميش من قبل النخب الحاكمة أو المتحالفة مع الدولة، ورغم أن هذا

(1) Giddens, A. (1984), The constitution of society: Outline of the theory of structuration, Berkeley, CA: University of California Press, p. 115.

(2) أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، مرجع سابق، ص 16.

التوزيع لا ينطبق بدقة على كل التجارب، فإنه يُظهر وجود علاقة (وإن كانت غير صارمة) بين التكوين الطبقي والانتماء الحزبي، حتى في ظل أنظمة غير ديمقراطية أو انتقالية.

أما في ليبيا، فإن التحليل الطبقي يواجه صعوبات أكبر نظرًا للغياب شبه الكامل للبنية الحزبية قبل عام 2011، نتيجة التجريم القانوني والسياسي للأحزاب منذ خمسينيات القرن العشرين، خصوصًا بعد إلغاء الحياة الحزبية رسميًا في العهد الملكي عام 1952، وتعزيز هذا الحظر تحت حكم النظام السابق عبر ما سُمي بـ"النظرية العالمية الثالثة" التي ألغت مؤسسات الوساطة السياسية، ونتيجة لذلك، لم يتطور في ليبيا مجتمع مدني مستقل ولا أحزاب سياسية تعكس الانقسامات الاقتصادية أو الطبقية، بل تم تفرغ المجال السياسي من أي تنظيم مستقل عن الدولة⁽¹⁾.

بعد ثورة 17 فبراير 2011، ظهرت عشرات الأحزاب السياسية في ليبيا، لكن معظمها كان يفتقر إلى قاعدة اجتماعية حقيقية، أو إلى برامج تربطها بطبقة اجتماعية معينة، فمعظم هذه الأحزاب نشأت بسرعة، اعتمادًا على تمويلات خارجية أو رموز نخبوية، دون أن تتبع من قوى اجتماعية منظمة أو تعكس مطالب اقتصادية لطبقة بعينها، كما أن هشاشة الاقتصاد الوطني، واعتماده شبه الكامل على النفط، جعل من الصعب تشكّل طبقة وسطى مستقلة تلعب دورًا فاعلاً في الحياة السياسية، وهو ما انعكس سلبيًا على استقرار النظام الحزبي وانسجامه البنيوي⁽²⁾.

(1) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. (1990)، مرجع سابق، ص 186.

(2) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (3)6، ص

وبذلك، فإن تطبيق التحليل الطبقي على الحالة الليبية يُظهر محدودية قدرة الأحزاب الناشئة بعد الثورة على لعب أدوار تمثيلية حقيقية، نظرًا لغياب البنية الطبقية النشطة، واستمرار الأطر التقليدية (القبيلة، الجهة، الولاء الشخصي) في التأثير على السلوك السياسي، كما أن غياب قطاع خاص منتج، وضعف المجتمع المدني، واحتكار الدولة للثروة، كلها عوامل أعاقَت تشكل أحزاب تعبر بوضوح عن مصالح اقتصادية أو اجتماعية طبقية.

وعليه، فإن الاستفادة من التحليل الطبقي لفهم البنية الحزبية في الدول العربية يجب أن تتم بحذر، مع ضرورة تكييف المفاهيم الكلاسيكية لتتلاءم مع خصوصيات السياق، خاصة في بلدان مثل ليبيا، حيث لا يزال الصراع السياسي محكومًا إلى حد كبير بمنظومات ما قبل الدولة الحديثة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: منظور التبعية والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

مع تعقّد التحولات السياسية في دول العالم النامي، برزت الحاجة إلى نماذج تفسيرية تتجاوز التحليل البنيوي الكلاسيكي، لتأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية والداخلية المتشابكة التي تؤثر في بنية النظام السياسي ونشأة الأحزاب، وفي هذا السياق، تبلور كل من منظور التبعية ومنظور المجتمع المدني كإطارين نظريين مكملين، يسعيان لفهم كيفية تشكّل الأحزاب السياسية في ظل الضغوط الدولية، والعلاقات غير المتكافئة بين المركز (الدول الصناعية) والأطراف (الدول النامية)، وكذلك في ظل الحضور أو الغياب الفعّال للمجتمع المدني.

أولاً- نظرية التبعية وعلاقتها ببنية الأحزاب في العالم العربي

ظهرت نظرية التبعية (Dependency Theory) في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كردّ نقدي على فرضيات نظرية التحديث، وخصوصًا فكره القائم على نقل النموذج الغربي إلى دول الجنوب، وقد سعت هذه النظرية إلى تفسير استمرار

(1) بشارة، عزمي. (2016)، ثورة مصر (الجزء الثاني): من الثورة إلى الانقلاب (المجلد 2)، الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص93.

تخلف الدول النامية، ليس بسبب تأخرها البنيوي، بل بسبب موقعها في نظام اقتصادي وسياسي عالمي غير متكافئ يُكرّس التبعية للمركز الرأسمالي⁽¹⁾. تنطلق النظرية من فرضية أن الدول النامية - ومنها الدول العربية - لم تُدمج في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة، بل كأطراف تابعة، تقدم المواد الخام وتستهلك المنتجات المصنّعة، وهو ما حال دون تطور قواها الإنتاجية الوطنية، وانعكس على بنيتها السياسية، بما في ذلك ضعف أو تشوه المؤسسات السياسية الحديثة، وعلى رأسها الأحزاب.

في هذا السياق، ترى نظرية التبعية أن الأحزاب في الدول التابعة لا تنشأ كتعبير طبيعي عن ديناميات داخلية، بل غالبًا ما تكون إما امتدادًا للنخب الموالية للخارج أو أدوات لإعادة إنتاج التبعية السياسية، لا سيما حين تتلقى دعمًا مباشرًا من قوى خارجية، أو تنخرط في مشاريع دولية لا تخدم التنمية المحلية، ولذلك، فإن البنية الحزبية في كثير من الدول العربية وُصفت بأنها "هشة، فوقية، نفعية، وتفتقد للاستقلالية الهيكلية.

ويلاحظ في دول المغرب العربي، مثل الجزائر وتونس، أن الأحزاب الكبرى ظلت إما مرتبطة بالسلطة المركزية كامتداد للنظام البيروقراطي، أو أنها تبلورت تحت تأثير أيديولوجيات خارجية (القومية، الاشتراكية، الإسلامية) دون أن تنبع من قاعدة اجتماعية مستقلة، أما الأحزاب التي نشأت بدعم خارجي مباشر، فغالبًا ما واجهت أزمة في الشرعية الاجتماعية، ولم تستطع ترسيخ قواعد تمثيلية حقيقية.

أما في الحالة الليبية، فإن تأثير التبعية الخارجية على بنية الأحزاب بدا جليًا بعد سقوط النظام السابق في 2011، حيث ظهرت عشرات الأحزاب التي لم يكن لها جذور تاريخية أو قاعدية، وبعضها ارتبط صراحة بدعم إقليمي أو دولي، سواء من

(1) Frank, A. G. (1967), Capitalism and underdevelopment in Latin America (Vol. 93), New York, NY: NYU Press, p. 25.

خلال التمويل، أو عبر الخطاب السياسي الموجه، ونتيجة لذلك، انقسم المشهد الحزبي الليبي بين توجهات أيديولوجية مستوردة ومصالح مناطقية وقبلية، دون وجود أحزاب قادرة على تمثيل مشروع وطني مستقل⁽¹⁾.

وقد أدى هذا الوضع إلى تقويض دور الأحزاب كأدوات للتنمية أو للوساطة بين الدولة والمجتمع، وجعل كثيرًا منها يُستخدَم في الصراعات الجيوسياسية بدلًا من تمثيل المواطن الليبي، وهو ما يعكس نموذجًا واضحًا للتبعية السياسية في بنيتها ووظيفتها. إن فهم العلاقة بين التبعية وبنية الأحزاب في العالم العربي لا يُساعد فقط في تحليل أزمات التنظيم الحزبي، بل يُبرز الحاجة إلى بناء أحزاب مستقلة فعليًا، نابعة من الحاجات المحلية، وتُقاوم التأثيرات الخارجية السلبية التي تُعيد إنتاج التبعية بدلًا من تجاوزها.

ثانيًا - المجتمع المدني ودوره في نشأة الأحزاب وتطورها

يُعد المجتمع المدني أحد المفاهيم المركزية لفهم التحولات الديمقراطية ونشوء الأحزاب السياسية، لكونه يمثل الفضاء الوسيط بين الدولة والمجتمع، ويحتضن التفاعلات الاجتماعية والتنظيمية التي تُقرز الوعي السياسي وتُثَمِّي ثقافة المشاركة، ووفقًا لأبرز منظري الديمقراطية، فإن وجود مجتمع مدني مستقل ومتعدد هو شرط سابق لقيام نظام حزبي فعال، لأن الأحزاب تنمو وتتبلور داخل هذا الفضاء، لا خارجه.

في التجربة الغربية، نشأت الأحزاب السياسية في قلب المجتمع المدني، خاصة في إطار النقابات والجمعيات المهنية، واتخذت من هذه المؤسسات قاعدة تنظيمية واجتماعية لتوسيع نفوذها، أما في كثير من دول الجنوب، فقد أفرغ المجتمع المدني من مضمونه الحقيقي، إما نتيجة للأنظمة السلطوية، أو بسبب تدخل الدولة

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1701.

في تكوين الجمعيات والنقابات، ما انعكس سلبًا على قدرة الأحزاب في التكوّن الطبيعي ضمن بيئة مجتمعية حاضنة.

في مصر، على سبيل المثال، ورغم وجود تقاليد قديمة للمجتمع المدني منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن سيطرة الدولة على النقابات والاتحادات، خاصة خلال حكم عبد الناصر، حدّت من قدرتها على إفراز قوى سياسية مستقلة، ورغم الانفتاح النسبي بعد عام 2005، فقد ظلت كثير من الجمعيات خاضعة لرقابة أمنية وقانونية مشددة، مما أضعف علاقتها بالأحزاب الناشئة، التي وجدت نفسها تعمل في فراغ اجتماعي، أو ترتبط بفئات نخبوية دون قاعدة جماهيرية راسخة.

أما في تونس، فقد شكّل المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية للتحوّل الديمقراطي بعد الثورة، حيث لعبت منظمات كـ"الاتحاد العام التونسي للشغل" و"الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" دورًا كبيرًا في الضغط من أجل التعددية، ووفرت بيئة حاضنة لتشكّل عدد من الأحزاب ذات القواعد المجتمعية الواضحة، وتُعد تجربة تونس مثالًا نسبيًا على التفاعل الإيجابي بين المجتمع المدني والنظام الحزبي، رغم التحديات المستمرة المرتبطة بالتمويل والتعدد غير الفاعل⁽¹⁾.

أما في ليبيا، فقد ظل المجتمع المدني غائبًا فعليًا طيلة العقود التي سبقت عام 2011، حيث حظر النظام السياسي جميع أشكال التنظيم المستقل، واحتكر الفضاء العمومي من خلال مؤسسات مرتبطة بالسلطة، كالاتحادات الرسمية واللجان الشعبية، وبعد الثورة، شهدت ليبيا انفجارًا في عدد المنظمات المدنية، لكن غياب الإطار القانوني، والتدخلات الخارجية، وضعف الاستقرار الأمني، حال دون أن يُترجم هذا النمو إلى تأثير فعلي على نشوء الأحزاب أو بناء قاعدة جماهيرية حزبية مستدامة.

(1) شرفة، وسيلة، وبورغدة، سارة. (2019)، مرجع سابق، ص 61.

وبذلك، يتضح أن العلاقة بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية تختلف جذرياً بين الدول الثلاث، ففي حين مثل المجتمع المدني في تونس عنصراً مسانداً للتحول الحزبي، ظل في مصر محاصراً وفي ليبيا هشاً وغير فاعل، وهو ما يعكس أهمية هذا الفضاء في دعم أو إعاقة نشوء أحزاب سياسية مستقلة تمثل مصالح المجتمع، وتسهم في بناء ثقافة ديمقراطية حقيقية.

ثالثاً - إسهام الأحزاب في عمليات التحول الديمقراطي

تُعد الأحزاب السياسية أحد الركائز الأساسية في أي مسار نحو التحول الديمقراطي، فهي لا تقتصر على كونها أدوات للترشح أو التمثيل في الانتخابات، بل تتجاوز ذلك إلى كونها فضاءات تنظيمية تُعبر عن التعددية السياسية والاجتماعية، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس قانونية ومؤسسية، فالديمقراطية لا تتحقق بمجرد فتح المجال السياسي، بل تتطلب وجود أحزاب قادرة على تأطير المواطنين، والمنافسة السلمية على السلطة، واحترام قواعد التداول، وهو ما يجعل من تحليل إسهام الأحزاب في عمليات التحول مسألة مركزية في تقييم التجارب السياسية الانتقالية.⁽¹⁾

في مصر، عرفت الساحة السياسية انفجاراً في عدد الأحزاب بعد ثورة 25 يناير 2011، حيث تجاوز عددها المئة، غير أن غالبيتها افتقرت إلى برنامج واضح أو قاعدة جماهيرية متماسكة، فقد انقسمت الأحزاب بين ليبرالية وإسلامية ويسارية، لكن كثيراً منها ظل حبيس الدوائر النخبوية أو خاضعاً للاستقطاب الأيديولوجي الحاد، مما أضعف دوره في ترسيخ التحول الديمقراطي، كما ساهم غياب التنسيق

(1) Diamond, L., & Gunther, R. (Eds.). (2001). P. 25.

بين القوى الحزبية، وسرعة التحولات الأمنية والسياسية، في تعطيل بناء نظام حزبي مستقر وفعال⁽¹⁾.

أما في تونس، فقد مثّلت الأحزاب الفاعل الأساسي في الانتقال الديمقراطي، لا سيما خلال المرحلة التأسيسية (2011-2014)، حيث انخرطت في صياغة الدستور، وتنظيم الانتخابات، والدخول في حوارات سياسية برعاية المجتمع المدني، ورغم أن الساحة شهدت تشكّل عشرات الأحزاب، فإن بعض القوى الحزبية الكبرى - مثل حركة النهضة ونداء تونس - استطاعت تأمين حد أدنى من الاستقرار السياسي، وإن تراجع دور الأحزاب لاحقًا بفعل الانقسامات الداخلية والتجاذبات الحادة، ومع ذلك، تظل التجربة التونسية من أكثر التجارب العربية التي لعبت فيها الأحزاب دورًا محوريًا في إدارة الانتقال السياسي⁽²⁾.

وفي ليبيا، يبرز التحدي الأكبر، إذ أن الأحزاب ظهرت بعد عقود من الحظر والتغيب القسري، ولم تُمنح الوقت أو البيئة الكافية لتتطور بشكل طبيعي، وقد انطلقت الانتخابات البرلمانية الأولى في 2012 وسط تفاؤل نسبي، وشاركت فيها عدة أحزاب منها تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، إلا أن المشهد الحزبي سرعان ما تراجع أمام تصاعد النزاعات المسلحة، وتغول الميليشيات، وعودة الولاءات القبلية والمناطقية، وقد أدى هذا الوضع إلى إضعاف دور الأحزاب في دعم مسار التحول الديمقراطي، وتحول كثير منها إلى كيانات رمزية دون تأثير فعلي في القرار السياسي⁽³⁾.

وتشير معظم الأدبيات إلى أن نجاح الأحزاب في الإسهام بالتحول الديمقراطي يرتبط بعدة شروط، من بينها: وجود نظام انتخابي عادل، واستقلالية القضاء، وحرية

(1) عمر، خيرى. (2023)، مرجع سابق، الفقرة (4).

(2) شرفة، وسيلة، وبورغدة، سارة. (2019)، مرجع سابق، ص 89.

(3) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 170.

الإعلام، وتوافر ثقافة سياسية تعددية، كما أن تمويل الأحزاب، وتنظيمها الداخلي، ومدى انخراطها في النقاش العمومي، تُعد عوامل حاسمة في مدى تأثيرها الإيجابي أو السلبي في مسار التحول.

وباختصار، فإن الأحزاب يمكن أن تكون أدوات دعم حقيقي للديمقراطية حين تتوفر لها البيئة المؤسسية والضمانات القانونية، لكنها قد تتحول إلى أدوات تعطيل أو اختراق حين تكون هشة، نخبوية، أو تابعة لقوى غير ديمقراطية، وهي الإشكاليات التي ظهرت بدرجات متفاوتة في الدول الثلاث: مصر، تونس، وليبيا.

المبحث الثالث:

بنية وأنواع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا

تمثّل الأحزاب السياسية انعكاسًا لبنية النظامين السياسي والاجتماعي في أي دولة؛ فهي تتشكّل وتعمل في إطار منظومة من العوامل المتداخلة، تشمل الإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي، والثقافة السياسية السائدة، وطبيعة النخب الحاكمة، والسياق التاريخي لتطور الدولة والمجتمع، وفي هذا الإطار، يُعدّ واقع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا نتاجًا لمسارات معقّدة من التحوّلات السياسية التي عرفتها هذه الدول، بدءًا من سيطرة النظم السلطوية وشبه السلطوية لفترات طويلة، مرورًا بثورات وانتفاضات عام 2011، وصولًا إلى محاولات متفاوتة لإعادة بناء الحياة الحزبية ضمن مسارات انتقال ديمقراطي ما تزال مفتوحة على أكثر من احتمال. (1)

وقد أظهرت التجربة السياسية في الدول الثلاث تباينًا واضحًا في أنواع الأحزاب السياسية وخصائصها، سواء من حيث المرجعيات الفكرية التي تنطلق منها، أو من حيث بنيتها التنظيمية الداخلية، أو مستوى حضورها وتأثيرها في العملية السياسية، ففي تونس برزت، بعد الثورة، خريطة حزبية أكثر انفتاحًا وتعدّدًا وتنافسية نسبيًا، في حين شهدت مصر تجارب حزبية متأثرة بالقيود القانونية، والاستقطاب الأيديولوجي، وتقلّبات البيئة السياسية، بما أضعف استقرار النظام الحزبي وفاعليته، أمّا في ليبيا، فقد واجهت الأحزاب تحديات أكثر جذرية تمثّلت في هشاشة مؤسسات الدولة، وضعف ترسخ الثقافة الحزبية، وتنامي دور السلاح والفاعلين المسلحين على حساب السياسة والمؤسسية.

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 172.

وفي ضوء ما تقدّم، يتناول هذا المبحث تصنيف أنواع الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا وبيان خصائصها الأساسية، بما يتيح فهماً أفضل لدورها وحدود تأثيرها في مسار التحوّل الديمقراطي في الحالات الثلاث محلّ الدراسة.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في مصر

تعد مصر من أقدم الدول في العالم العربي التي شهدت نشوء الأحزاب السياسية، حيث ظهرت أولى البدايات الحزبية في مطلع القرن العشرين، إلا أن تطورها ظل مرهوناً بالسياقات السياسية المتغيرة، وبعد ثورة 2011، شهدت الساحة السياسية انفجاراً في عدد الأحزاب، في ظل انفتاح قانوني نسبي، لكن الأداء الحزبي ظل متأثراً بقيود الدولة العميقة، والاستقطاب الأيديولوجي، وضعف التنظيم، ويستعرض هذا المطلب طبيعة النظام القانوني للأحزاب، وتتنوع أنماطها الفكرية والتنظيمية، إضافة إلى أدائها في المحطات الانتخابية بعد الثورة.

أولاً- الإطار القانوني والتنظيمي للأحزاب في مصر بعد 2011

شكّل الإطار القانوني المنظم لعمل الأحزاب السياسية في مصر أحد المحاور المركزية التي أثّرت بشكل مباشر في قدرة الأحزاب على العمل والمشاركة في الحياة السياسية، فقبل ثورة 25 يناير 2011، كانت قانونية الأحزاب تخضع لإشراف لجنة شؤون الأحزاب التابعة لمجلس الشورى، وهي هيئة ذات طابع سياسي وأمني أكثر من كونها مستقلة، ما جعل عملية تأسيس الأحزاب شديدة التعقيد، وغالباً ما كانت مرهونة بموافقة السلطة التنفيذية⁽¹⁾.

لكن بعد الثورة، تم إدخال تعديلات قانونية جوهرية عبر القانون رقم 40 لسنة 1977 بشأن نظام الأحزاب السياسية، والذي تم تعديله بالقانون رقم 12 لسنة 2011، ليصبح تأسيس الأحزاب أكثر مرونة، عبر نظام الإخطار بدلاً من

(1) عمر، خيرى. (2023)، مرجع سابق، الفقرة (5).

الترخيص، حيث يُكتفى بإبلاغ لجنة شؤون الأحزاب بقرار التأسيس دون اشتراط الموافقة المسبقة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الأحزاب الجديدة⁽¹⁾.

ورغم هذا الانفتاح، إلا أن المشهد لم يخلُ من القيود الجديدة التي فرضتها السياقات السياسية المتعاقبة، ففي أعقاب الانقلاب العسكري في 2013، اتجهت الدولة المصرية نحو إعادة ضبط المجال العام بما في ذلك العمل الحزبي، إذ تم إحياء دور لجنة شؤون الأحزاب التي أصبحت تراقب وتُقيد أنشطة بعض الأحزاب، خاصة تلك التي تمثل توجهات معارضة أو إسلامية، كما برزت توجهات لإقصاء بعض القوى من المشهد عبر استخدام القضاء لحل عدد من الأحزاب، أو إضعافها من خلال تضحيقات أمنية وإدارية⁽²⁾.

ومن جهة التنظيم الداخلي، لم تفرض الدولة نموذجًا صارمًا في بنية الأحزاب، لكن ظلت معظم الأحزاب التي تأسست بعد 2011 تعاني من ضعف في الهياكل التنظيمية، وغياب الديمقراطية الداخلية، واعتمادها على شخصيات كاريزمية أو تمويل غير مستقر، وهو ما انعكس سلبًا على فاعليتها.

كما أن قانون الأحزاب المعدل اشترط ألا تكون برامج الأحزاب قائمة على أساس ديني أو تمييزي، وأن تُعلن عن مصادر تمويلها، وأن تكون لها مقار وأنشطة معلنة، وهي شروط رغم أهميتها إلا أن تطبيقها كان انتقائيًا أحيانًا، ما أثار جدلاً حول العدالة والشفافية في تعامل الدولة مع مختلف التيارات الحزبية.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن البيئة القانونية والتنظيمية بعد 2011 مثّلت نقلة مبدئية نحو تحرير الفضاء السياسي، لكنها سرعان ما دخلت في طور من القيود

(1) عفيفي، شريف محمد شاكر محمد. (2016)، الإصلاح السياسي في ظل التطورات الدستورية في مصر

عقب ثورتي 25 يناير و30 يونيو: دراسة مقارنة، ص 9.

(2) عمر، خيرى. (2023)، مرجع سابق، الفقرة (6).

والانكماش التدريجي، ما حدّ من قدرة الأحزاب على القيام بدورها كمؤسسات مستقلة وفاعلة في التحول الديمقراطي.

ثانياً - الأنماط الأيديولوجية والتنظيمية للأحزاب المصرية

شهدت مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 تنوعاً غير مسبوق في الأنماط الأيديولوجية والتنظيمية للأحزاب السياسية، نتيجة لانفتاح المجال السياسي واتساع هامش حرية التعبير مؤقتاً، فقد تأسس عدد كبير من الأحزاب الجديدة التي تنوعت مرجعياتها الفكرية ما بين الليبرالية، واليسارية، والقومية، والإسلامية، والتكنوقراطية، إلا أن هذا التعدد لم يكن دوماً مؤشراً على تطور ديمقراطي، بل عبّر أحياناً عن تفتت سياسي ونخبوي عجز عن إنتاج مشهد حزبي متماسك وفعال⁽¹⁾.

على المستوى الأيديولوجي، برزت تيارات الإسلام السياسي في مقدمة القوى التي استقادت من الانفتاح المؤقت بعد الثورة، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين عبر ذراعها الحزبي "حزب الحرية والعدالة"، إلى جانب حزب النور السلفي، وقد تبنت هذه الأحزاب خطاباً يمزج بين المرجعية الدينية والرؤية السياسية الحديثة، إلا أنها واجهت لاحقاً تحديات كبرى بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 2013، إذ تم حل حزب الحرية والعدالة، وتراجعت الأحزاب ذات الطابع الإسلامي في المشهد العام تحت ضغط سياسي وأمني كبير.

في المقابل، ظهرت عدة أحزاب ليبرالية وعلمانية مثل حزب المصريين الأحرار، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، وهي أحزاب ركزت على قضايا الديمقراطية والحقوق المدنية واقتصاد السوق، لكنها اصطدمت بضعف القاعدة

(1) بركات، محمد. (2018)، التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة يناير، القاهرة، مصر: المركز العربي للدراسات السياسية، ص 63.

ال جماهيرية، والانقسامات الداخلية، والارتباط الزائد بالخبز دون تمثيل حقيقي للشارع⁽¹⁾.

أما التيارات اليسارية والقومية، فقد واجهت صعوبات أكبر في إعادة بناء نفوذها السياسي، إذ كانت موزعة بين عدة تشكيلات صغيرة مثل حزب التجمع، وحزب الكرامة، دون مشروع سياسي موحد أو خطاب جماهيري جاذب، ما حدّ من تأثيرها في المنافسة الانتخابية أو الحضور المجتمعي.

تنظيمياً، عانت معظم الأحزاب - بمختلف توجهاتها - من ضعف البنية الداخلية، حيث يغيب التمويل المستقر، وآليات صنع القرار الديمقراطي، ومؤسسات الرقابة الداخلية، وظل العديد من هذه الأحزاب يدور في فلك شخصيات مؤسسة ذات تأثير فردي، ما يجعلها أحزاباً "شخصانية" أكثر منها مؤسسات حزبية، كما فشلت غالبية الأحزاب في الانتقال من العاصمة إلى المحافظات، ما جعلها محدودة التأثير جغرافياً، ومحصورة داخل الطبقة الوسطى والدوائر النخبوية.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الكبير للأحزاب (الذي تجاوز 100 حزب مسجّل بعد 2011) لم ينعكس على مستوى الفعالية السياسية، حيث أن أغلب هذه الكيانات ظلت "أحزاباً ورقية"، دون تنظيم حقيقي أو برامج واضحة، ويُعزى ذلك إلى غياب القوانين الحازمة التي تفرض الحد الأدنى من الفعالية السياسية والتنظيمية، إلى جانب غياب الثقافة الحزبية لدى قطاعات واسعة من المواطنين⁽²⁾.

بناءً على ما سبق، يتضح أن التعدد الأيديولوجي لم يرافقه نضج تنظيمي مؤسسي، مما جعل المشهد الحزبي في مصر بعد الثورة يتسم بالتشظي، والضعف

(1) بركات، محمد. (2018)، مرجع سابق، ص 76.

(2) عفيفي، شريف محمد شاكر محمد. (2016)، مرجع سابق، ص 11.

الهيكل، وقصور الأداء الجماهيري، وهي عوامل ساهمت في إضعاف قدرة هذه الأحزاب على التأثير في مسار التحول الديمقراطي.

ثالثاً- دور البيئة السياسية والاجتماعية في تشكيل الأحزاب المصرية

تُعد البيئة السياسية والاجتماعية في مصر من العوامل الحاسمة التي أثّرت بعمق في بنية الأحزاب السياسية وطبيعة عملها، سواء من حيث التشكل الأيديولوجي أو التنظيمي، أو من حيث فاعليتها في الحياة العامة، فمنذ تأسيس الحياة الحزبية الحديثة في مصر مطلع القرن العشرين، ظلت الأحزاب تتأثر بدرجة عالية بسياق سياسي يتسم بالمركزية الشديدة، وضعف التداول السلمي للسلطة، وهيمنة الدولة على المجال العام، إلى جانب بيئة اجتماعية تتصف بانخفاض الوعي السياسي الجماهيري، وبسيطرة الولاءات التقليدية على السلوك الانتخابي والانخراط الحزبي.

على الصعيد السياسي، فرضت الأنظمة الحاكمة المتعاقبة قيوداً متنوعة على تأسيس الأحزاب وممارستها للعمل العام، سواء عبر القوانين المقيدة أو عبر آليات السيطرة غير الرسمية، مثل التضيق الأمني أو الإعلامي، ففي مرحلة ما بعد 1952، تم القضاء على التعددية الحزبية ضمن مشروع الدولة المركزية بقيادة جمال عبد الناصر، ولم يُعد إحياء الحياة الحزبية إلا بشكل محدود وموجّه في عهد أنور السادات، ضمن ما عُرف آنذاك بمنظومة المنابر، قبل أن تعود التعددية الشكلية في عهد مبارك دون أن تكتسب مضموناً ديمقراطياً فعلياً.⁽¹⁾

وبعد ثورة 2011، ورغم فتح المجال الحزبي نظرياً، استمرت الثقافة السياسية السلطوية في التأثير على تشكيل الأحزاب، حيث اتجهت كثير من الأحزاب الجديدة إلى الاصطفاف حول القوى النافذة سياسياً أو مالياً، بدلاً من أن تتبع من تفاعلات

(1) علي، هدير حسن خليل حسن. (2016)، محددات ضعف الأحزاب السياسية في مصر: 25 يناير للفترة 2011-2015، برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العرب، ص102.

قاعدية تمثل مصالح اجتماعية حقيقية، وقد أدى ذلك إلى إنتاج أحزاب نخبوية أو شخصانية تقتصر على العمق الجماهيري أو إلى البرامج الواقعية القابلة للتنفيذ.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد شكّلت طبيعة البنية الاجتماعية المصرية عائقاً أمام تجذر الأحزاب، فالمجتمع المصري، خاصة في الأرياف والأحياء الشعبية، ظلّ يتأثر بالعصبيات العائلية، والانتماءات الدينية أو الطائفية، والولاءات المحلية، أكثر من تأثره بالانتماءات الحزبية، كما أن معدلات الأمية السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات، وتهميش الفئات الشابة، أسهمت في عزوف واسع عن الانخراط الحزبي، ما جعل الأحزاب تفشل في التحول إلى مؤسسات مجتمعية شاملة قادرة على التعبئة السياسية⁽¹⁾.

ولم يكن الإعلام بعيداً عن هذه المعادلة، فقد ساهمت وسائل الإعلام الرسمية والخاصة -لا سيما بعد 2013 - في تشكيل صورة سلبية عن العمل الحزبي، وربطته بالفوضى أو بالتآمر السياسي، ما زاد من نفور فئات اجتماعية واسعة من الانخراط أو حتى التعاطف مع الأحزاب.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الأحزاب السياسية المصرية لم تنشأ أو تتطور بمعزل عن بيئتها، بل كانت دائماً نتاجاً لمعادلات سياسية واجتماعية غير مستقرة، ساهمت في إضعافها أو حرفها عن أداء دورها الديمقراطي، وهذا يُفسر جزئياً سبب الهشاشة البنيوية التي تطبع معظم الأحزاب المصرية حتى بعد الثورة، ويُبرز الحاجة إلى إصلاحات جذرية لا تقتصر على القانون، بل تشمل الثقافة السياسية، والتعليم، والإعلام، والتنمية الاجتماعية.

(1) بركات، محمد. (2018)، مرجع سابق، ص 78.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية في تونس

تُعد تونس من أبرز النماذج التي شهدت تحوُّلاً لافتاً في طبيعة الحياة الحزبية بعد ثورة 2011، إذ انتقلت من نظام الحزب الواحد الذي مثَّله "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحاكم سابقاً، إلى نظام سياسي تعددي، سمح بتأسيس عشرات الأحزاب الجديدة خلال فترة وجيزة، هذا التحوُّل لم يكن مجرد تعدد عددي في الكيانات السياسية، بل حمل معه تحولات هيكلية وأيديولوجية أثرت في مجمل المشهد السياسي التونسي، بما في ذلك التوازنات البرلمانية، وصياغة الدستور، وتركيب السلطة التنفيذية.

وقد برزت في تونس عقب الثورة أحزاب ذات مرجعيات متباينة، جمعت بين التيارات الإسلامية واليسارية والليبرالية، في بيئة قانونية أكثر مرونة من نظيراتها في باقي دول شمال إفريقيا، وهو ما أتاح لها حرية نسبية في التنظيم والحركة والمشاركة السياسية، غير أن هذه التعددية الحزبية لم تكن خالية من التحديات، حيث عانت الأحزاب من هشاشة تنظيمية، وضعف في التمثيل الشعبي، وتداخل في البرامج السياسية، إلى جانب اضطراب في التحالفات وتقلب في المواقف.

أولاً- النظام الحزبي في تونس بعد الثورة

شهدت تونس تحوُّلاً جذرياً في بنيتها الحزبية بعد الثورة الشعبية في 14 يناير 2011، والتي أنهت عقوداً من الحكم السلطوي لنظام الحزب الواحد، فقد تم حل "التجمع الدستوري الديمقراطي"، الحزب الحاكم سابقاً، وبدأت مرحلة جديدة اتسمت بالتعددية والانفتاح السياسي، وخلال أقل من عام بعد الثورة، تأسس ما يزيد عن 100 حزب سياسي، ما مثَّل حالة فريدة في العالم العربي من حيث سرعة وعمق التحول الحزبي⁽¹⁾.

(1) شرفة، وسيلة، وبورغدة، سارة. (2019)، مرجع سابق، ص 97.

وقد قام النظام الحزبي الجديد على أسس قانونية أكثر انفتاحًا، حيث صدر المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب، والذي ألغى القيود القديمة على التأسيس، وسهّل إجراءات الترخيص، وضمن حياد الدولة تجاه جميع القوى السياسية، هذا الإطار القانوني أتاح للأحزاب الجديدة فرصًا متكافئة للمشاركة السياسية، خاصة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي سنة 2011، ثم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية عامي 2014 و2019.⁽¹⁾

تميزت هذه المرحلة بظهور ثلاثة أنماط من الأحزاب:

1. أحزاب قديمة أعادت التموّض، مثل حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات.

2. أحزاب ذات خلفية إسلامية، أبرزها حركة النهضة التي شكلت قوة انتخابية فاعلة وشاركت في السلطة.

3. أحزاب ليبرالية وتقدمية، مثل نداء تونس، الذي برز كقوة توازن في مواجهة حركة النهضة في انتخابات 2014.

ورغم التعدد الحزبي، فإن النظام الحزبي التونسي بقي هشًا من الناحية التنظيمية، حيث عانت معظم الأحزاب من غياب الاستقرار الداخلي، والانشقاقات المتكررة، وانعدام البرامج السياسية الواضحة، كما أدى التحوّل السريع في التحالفات، سواء داخل البرلمان أو في المشهد الحكومي، إلى حالة من التذبذب الحزبي أضعفت ثقة الناخبين بالمؤسسات الحزبية.

من الناحية البنيوية، بقي عدد كبير من الأحزاب محدود التأثير جماهيريًا، إذ فشلت في بناء قواعد اجتماعية راسخة، أو التوسع في الأقاليم الداخلية المهمّشة، كما

(1) الجمهورية التونسية. (2011)، المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المادة (1).

أن التمويل السياسي بقي قضية إشكالية، وسط اتهامات بغياب الشفافية، وتأثير المال السياسي الخارجي، خاصة من بعض الدول الداعمة لأطراف معينة في المشهد التونسي⁽¹⁾.

رغم هذه التحديات، فإن المشهد الحزبي في تونس يبقى أكثر انفتاحًا وتنوعًا مقارنةً بجيرانها في شمال إفريقيا، حيث تمثل الأحزاب الفاعلة عنصرًا رئيسًا في صياغة العملية السياسية، وإن كان أداؤها ما زال دون مستوى طموحات المرحلة الانتقالية.

ثانيًا - الأحزاب الفاعلة ودورها في العملية السياسية

برزت في تونس بعد ثورة 2011 مجموعة من الأحزاب الفاعلة التي لعبت أدوارًا محورية في تشكيل الحياة السياسية، لا سيما خلال المحطات الانتخابية وصياغة الدستور وتشكيل الحكومات، ويمكن تصنيف هذه الأحزاب الفاعلة من حيث تأثيرها في مخرجات العملية السياسية إلى نوعين: أحزاب ذات قاعدة جماهيرية وتمثيل برلماني واسع، وأحزاب محدودة الحجم لكن مؤثرة في بناء التحالفات واتخاذ القرار داخل البرلمان.

من أبرز الأحزاب الفاعلة حركة النهضة، ذات المرجعية الإسلامية، والتي احتلت موقعًا مركزيًا في جميع الانتخابات التي تلت الثورة، وقد شاركت في الحكم ضمن ائتلافات متعددة، مثل الترويكا (2011-2014) والتحالفات اللاحقة، وأسهمت بفاعلية في صياغة الدستور الجديد سنة 2014، وكذلك في اعتماد قوانين مفصلية، كالقانون الانتخابي وقانون العدالة الانتقالية، غير أن الحركة واجهت انتقادات مستمرة

(1) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس 2010-2020: معضلات التوافق والاستقطاب، بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 101.

بشأن مواقفها السياسية المتذبذبة، وتحالفاتها البراغمية التي أضعفت من رصيدها الجماهيري⁽¹⁾.

إلى جانب النهضة، برز حزب نداء تونس كقوة سياسية مضادة، حيث شكّل في بدايته مظلة جامعة لعدد من التيارات العلمانية والليبرالية واليسارية، وقد تمكن من الفوز بالانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014، لكنه دخل سريعاً في دوامة من الانقسامات والصراعات الداخلية، مما أثر سلباً على تماسكه ودوره السياسي، ومهدّ الطريق لظهور قوى جديدة⁽²⁾.

كما ظهرت أحزاب أخرى مثل التيار الديمقراطي، وحزب قلب تونس، وائتلاف الكرامة، والتي رغم تباين أيديولوجياتها، كان لها دور في النقاشات البرلمانية والرقابة على الحكومة، والمساهمة في بلورة السياسات العامة، ومع ذلك، فإن تأثير هذه الأحزاب غالباً ما ارتبط بنتائج الانتخابات وليس ببنية تنظيمية قوية أو برامج طويلة الأمد.

ويُلاحظ أن الأحزاب الفاعلة واجهت عدة تحديات أضعفت دورها، من بينها: ضعف الانضباط الحزبي، وانعدام الشفافية المالية، وتراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية، وتنامي دور الشخصيات المستقلة على حساب الكيانات الحزبية، كما أن الانقسامات الحادة داخل الأحزاب الكبرى أضعفت من قدرتها على تقديم بدائل سياسية مستقرة أو حكومات متماسكة، ما انعكس على أداء الدولة ومصادقية المسار الديمقراطي ككل.

ورغم ذلك، لا يمكن إنكار أن هذه الأحزاب، رغم كل نقاط الضعف، ساهمت بشكل ملموس في إعادة هيكلة النظام السياسي التونسي بعد الثورة، وأسهمت في

(1) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، مرجع سابق، ص 116.

(2) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، المرجع نفسه، ص 112.

ترسيخ التعددية، وتوفير منصات للتداول السياسي، وهي بذلك تمثل إحدى الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، حتى وإن كانت تحتاج إلى مراجعة ذاتية عميقة وإصلاحات هيكلية لتعزيز أدائها المستقبلي.

ثالثاً- معوقات التعددية الحزبية في السياق التونسي

رغم الانفتاح السياسي الذي شهدته تونس بعد الثورة، وتسجيلها لما يُقارب 230 حزباً سياسياً بحلول عام 2020، إلا أن التعددية الحزبية لم تُترجم إلى فاعلية حقيقية في البناء الديمقراطي، بل واجهت جملة من المعوقات الهيكلية والسياسية والاجتماعية التي حدّت من فاعليتها، وأضعفت ثقة المواطن بالمؤسسات الحزبية، وقد تباينت هذه المعوقات بين ما هو متعلق بالإطار التشريعي، وما هو ناتج عن الثقافة السياسية السائدة، وما يرتبط بأداء الأحزاب ذاتها⁽¹⁾.

1- الإطار القانوني والتنظيمي غير الرادع

رغم أن المرسوم عدد 87 لسنة 2011 أتاح حرية تأسيس الأحزاب، إلا أنه لم يتضمن آليات رقابة صارمة على تمويلها أو مساءلتها، ما فتح الباب أمام التمويلات الأجنبية الغامضة، وغياب الشفافية، وتأسيس أحزاب دون مشروع سياسي واضح أو قاعدة جماهيرية حقيقية، كما لم تُفعّل قوانين تحد من تكوّن الأحزاب على أسس جهوية أو فئوية، ما جعل الساحة السياسية عرضة للتشتت والانقسامات⁽²⁾.

2- هشاشة البنية التنظيمية والقيادية

تعاني غالبية الأحزاب في تونس من ضعف بنيوي، حيث تُبنى كثير منها حول شخصيات سياسية وليس على مؤسسات، وتفتقر إلى الهياكل القاعدية والتدرج التنظيمي، فضلاً عن غياب التدريب السياسي للكوادر، مما ينعكس سلباً على قدرتها

(1) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، مرجع سابق، ص 112.

(2) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، المرجع نفسه، ص 131.

في تعبئة الشارع أو خوض الانتخابات بفعالية، كما أن الانشقاقات والانقسامات الداخلية باتت سمة بارزة، خصوصًا في الأحزاب الكبرى مثل نداء تونس وحزب قلب تونس، وهو ما قلل من الاستقرار الحزبي على المدى المتوسط.

3- الثقافة السياسية والنفور الشعبي من العمل الحزبي

يرتبط الأداء الضعيف للأحزاب أيضًا بطبيعة الثقافة السياسية في المجتمع التونسي، والتي ما تزال تعاني من آثار عقود من الاستبداد، حيث طُبعت العلاقة بين المواطن والسياسة بالحدَر والارتباب، ما أدى إلى عزوف قطاعات واسعة من الشباب والطبقات الوسطى عن الانخراط الحزبي أو حتى المشاركة الانتخابية، وقد عزز الإعلام هذا النفور من خلال تسليط الضوء على الصراعات الحزبية بدلًا من البرامج أو الإنجازات.

4- تشتت البرامج والتحالفات الهشة

لم تتجح معظم الأحزاب في تقديم برامج سياسية واقتصادية واضحة تميزها عن غيرها، بل اعتمدت خطابًا عموميًا إنشائيًا يفتقر إلى العمق، ما جعل التمايز الأيديولوجي بينها ضعيفًا، كما أدت التحالفات السياسية، التي غالبًا ما تُبنى على مصلحة آنية دون رؤية استراتيجية، إلى تقلبات سريعة في الاصطفافات، أفقدت الحياة الحزبية اتساقها وأثرت في استقرار العمل البرلماني والحكومي.⁽¹⁾

5- تراجع ثقة المواطن وتنامي الشعبوية

أدى تدهور الأداء الحزبي إلى فقدان ثقة المواطن في النظام الحزبي، وفتح المجال أمام صعود الشعبوية والوجوه الخارجة عن الأطر التقليدية، كما حدث في انتخابات 2019 التي شهدت فوز مرشحين لا ينتمون إلى أحزاب كبرى، هذه الظاهرة

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1706.

تهدد بإضعاف التعددية من الداخل، وتفريغها من مضمونها الديمقراطي، إذا لم تتم مراجعة شاملة لبنية الأحزاب وأدائها.

يمكن القول إن التعددية الحزبية في تونس، رغم أنها مكسب مهم في المسار الانتقالي، ما تزال تواجه تحديات جوهرية تُعيق تحولها إلى دعائم ديمقراطية فاعلة، ويتطلب تجاوز هذه المعوقات إصلاحًا قانونيًا عميقًا، وتنمية للثقافة السياسية، وبناء مؤسسات حزبية قادرة على تمثيل المجتمع وتنظيمه بفعالية.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية في ليبيا

شهدت ليبيا عبر تاريخها السياسي الحديث علاقة معقدة ومضطربة مع العمل الحزبي، إذ لم تُعرف الحياة الحزبية فيها على نحو مؤسسي مستقر، لا في فترة ما بعد الاستقلال عام 1951، ولا خلال النظام الجماهيري الذي أسسه النظام السابق عقب انقلاب 1969، حيث حظر الأخير جميع الأحزاب واعتبرها أدوات "برجوازية" معادية لما وصفه بالديمقراطية الشعبية، وبعد سقوط النظام في عام 2011، أُتيحت الفرصة لإعادة بناء الحياة الحزبية، لكن غياب الاستقرار الأمني والمؤسسي، إلى جانب الانقسامات المجتمعية والجهوية، حال دون تشكّل بيئة حزبية سليمة وفاعلة.⁽¹⁾

أولاً: واقع الأحزاب السياسية في ليبيا قبل عام 2011

عرفت ليبيا منذ استقلالها عام 1951 نشاطاً حزبياً محدوداً اتسم بالتقلب والضعف المؤسسي، وكان في أغلبه مرتبطاً بمرحلة ما قبل الدولة الحديثة أو بسنواتها الأولى، ففي العهد الملكي (1951-1969)، سُمح بتأسيس عدد من الأحزاب، مثل "حزب المؤتمر الوطني"، و"حزب الجبهة الوطنية"، و"الحزب الوطني الاتحادي"،

(1) أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، مرجع سابق، ص98..

لكنها لم تكن ذات بنية تنظيمية قوية أو تأثير سياسي فعّال، بسبب القيود التشريعية، والرقابة السياسية، والطبيعة المركزية للسلطة⁽¹⁾.

وقد تم حلّ هذه الأحزاب جميعاً بموجب قانون صدر في عام 1952، قضى بمنع العمل الحزبي بدعوى الحفاظ على الوحدة الوطنية، ما أدى إلى تجميد الحياة الحزبية رسمياً، ومنذ ذلك الحين، لم تُمارَس السياسة إلا عبر الأطر الضيقة كالعشائر والنخب الدينية والقبلية، بينما بقيت الأحزاب محصورة في المنافي أو النشاط السري، خصوصاً مع وصول النظام السابق إلى الحكم عام 1969، حيث عزز هذا الاتجاه بإلغاء الأحزاب نهائياً، وفرض بديلاً أيديولوجياً شمولياً من خلال "اللجان الثورية" و"الكتاب الأخضر"، إذ عُدت الأحزاب وفق الخطاب الرسمي "أداة استغلال سياسي" تتنافى مع الديمقراطية المباشرة التي دعا إليها النظام⁽²⁾.

وقد شكّلت هذه المرحلة تراجعاً حاداً في مؤسسة العمل السياسي، وأسفرت عن غياب كامل للثقافة الحزبية، وإقصاء ممنهج لأي مشروع سياسي منظم، في وقت جرى فيه تجريم النشاط الحزبي واعتباره "خيانة وطنية"، حيث نص القانون رقم (71) لسنة 1972 على تجريم أي تجمع حزبي، وعُوقب من ينضم إلى حزب سياسي بالإعدام أو السجن المؤبد⁽³⁾.

وكانت الساحة السياسية تخلو من أي مؤسسات حزبية وطنية شرعية، بينما نشطت بعض الأحزاب المعارضة في الخارج مثل "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، التي تأسست في المهجر عام 1981، و"رابطة الليبيين الأحرار"، لكنها ظلت بعيدة عن

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1706.

(2) أبوزيد، عبد الرحيم. (2006)، الحياة الحزبية في مصر الحديثة، القاهرة، مصر: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص 93.

(3) المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. (1990)، مرجع سابق، ص 189.

التأثير الداخلي بحكم القمع الإعلامي، وانغلاق المجتمع المدني، وهيمنة أجهزة الدولة على الفضاء العام.

ثانيًا: واقع الأحزاب السياسية في ليبيا بعد عام 2011

بعد سقوط نظام النظام السابق في عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة جديدة أُتيح فيها المجال لأول مرة منذ عقود للعمل الحزبي العلني، وذلك بفضل زوال القيود القانونية والسياسية التي كانت تُجرّم الانتماء الحزبي، وقد ساد في البداية تفاؤل سياسي بإمكانية بناء نظام تعددي ديمقراطي، تُشكّل فيه الأحزاب إحدى دعائمه الأساسية، لكن الواقع السياسي والأمني بعد الثورة فرض تحديات معقدة على هذا المسار.

شهدت المرحلة الانتقالية بين عامي 2012 و2014 نشاطًا حزبيًا واسعًا من حيث العدد، إذ تأسست أكثر من 150 حزبًا خلال أشهر قليلة، أبرزها: تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، وحزب العدالة والبناء المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، والجبهة الوطنية، وحزب الوطن، وغيرها من الأحزاب التي حاولت أن تقدم نفسها كقوى سياسية منظمة لخوض أولى التجارب الانتخابية بعد الثورة⁽¹⁾.

وقد شاركت هذه الأحزاب في انتخابات المؤتمر الوطني العام عام 2012، حيث حصد تحالف القوى الوطنية أغلبية المقاعد المخصصة للأحزاب، بينما جاء حزب العدالة والبناء في المرتبة الثانية، إلا أن الأداء اللاحق للمؤتمر الوطني، والخلافات الحادة بين الكتل السياسية، والصراعات المسلحة التي تصاعدت بعد عام 2014، ساهمت في تقويض ثقة المواطنين بالأحزاب، وخلق حالة من العزوف الشعبي عن العمل الحزبي، بل وحتى النفور منه.

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1706

وأدى هذا إلى تراجع ملحوظ في فعالية الأحزاب، خاصة في ظل ظهور قوى غير حزبية، مثل الكتائب المسلحة، والمجالس العسكرية، والشخصيات المستقلة التي سيطرت على القرار السياسي والأمني، ما قلل من دور الأحزاب كممثل شرعي للشعب، بل وأدى إلى تهميشها في محطات مفصلية، كصياغة الاتفاقات السياسية أو تشكيل الحكومات.

من جانب آخر، واجهت الأحزاب صعوبات تنظيمية وتشريعية، إذ إن قانون الأحزاب الصادر عام 2012 (القرار رقم 29 لسنة 2012) لم يكن كافياً لتأطير الحياة الحزبية بشكل مؤسسي، فقد اقتصر على شروط التأسيس دون معالجة الجوانب المتعلقة بالتمويل، والمحاسبة، ومراقبة الأداء، ما سمح بتأسيس أحزاب هشة، وأخرى مدعومة بتمويلات خارجية، دون وجود رقابة فعالة⁽¹⁾.

كما أن البنية القبلية والمناطقية للمجتمع الليبي، إلى جانب الاستقطاب الإيديولوجي والديني، حالت دون نشوء أحزاب وطنية جامعة، فغالبية الأحزاب تمثل نخبة سياسية ضيقة أو مناطق جغرافية بعينها، ما فاقم من حالة الانقسام، وأضعف فرص التوافق الوطني.

رغم أن مرحلة ما بعد 2011 أتاحت حرية تأسيس الأحزاب السياسية لأول مرة منذ عقود، إلا أن غياب البيئة المستقرة، وتنامي العنف السياسي، وضعف البناء المؤسسي، حوّل هذه التعددية إلى ظاهرة شكلية لا تملك تأثيراً فعلياً في العملية السياسية، وما لم يتم إصلاح الإطار القانوني، وبناء ثقافة سياسية مدنية، وتعزيز الأمن، فستبقى الأحزاب في ليبيا كياناً هشاً وعاجزاً عن أداء وظيفته في قيادة التحول الديمقراطي.

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1703.

ثالثاً- التنظيم القانوني للعمل الحزبي في ليبيا

شكّل تنظيم العمل الحزبي في ليبيا تحدياً مركزياً بعد سقوط النظام السابق في عام 2011، إذ لم تكن هناك خبرة قانونية متراكمة أو تراث دستوري مستقر يُحتكم إليه لتنظيم الحياة السياسية والحزبية، بعد عقود من تجريم النشاط الحزبي، وقد بدأت المحاولات الجادة لوضع إطار قانوني للعمل الحزبي في إطار ترتيبات المرحلة الانتقالية، وعلى وجه التحديد عقب انتخاب المجلس الوطني الانتقالي، حيث صدرت عدة قرارات ومواد قانونية تُنظّم تأسيس الأحزاب وشروط ممارستها للنشاط السياسي.

1- الإطار القانوني العام بعد 2011

في مايو 2012، أصدر المجلس الوطني الانتقالي القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، والذي مثّل أول محاولة تشريعية في ليبيا لتنظيم العمل الحزبي في بيئة جديدة منفتحة، ينص هذا القانون على حرية تأسيس الأحزاب السياسية بشرط عدم مخالفة النظام العام أو المساس بوحدة الدولة، كما يحدد عدداً من الشروط لتأسيس الحزب، منها أن لا يقل عدد المؤسسين عن 250 عضواً، وأن يكون للحزب نظام داخلي وهيكل تنظيمي، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان⁽¹⁾.

رغم إيجابية هذا التحول، فإن القانون تعرّض لانتقادات متعددة، إذ لم يتضمن تفاصيل كافية حول تمويل الأحزاب، ومراقبة نشاطها، وآليات المساءلة والمحاسبة، كما لم يحدد جهة رقابية مستقلة تكون مسؤولة عن ضمان شفافية العمل الحزبي، وهو ما أفرز بيئة تنظيمية فضفاضة ساعدت على انتشار أحزاب ضعيفة التكوين، أو ذات ولاءات إقليمية ودولية متشابكة.

(1) المجلس الوطني الانتقالي.(2012)، القانون رقم 29 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية (ص. 2)، طرابلس، ليبيا، ص 2.

2- الإشكالات المرتبطة بتنفيذ القانون

لم تتمكن السلطات التنفيذية أو التشريعية من تفعيل القانون رقم (29) على نحو فعال، حيث غابت الإرادة السياسية، وتفاقت الانقسامات المؤسسية، خاصة بعد انقسام البرلمان والمؤسسات الحكومية بين شرق البلاد وغربها منذ عام 2014، وبسبب غياب الاستقرار التشريعي، لم تتوفر هيئة دائمة أو لجنة مستقلة تشرف على تسجيل الأحزاب ومراقبة أداؤها، بل تم تفويض وزارة الثقافة والمجتمع المدني بهذه المهام، وهي جهة لا تتمتع بصلاحيات رقابية كافية أو بالحياد السياسي المطلوب. كما أن بعض الأحزاب استغلت هذا الفراغ القانوني لتلقي دعم مالي خارجي غير مُعلن، أو للتحالف مع فصائل مسلحة، ما شكّل تهديدًا مباشرًا للعملية السياسية الديمقراطية، وأدى هذا الغموض التشريعي أيضًا إلى انتشار أحزاب تتجاوز القانون من حيث تركيبتها أو أهدافها، خصوصًا مع صعوبة ملاحقتها قضائيًا في ظل غياب مؤسسات قادرة على إنفاذ القانون.⁽¹⁾

3- الحاجة إلى إصلاحات تشريعية شاملة

بات من الضروري في السياق الليبي الراهن مراجعة شاملة للإطار القانوني المنظم للعمل الحزبي، بحيث يتم توسيع صلاحيات القانون الحالي، وإنشاء مفوضية مستقلة لشؤون الأحزاب على غرار المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتحديد قواعد واضحة للتمويل والإفصاح والمساءلة، كما يُوصى بوضع معايير تمنع تأسيس الأحزاب على أسس جهوية أو قبلية أو دينية متطرفة، لضمان تحصين العملية الديمقراطية من التوظيف السلبي للتعددية السياسية.

يمثل القانون رقم (29) خطوة أولى نحو تقنين العمل الحزبي في ليبيا، لكنه غير كافٍ لتأطير الحياة الحزبية بشكل متماسك ومستدام، في ظل الفوضى السياسية

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 179..

والانقسامات المؤسسية، ويتطلب الأمر إرادة سياسية وإصلاحًا قانونيًا عميقًا لضمان نشوء بيئة حزبية سليمة تساهم بفعالية في التحول الديمقراطي.⁽¹⁾

رابعاً- التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية الليبية

لا تزال الأحزاب السياسية في ليبيا بعد عام 2011 تواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والسياقية التي تعيق قدرتها على أداء أدوارها الأساسية في الحياة السياسية، وفي بناء نظام ديمقراطي تعددي مستقر، وتتبع هذه التحديات من عوامل قانونية، ومجتمعية، وسياسية، تتصل بطبيعة البيئة الليبية ما بعد الثورة، وبالإرث التاريخي السلبي تجاه العمل الحزبي، دون الدخول في تفصيل المعوقات الخاصة بدور الأحزاب في مرحلة التحول الديمقراطي، والتي سيتناولها الفصل الثاني تفصيلاً.

1- ضعف الثقافة الحزبية في المجتمع الليبي

تعد غياب الثقافة الحزبية أحد أبرز التحديات التي تواجه الأحزاب الليبية، فنتيجة لحظر الأحزاب السياسية طيلة فترة حكم النظام السابق (1969-2011)، لم تتكوّن لدى المواطن الليبي قناعة راسخة بأهمية الأحزاب في العملية السياسية، بل على العكس، تم ترسيخ صورة سلبية عن العمل الحزبي باعتباره مصدراً للفتنة والانقسام، وهو ما خلق حاجزاً نفسياً بين المواطن والانخراط في الأحزاب أو دعمها انتخابياً⁽²⁾، هذا الضعف المجتمعي جعل الأحزاب عاجزة عن تشكيل قواعد جماهيرية حقيقية، واعتمدت في معظمها على النخب.

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2014) ، الحياة الحزبية في ليبيا بعد الثورة: الواقع والآفاق، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 12.

(2) السطى، الفيتوري صالح. (2017)، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، شؤون اجتماعية، 34(135)، 187-210، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/851497>، ص 190.

2- تشتت البنية التنظيمية للأحزاب

تواجه معظم الأحزاب السياسية الليبية تحديًا كبيرًا على مستوى التنظيم الداخلي، حيث تفتقر إلى هياكل مؤسسية واضحة، أو نظم محاسبة داخلية، أو قواعد انتخابية ديمقراطية داخل الحزب، كما أن معظمها يعاني من هيمنة الزعامات الفردية أو المؤسسين، دون تداول حقيقي للقيادة، ما جعلها عرضة للانقسامات أو الجمود التنظيمي⁽¹⁾، ويُلاحظ كذلك أن العديد من الأحزاب تتشكل حول شخصيات أو توجهات ضيقة، بدلًا من بلورة برامج وطنية جامعة.

3- غياب الاستقرار الأمني والمؤسسي

لا يمكن إغفال أثر الانقسام السياسي والأمني على أداء الأحزاب، إذ إن الصراع بين المؤسسات الموازية في الشرق والغرب منذ عام 2014 خلق بيئة سياسية غير آمنة لممارسة العمل الحزبي، فضلاً عن تهديدات مباشرة يتعرض لها بعض الناشطين الحزبيين، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات والتهديد، كما أن غياب مؤسسات الدولة الموحدة، وانتشار السلاح، وهيمنة الكتائب المسلحة، جعل من الصعب على الأحزاب أن تعمل بحرية أو تنافس في بيئة انتخابية نزيهة⁽²⁾.

4- عدم وضوح النظام الحزبي

يعاني المشهد السياسي الليبي من غياب نظام حزبي فعلي يُنظم العلاقة بين الأحزاب والدولة، فحتى الآن لا توجد خريطة واضحة لمكانة الأحزاب داخل المؤسسات المنتخبة أو في النظام السياسي ككل، كما أن الكثير من الكيانات السياسية تفضل العمل في شكل كتلات برلمانية أو تحالفات ظرفية دون التزام حزبي

(1) السطى، الفيتوري صالح. (2017)، مرجع سابق، ص 193.

(2) السطى، الفيتوري صالح. (2017)، المرجع نفسه، ص 200.

مؤسسي، ما يُضعف من استقرار الحياة الحزبية ويجعلها مرتبطة بالآزمات العابرة لا ببنية دائمة.

تواجه الأحزاب السياسية الليبية تحديات مركبة تتصل بثقافة المجتمع، وضعف البنية التنظيمية، وغياب الاستقرار الأمني، وافتقار البيئة القانونية والسياسية الحاضنة، وتشكل هذه التحديات حالة بنيوية مزمنة تُضعف من قدرة الأحزاب على أداء وظائفها التمثيلية والرقابية، لكنها تختلف من حيث طبيعتها وآثارها عن "معوقات الانتقال الديمقراطي" التي ستُناقش في الفصل التالي، حيث تتصل تلك المعوقات بدور الأحزاب داخل المسار الانتقالي ذاته، بينما تركز هذه التحديات على البنية والسياق.

الفصل الثاني:

دور الأحزاب السياسية في مسار التحول الديمقراطي

في مصر وتونس وليبيا

- **المبحث الأول:** الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في مصر
- **المبحث الثاني:** الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في تونس
- **المبحث الثالث:** الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في ليبيا

تمهيد

تُعَدّ الأحزاب السياسية أحد المكونات الجوهرية في أي نظام ديمقراطي، إذ تؤدي وظائف متعددة تتجاوز مجرد التنافس على السلطة، لتشمل تنظيم المشاركة السياسية، وصياغة التوجهات العامة، وتأطير العلاقة بين المجتمع والدولة، وقد أكدت الأدبيات السياسية المعاصرة أن وجود أحزاب فعّالة ومؤسسية يمثل شرطاً بنيوياً لتحقيق التحول الديمقراطي واستدامته، خاصة في المجتمعات الخارجة من أنظمة سلطوية أو انتقالات سياسية معقدة⁽¹⁾.

في سياق دول شمال إفريقيا، فرضت تحولات ما بعد عام 2011 واقعاً سياسياً جديداً أتاح ولو نسبياً فسحة أمام الأحزاب للمشاركة في إعادة تشكيل المشهد العام، غير أن هذا الانفتاح لم يكن دائماً ناتجاً عن تطور طبيعي للمجال السياسي، بل غالباً ما جاء نتيجة انهيار السلطوية أو تراجع قبضة الدولة، مما جعل مسارات التحول الديمقراطي هشّة، ومتذبذبة، وعرضة للنكوص، وقد برز دور الأحزاب السياسية كمقياس لمدى نضج العملية الانتقالية، وهو ما يطرح تساؤلات حقيقية حول طبيعة فاعليتها، وقدرتها على التكيف، وعلى تمثيل مصالح المجتمع في لحظات التحول.

في مصر، عرفت الحياة الحزبية حالة من السيولة بعد ثورة يناير، حيث انبثقت أحزاب جديدة، واختفت أخرى، في ظل تحولات دستورية وقانونية متسارعة، وانقسامات أيديولوجية حادة، وفي تونس، شكّلت الثورة نقطة انطلاق لمسار ديمقراطي حافل بالتجارب الانتخابية، لكنّه لم يخلُ من هشاشة حزبية، وتشتت في الخارطة السياسية، ما أثر على استقرار المشهد البرلماني والحكومي⁽²⁾، أما ليبيا، فظلت تعاني

(1) بلقزيز، عبد الإله. (2002)، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 74.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 129.

من ضعف البنية الحزبية في ظل تفكك الدولة، وتصاعد الفاعلين المسلحين، وانعدام الاستقرار المؤسساتي، ما انعكس سلبيًا على دور الأحزاب في بناء مسار ديمقراطي فعلي.

تقتضي الدراسة المقارنة لفاعلية الأحزاب السياسية في هذه الدول تحليلًا معمقًا للكيفية التي تفاعلت بها هذه التنظيمات مع الاستحقاقات الديمقراطية، ولا سيما الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومدى قدرتها على فرض نفسها كفاعل رئيسي في صياغة السياسات واتخاذ القرار، ولا يقتصر تقييم الفاعلية الحزبية على مجرد المشاركة في الانتخابات، بل يشمل طبيعة التحالفات، ومستوى التمثيل، والدور الرقابي والتشريعي داخل المؤسسات المنتخبة، ومدى قدرة الحزب على التعبئة الشعبية، وامتلاك الخطاب السياسي المؤثر. (1).

وعليه، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة، يعالج كل منها تجربة قطرية (مصر، تونس، ليبيا) من خلال محورين متكاملين: الأول يتناول فاعلية الأحزاب في الانتخابات التشريعية، والثاني يُعنى بتحليل فاعليتها في الانتخابات الرئاسية، ويتم ضمن كل محور استعراض السياق القانوني والسياسي، وتحليل نسب المشاركة والتمثيل، وتقييم الأداء الحزبي، إضافة إلى رصد التحديات والمعوقات التي أثّرت على موقع الأحزاب داخل النظام السياسي الناشئ.

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 190.

المبحث الأول:

الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في مصر

شهدت مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 مرحلة انتقالية اتسمت بتغيرات سياسية عميقة طالت بنية النظام ومؤسساته، وقد بدت هذه المرحلة فرصة تاريخية لإعادة بناء الحياة الحزبية على أسس أكثر انفتاحًا وتعددية، غير أن هذه الفرصة سرعان ما واجهت تحديات بنيوية ومعيقة، تمثلت في التداخل بين القوى الثورية والقديمة، وصراعات الهوية، وعدم استقرار الأطر القانونية المنظمة للعمل السياسي، ما أثر بشكل مباشر على فاعلية الأحزاب في أداء أدوارها داخل العملية الديمقراطية⁽¹⁾.

وفي هذا السياق، برزت الأحزاب كفاعل رئيس في الانتخابات التشريعية والرئاسية، سواء من حيث المشاركة أو التحالفات أو الحضور داخل البرلمان، إلا أن هذا الدور ظل محلّ جدل بين من يرى فيه مؤشرًا على تطور ديمقراطي تدريجي، وبين من يعتبره مشهدًا انتقاليًا هشًا تتحكم فيه قوى غير حزبية، كالمؤسسة العسكرية أو التيارات الدينية أو شبكات المصالح القديمة⁽²⁾.

المطلب الأول: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات التشريعية

تُعَدّ الانتخابات التشريعية بمثابة المؤشر الأبرز على مدى قدرة الأحزاب السياسية على التفاعل مع الشارع، وترجمة رؤاها إلى مقاعد داخل المؤسسات

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 112.

(2) مركز الجبهة الوطنية للدراسات. (2022، 10 أبريل)، قراءة في دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية [مقال]،

جبهة الدراسات، تم الاسترداد من <https://jabhastudies.com/2022/04/10/قراءة-في-دور-الأحزاب-في-تفعيل-الديمقراطية>.

المنتخبة، وفي الحالة المصرية، شكّلت هذه الانتخابات اختباراً فعلياً لجدوى العمل الحزبي بعد الثورة، ولحجم التغير الذي طرأ على البنية السياسية التقليدية، في ظل ظروف انتقالية غير مستقرة، ومن هنا، تبرز أهمية دراسة السياق القانوني والسياسي لهذه الانتخابات، ومستوى مشاركة الأحزاب فيها، ونسبة تمثيلها، إضافة إلى التحديات التي واجهتها أثناء خوضها لهذا الاستحقاق.

أولاً- السياق القانوني والسياسي للانتخابات التشريعية بعد 2011

مثّل عام 2011 نقطة تحول مفصلية في الحياة السياسية المصرية، حيث أدت ثورة 25 يناير إلى الإطاحة بنظام الرئيس حسني مبارك، وما تبعه من انفتاح جزئي في الفضاء العام، وفتح المجال أمام قوى سياسية جديدة، إضافة إلى إعادة إحياء أحزاب كانت مهمّشة أو ممنوعة سابقاً، وقد انعكس هذا التحول بشكل مباشر على البيئة القانونية والسياسية المنظمة للانتخابات التشريعية، التي أُجريت أولى جولاتها بعد الثورة في نهاية عام 2011 ومطلع عام 2012، لاختيار أعضاء مجلس الشعب.

من الناحية القانونية، جرت الانتخابات في ظل إعلان دستوري مؤقت أُصدر في مارس 2011، عقب حل مجلس الشعب السابق وتفويض المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة المرحلة الانتقالية، وقد صدر قانون مجلس الشعب رقم 38 لسنة 1972 وتعديلاته، إلى جانب القانون رقم 120 لسنة 2011، واللذين حدّدا النظام الانتخابي المعتمد، وهو نظام مختلط يجمع بين القائمة النسبية المغلقة والانتخاب الفردي، بنسبة 66% للقوائم و33% للفردي، وهي صيغة أثارت جدلاً واسعاً بسبب ما اعتُبر حينها تفضيلاً ضمنياً لبعض التيارات، مثل جماعة الإخوان المسلمين⁽¹⁾.

(1) البصراي، نور. (2021)، مؤثرات البيئة الانتخابية كمحدد للانتقال الديمقراطي: دراسة حالة البرلمان المصري من 2011-2020، مجلة السياسة والاقتصاد، 12(11)، ص 5.

أما سياسيًا، فقد جرت الانتخابات في ظل انقسام حاد بين القوى المدنية والتيارات الإسلامية، وساد تخوف من إمكانية إعادة إنتاج هيمنة حزب واحد على المشهد، وهو ما تحقق فعليًا بعد فوز حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين - بأكثر عدد من المقاعد (235 مقعدًا من أصل 498)، في تحالف مع عدد من الأحزاب الإسلامية الأخرى، بينما توزعت بقية المقاعد على أحزاب مدنية متفرقة أبرزها المصريون الأحرار، والوفد، والتجمع، والكتلة المصرية⁽¹⁾. ومع أن هذه الانتخابات اتسمت بإقبال جماهيري واسع نسبيًا، إلا أنها جرت في سياق سياسي هشّ، تميّز بغياب دستور دائم، واستمرار سيطرة المجلس العسكري على الحكم، وعدم نضج الثقافة الحزبية لدى قطاعات واسعة من الناخبين، وهو ما جعل العملية الانتخابية عرضة للضغوط والإرباك، كما برزت مشكلات متكررة تتعلق بتفسير القانون، وإدارة اللجان، والطعون على شرعية النتائج، وهو ما أدى لاحقًا إلى حل مجلس الشعب بقرار من المحكمة الدستورية العليا في يونيو 2012، بسبب عدم دستورية بعض مواد القانون الانتخابي⁽²⁾.

بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي في 2013، دخلت مصر مرحلة انتقالية جديدة أكثر انغلاقًا على المستوى السياسي، أفضت إلى إعادة صياغة النظام الانتخابي ضمن دستور 2014، الذي تم الاستفتاء عليه في يناير من ذلك العام، وقد أعاد هذا الدستور تشكيل بنية البرلمان، مع تقليص صلاحياته نسبيًا لصالح السلطة التنفيذية، وهو ما أثار انتقادات بشأن التراجع عن مكتسبات ثورة 2011، كما أُقرّ قانون رقم 46 لسنة 2014 بشأن مجلس النواب، والذي اعتمد نظامًا انتخابيًا جديدًا يقوم على الأغلبية المطلقة بنظام الفردي بنسبة 80% من المقاعد، مقابل

(1) مركز كارتر. (2012)، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-

2012 [تقرير]، أتلانتا، الولايات المتحدة: مركز كارتر، تم الاسترداد في 9 أبريل 2025، ص 23.

(2) مركز كارتر. (2012)، مرجع سابق، ص 94.

20% فقط للقوائم المغلقة المطلقة، مما قلّص فرص التكتلات الحزبية وضعّف حضورها داخل المجلس⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام صبّ في مصلحة المرشحين المستقلين وذوي النفوذ المحلي والعشائري، على حساب الأحزاب السياسية، التي دخلت الانتخابات وهي تعاني من ضعف البنية التنظيمية، وانقسام داخلي، وفقدان الدعم الشعبي، في ظل بيئة سياسية تميّزت بتزايد القيود على المجال العام، وغياب التعددية الفعلية، وهيمنة خطاب الدولة على وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن السياق القانوني والسياسي للانتخابات التشريعية في مصر بعد 2011 اتسم بالتذبذب والتقلب، وعكس غياب رؤية استراتيجية مستقرة لبناء حياة حزبية فعّالة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على فاعلية الأحزاب في تمثيل الشارع، والمساهمة في بناء تحول ديمقراطي حقيقي، بل أدى في كثير من الأحيان إلى تقليص دورها وتحجيم تأثيرها داخل النظام السياسي القائم.

ثانياً- مشاركة الأحزاب في الانتخابات البرلمانية ونسبة تمثيلها

عكست المشاركة الحزبية في الانتخابات البرلمانية المصرية بعد عام 2011 ملامح التحول السياسي الذي شهدته البلاد، ولكنها في الوقت نفسه كشفت عن هشاشة البنية الحزبية، وضعف قدرتها على التكيف مع السياق الانتقالي المضطرب، فقد أتاحت أول انتخابات تشريعية بعد الثورة التي جرت بين نوفمبر 2011 ويناير 2012 للأحزاب السياسية فرصة تاريخية لاختبار قوتها الجماهيرية، بعد عقود من التقييد والإقصاء، خصوصاً في ظل الانفتاح النسبي الذي سمح بتأسيس عدد كبير من الأحزاب الجديدة في فترة زمنية قصيرة.

(1) محمد علي، و أحمد يوسف. (2023)، النظام الانتخابي للبرلمان في ظل دستور 2014، مجلة مصر المعاصرة (L'Egypte Contemporaine)، 114 (551)، ص 32.

شهدت تلك الانتخابات مشاركة أكثر من 30 حزبًا، إلا أن المشهد تنافس فعليًا بين تكتلين رئيسيين: الأول، تيار الإسلام السياسي، وفي مقدمته حزب "الحرية والعدالة" التابع لجماعة الإخوان المسلمين، وحزب "النور" السلفي، أما التكتل الثاني فقد ضم أحزابًا مدنية وليبرالية ويسارية أبرزها "الوفد"، و"المصريون الأحرار"، و"الكتلة المصرية"، وقد حظي التيار الأول بالأفضلية، إذ حصل حزب الحرية والعدالة على نحو 37% من المقاعد، بينما حصد حزب النور قرابة 24%، ما منحهما أغلبية مريحة داخل مجلس الشعب⁽¹⁾.

من جهة أخرى، لم تحقق الأحزاب المدنية نتائج موازية، حيث حصل حزب الوفد على نحو 9% من المقاعد، والمصريون الأحرار على حوالي 7%، بينما تقهقرت بعض الأحزاب الأخرى إلى تمثيل هامشي، ويُعزى هذا التفاوت في الأداء إلى عدة عوامل، من بينها: ضعف التنظيم الداخلي، غياب القواعد الشعبية، وحادثة التكوين السياسي لبعض الأحزاب، فضلاً عن تركّز الحملات الدعائية في المدن الكبرى دون امتداد حقيقي إلى الريف والمناطق الطرفية⁽²⁾.

ومع أن التعدد الحزبي كان ظاهرًا من حيث العدد، إلا أن التركيب الفعلي للمجلس كشف عن سيطرة عدد محدود من الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى اعتبار الانتخابات التشريعية الأولى بعد الثورة "فرصة ضائعة لبناء توازن سياسي حقيقي"، لاسيما أن هذه الهيمنة لم تُترجم إلى توافق سياسي أو إصلاحات تشريعية فاعلة، بل كانت جزءًا من حالة استقطاب حاد انتهت بأزمة سياسية حادة في منتصف 2013⁽³⁾.

(1) مركز كارتر. (2012)، مرجع سابق، ص 95.

(2) مركز كارتر. (2012)، المرجع نفسه، ص 96.

(3) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات، ص 6.

بعد 2013، وتحديداً في انتخابات مجلس النواب التي أُجريت في 2015، تغير المشهد بشكل جذري، فقد خاضت الانتخابات في ظل بيئة سياسية مقيدة، وغابت عنها الأحزاب الكبرى التي تصدرت انتخابات 2011-2012، مثل "الحرية والعدالة" الذي تم حظره بعد إعلان جماعة الإخوان تنظيمًا محظورًا، وأقصيت أغلب رموزه من المشهد السياسي، وقد شهدت تلك الانتخابات انخفاضًا واضحًا في مشاركة الأحزاب السياسية، إذ سيطر المستقلون على أغلب المقاعد (75%)، مقابل نسبة متواضعة للأحزاب (حوالي 25%)⁽¹⁾.

ورغم مشاركة بعض التحالفات الحزبية مثل "في حب مصر" الذي ضم أحزابًا عدة مثل "مستقبل وطن"، و"المصريين الأحرار"، و"الوفد"، إلا أن غياب المنافسة الفعلية، وانخفاض نسبة التصويت، وضعف البرامج السياسية، جعل البرلمان الناتج يفتقر إلى التعددية الحقيقية، وأدى إلى غياب التوازن بين السلطات، مع هيمنة خطاب سياسي قريب من السلطة التنفيذية على أعماله.

ويتضح من التجريبتين الانتخابيتين أن مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية بمصر لم تكن على مستوى التوقعات، سواء من حيث الكم أو التأثير، ففي حين وفرت انتخابات 2011 فرصة لبروز بعض الأحزاب، فإنها لم تنجح في ترسيخ وجودها المؤسسي طويل الأمد، أما انتخابات 2015 فقد مثلت تراجعًا ملحوظًا في الدور الحزبي، ما يثير تساؤلات جوهرية حول مستقبل العمل الحزبي في ظل بيئة سياسية تعاني من الاستقطاب، وضعف الثقة، وهيمنة الفاعل التنفيذي على المجال العام.⁽²⁾

(1) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، مرجع سابق، ص 3.

(2) العازمي، شلاش، وعبد الله. (2020)، هيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان وسير أعماله في النظامين المصري والكويتي، مجلة روح القوانين، 32(91)، ص 834.

ثالثاً- التحديات التي واجهت الأحزاب خلال الانتخابات التشريعية

رغم ما بدا من انفتاح سياسي نسبي عقب ثورة يناير 2011، فإن الأحزاب السياسية المصرية واجهت تحديات هيكلية ومعقدة خلال الانتخابات التشريعية، سواء على مستوى البنية التنظيمية الداخلية أو في البيئة السياسية والقانونية التي أُجريت فيها تلك الاستحقاقات، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلى أربعة محاور رئيسية: ضعف البناء المؤسسي، التشطي السياسي، القيود القانونية والإجرائية، وضعف التفاعل الجماهيري.

1- شكّل ضعف البناء التنظيمي لكثير من الأحزاب عقبة رئيسة أمام مشاركتها الفعالة، فباستثناء عدد محدود من الأحزاب التي امتلكت امتداداً تاريخياً أو بنية تنظيمية متماسكة - مثل حزب الوفد أو جماعة الإخوان المسلمين - فإن أغلب الأحزاب التي تأسست بعد الثورة كانت تفتقر إلى قواعد جماهيرية واضحة، وتفتقد إلى كوادر مدربة، وخطط انتخابية مدروسة، وهو ما جعل أداءها الانتخابي ضعيفاً وموسمياً، وغير قادر على الاستمرار أو التكيف مع المتغيرات⁽¹⁾.

2- عانت الأحزاب من التفتت الحزبي والانقسام الأيديولوجي، حيث تجاوز عدد الأحزاب السياسية بعد 2011 حاجز المئة حزب، كثير منها ينتمي إلى نفس الطيف السياسي، مما أدى إلى تشتت أصوات الناخبين، وفقدان القدرة على بناء كتل انتخابية متماسكة، وقد تعذر على كثير من الأحزاب المدنية التوصل إلى تحالفات فعالة في مواجهة الكتلة الإسلامية، ما أضعف قدرتها التنافسية في صناديق الاقتراع⁽²⁾.

(1) علي، هدير حسن خليل حسن. (2016)، محددات ضعف الأحزاب السياسية في مصر: 25 يناير للفترة

2011-2015، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 15.

(2) علي، هدير حسن خليل حسن. (2016) المرجع نفسه، ص 17.

3- واجهت الأحزاب العديد من القيود القانونية والإجرائية، سواء من حيث صعوبة تسجيل القوائم في بعض الدوائر، أو المعوقات المرتبطة بتمويل الحملات الانتخابية، أو عدم تكافؤ الفرص الإعلامية، كما برزت شكاوى متكررة من ضعف حيادية بعض الأجهزة الإدارية والإشرافية، وغياب الرقابة القضائية الكاملة في بعض مراحل العملية الانتخابية، وهي عوامل حدّت من قدرة الأحزاب على التنافس بشفافية وعدالة⁽¹⁾.

4- أظهرت التجربة ضعف الارتباط بين الأحزاب والشارع، حيث عجزت معظم القوى السياسية عن مخاطبة الفئات المهمشة أو مخاطبة قضايا الناس بلغة بسيطة ومقنعة، فقد اقتصرَت الحملات على شعارات فضفاضة وخطاب نخبوي بعيد عن الواقع الاجتماعي، مما دفع قطاعات واسعة من الناخبين إلى العزوف أو التصويت للمرشحين المستقلين أو المنتمين إلى شبكات تقليدية من النفوذ المحلي⁽²⁾.

وقد تعمقت هذه التحديات في انتخابات 2015، حيث ازدادت القيود المفروضة على المجال العام، وظهرت مؤشرات لتراجع الحريات السياسية والإعلامية، وهو ما أثر على استقلالية الأحزاب وقدرتها على التعبئة، كما أدى القانون الانتخابي الجديد (قانون رقم 46 لسنة 2014) إلى تقليص فرص الأحزاب لصالح المرشحين الأفراد، ما قلل من تمثيلها البرلماني بشكل حاد، خاصة بعد غياب أحزاب كبرى مثل "الحرية والعدالة" الذي تم حظره عقب عام 2013⁽³⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرار هذه التحديات أدى إلى تراجع الثقة المجتمعية في العمل الحزبي، واعتبار الأحزاب كيانات نخبوية لا تمثل الإرادة الشعبية، وهو ما انعكس في نسب الإقبال المتدنية في بعض الجولات الانتخابية، والتصويت لصالح

(1) مركز كارتر. (2012)، مرجع سابق، ص 92.

(2) علي، هدير حسن خليل حسن. (2016) المرجع نفسه، ص 19.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 133.

أفراد لا ينتمون إلى أحزاب، مما أضعف قدرة البرلمان على لعب دوره التشريعي والرقابي بكفاءة.

وبناءً عليه، فإن التحديات التي واجهت الأحزاب السياسية خلال الانتخابات التشريعية بعد 2011 لم تكن مجرد عراقيل عابرة، بل كشفت عن خلل بنيوي في المشهد الحزبي المصري، وعن الحاجة إلى إصلاحات عميقة تشمل القوانين المنظمة، وآليات التمويل، والثقافة السياسية، لضمان مشاركة حزبية أكثر فاعلية في دعم التحول الديمقراطي الحقيقي.

المطلب الثاني: مشاركة الأحزاب السياسية المصرية في الانتخابات الرئاسية

تمثل الانتخابات الرئاسية محطة مفصلية في مسار التحول الديمقراطي، نظرًا لما تعكسه من موازين القوى بين الفاعلين السياسيين، ومدى قدرة الأحزاب على التنافس في أعلى مستويات السلطة، وفي الحالة المصرية، كشفت الانتخابات الرئاسية بعد 2011 عن أوجه متعددة من التفاعل الحزبي، سواء في ترشيح الشخصيات، أو بناء التحالفات، أو إدارة الحملات، ما يجعل من تحليل هذا الجانب ضروريًا لفهم موقع الأحزاب داخل النظام السياسي، ومدى تأثيرها في تشكيل الإرادة الانتخابية. (1).

أولاً- موقف الأحزاب من مرشحي الرئاسة بعد الثورة

أظهرت الانتخابات الرئاسية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 مدى تعقيد المشهد الحزبي والسياسي، لا سيما في ظل غياب تقاليد ديمقراطية راسخة، وتعدد الفاعلين غير الحزبيين الذين نافسوا على موقع الرئاسة، وقد انعكس هذا التعقيد في

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 198.

مواقف الأحزاب السياسية تجاه المرشحين الرئاسيين، حيث تباينت بين التأييد والتردد والدعوة للمقاطعة، مما أضعف من قدرة الأحزاب على توحيد موقفها أو تشكيل جبهة ديمقراطية موحدة.

في انتخابات 2012، التي جرت في ظل صراع مفتوح بين القوى الإسلامية والمدنية، لم يتمكن أي حزب سياسي من تقديم مرشح يمثل توافقًا حزبيًا عامًا، بل دخلت الانتخابات بشخصيات حزبية وأخرى مستقلة مدعومة من أحزاب، مما أسفر عن تشتت الأصوات، فقد دعم حزب "الحرية والعدالة" مرشح الجماعة محمد مرسي، بينما أيد حزب "النور" السلفي المرشح عبد المنعم أبو الفتوح، رغم انسحابه من الجماعة مسبقًا، في حين انقسمت الأحزاب المدنية: فدعم "المصريون الأحرار" و"التجمع" و"الوفد" مرشحهم السابق عمرو موسى، في حين أيدت أحزاب ثورية أصغر حمدين صباحي⁽¹⁾.

هذا الانقسام عكس غياب استراتيجيات موحدة لدى الأحزاب، حيث طغت الحسابات الأيديولوجية على المصلحة الوطنية، كما أضعف قدرة الأحزاب المدنية على مواجهة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الذي امتلك قاعدة انتخابية منضبطة وخبرة تنظيمية ميدانية، وقد أظهرت النتائج النهائية للانتخابات دخول مرسي وأحمد شفيق جولة الإعادة، ما مثّل صدمة لبعض الأحزاب التي وجدت نفسها مضطرة للاختيار بين "مشروع إسلامي" و"امتداد للنظام السابق"، وفقًا لتوصيفات القوى السياسية آنذاك⁽²⁾.

وفي جولة الإعادة، اتخذت مواقف الأحزاب اتجاهات متضاربة؛ فقد دعت بعض الأحزاب إلى التصويت لمحمد مرسي باعتباره ممثلًا لـ "الثورة"، مثل "الوسط"

(1) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، مرجع سابق، ص 5.

(2) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، المرجع نفسه، ص 6.

و"البناء والتنمية"، بينما دعت أخرى لمقاطعة الجولة الثانية، في مقدمتها "الدستور تحت التأسيس"، و"التحالف الشعبي"، و"الاشتراكيون الثوريون"، متذرعة بغياب الاختيار الحقيقي، وافتقار المرشحين للثقة الشعبية، أما "الوفد"، فاختار موقفًا وسطًا، إذ ترك الحرية لأعضائه في التصويت⁽¹⁾.

أما في انتخابات 2014، التي أجريت بعد الإطاحة بالرئيس مرسي، فكانت الأحزاب في موقف أكثر هشاشة، حيث جرت الانتخابات في بيئة سياسية تتسم بإقصاء التيار الإسلامي، وصعود المؤسسة العسكرية إلى صدارة المشهد، ممثلة في ترشح المشير عبد الفتاح السيسي، ولم تطرح الأحزاب مرشحًا قويًا منافسًا، بل اكتفت غالبًا بإعلان دعم السيسي، أو الصمت، أو الدعوة لمشاركة رمزية، وقد أيدت أحزاب رئيسية مثل "المصريين الأحرار"، و"مستقبل وطن"، و"الوفد"، و"الحركة الوطنية" ترشح السيسي، معتبرة أن الاستقرار يتطلب قيادة ذات خلفية أمنية وقوية⁽²⁾.

وبالتالي، لم تُسهم الأحزاب في تشكيل معارضة سياسية متماسكة أو تقديم بدائل حقيقية للناخب، بل لعبت دورًا هامشيًا في الانتخابات، إما كمؤيدين للسلطة أو كصوت احتجاجي ضعيف، أما في انتخابات 2018، فقد تكرر هذا الضعف، مع انسحاب أغلب المرشحين المحتملين، وخوض المنافسة بين السيسي ومرشح واحد غير حزبي، هو موسى مصطفى موسى، رئيس حزب الغد، والذي أعلن ترشحه قبل موعد إغلاق باب الترشح بساعات، وهو ما اعتبره المراقبون "ترشحًا شكليًا" لضمان وجود منافس صوري⁽³⁾.

(1) علي، هدير حسن خليل حسن. (2016) مرجع سابق، ص 23.

(2) العازمي، شلاش، وعبد الله. (2020)، مرجع سابق، ص 844.

(3) جابر، سارة. (2020)، الإعلان السياسي في مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013: دراسة تحليلية على الانتخابات الرئاسية 2014/2018، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 5(24)، ص 231.

يتضح من ذلك أن موقف الأحزاب من مرشحي الرئاسة بعد الثورة اتسم بالارتباك وغياب الرؤية الاستراتيجية، مما أفقدها زمام المبادرة في اللحظات السياسية المفصلية، وكرّس اعتمادها على شخصيات بعيدة عن العمل الحزبي، أو على دعم السلطة القائمة، بدلاً من التنافس الحقيقي على الحكم، وهو ما يؤكد أن الفاعلية الحزبية في الانتخابات الرئاسية ظلت محدودة، وغير قادرة على بناء مشروع سياسي بديل ومتناسك.

ثانياً - طبيعة التحالفات الحزبية خلال الانتخابات الرئاسية

تُعدّ التحالفات الحزبية خلال الانتخابات الرئاسية مظهرًا مهمًا من مظاهر التفاعل السياسي، حيث تعبّر عن قدرة الأحزاب على بناء تنسيقات استراتيجية لتحقيق أهداف انتخابية أو سياسية معينة، وتكشف عن طبيعة العلاقات بين الفاعلين الحزبيين، ومدى استعدادهم لتجاوز الخلافات الأيديولوجية لصالح المصلحة المشتركة، غير أن التجربة المصرية بعد 2011 كشفت عن محدودية هذا النمط من التحالفات، وافتقارها للعمق والاستمرارية، فضلاً عن ارتباطها غالباً بردود أفعال ظرفية أكثر من كونها نتائج لتفاهات تنظيمية أو برامجية متينة.

في انتخابات 2012، لم تظهر تحالفات حزبية قوية بالمعنى المؤسساتي، بل جاءت التكتلات الحزبية إما بشكل منفصل خلف مرشحين ينتمون إلى نفس المعسكر الأيديولوجي، أو عبر دعم شخصيات ذات حضور فردي دون إطار تحالفي متماسك، فعلى سبيل المثال، دعمت جماعة الإخوان المسلمين مرشحها محمد مرسي عبر ذراعها الحزبي "الحرية والعدالة"، بينما دعم حزب "النور" السلفي عبد المنعم أبو الفتوح، رغم أنه ليس عضواً في الحزب، ما عكس تباعداً في الرؤية حتى داخل التيار الإسلامي ذاته⁽¹⁾.

(1) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، مرجع سابق، ص 6.

أما في المعسكر المدني، فقد اتجه كل حزب إلى دعم مرشح مختلف؛ فبينما أيد "الوفد" و"المصريون الأحرار" عمرو موسى، دعمت قوى ثورية ويسارية مثل "التحالف الشعبي الاشتراكي" و"الكرامة" حمدين صباحي، دون تنسيق حقيقي بين هذه الأطراف، وقد نتج عن ذلك تشتت كبير في أصوات الناخبين المعارضين للتيارات الدينية أو النظام القديم، وهو ما سهّل صعود مرشحين غير توافقيين إلى جولة الإعادة، الأمر الذي عزّز من حالة الاستقطاب الحاد التي عاشتها البلاد في تلك الفترة⁽¹⁾.

وفي انتخابات 2014، اختلف المشهد جذريًا، حيث لم تطرح الأحزاب أي مرشح ذي ثقل حزبي، بل تكتلت أغلب القوى السياسية خلف مرشح واحد هو عبد الفتاح السيسي، في تحالف غير معلن ولكن واسع، ضم أحزابًا متعددة مثل "مستقبل وطن"، و"المصريين الأحرار"، و"الوفد"، و"الحركة الوطنية"، وغيرها، وقد انصبّ هذا الدعم تحت شعار "الاستقرار وإعادة بناء الدولة"، دون أن يرتبط ببرنامج انتخابي مشترك أو إطار سياسي واضح، ما جعل هذا التحالف أشبه بـ"اصطفاف انتخابي مؤقت" أكثر منه تحالفًا حزبيًا قائمًا على أسس تنظيمية أو سياسية⁽²⁾.

أما انتخابات 2018، فقد شهدت تحالفًا أحادي الجانب تقريبًا، تمثل في الدعم الجماعي للسيسي من أحزاب محسوبة على التيار الرسمي، في مقابل غياب أي جبهة معارضة حقيقية، ولم يتمكن أي حزب من تقديم مرشح منافس أو تشكيل تحالف احتجاجي فعّال، بل اقتصرَت المشاركة على مرشح وحيد (موسى مصطفى موسى) وهو رئيس حزب الغد، الذي أعلن ترشحه في اللحظات الأخيرة، وكان حزبه

(1) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2012)، الانتخابات الرئاسية

المصرية 2012، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 4.

(2) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 172.

نفسه من الداعمين المعلنين للسياسي قبل ترشحه، مما أفقد العملية التحالفية معناها السياسي الجاد.

وبناءً على ما سبق، فإن التحالفات الحزبية خلال الانتخابات الرئاسية المصرية بعد الثورة اتسمت بالضعف والتشردم، وافتقرت إلى الحد الأدنى من التماسك البرنامجي أو الأيديولوجي، كما ارتبطت أغلبها بمواقف فردية أو ظرفية، بدلاً من أن تكون نتيجة لتقارب في الرؤى أو لتخطيط استراتيجي بعيد المدى، وقد ساهم هذا الواقع في إضعاف الموقع التفاوضي للأحزاب أمام السلطة، وأفقدتها فرصاً مهمة لبناء تكتلات ديمقراطية قادرة على التأثير في المسار السياسي العام.

ثالثاً- تأثير الانتخابات الرئاسية على حضور الأحزاب في المشهد السياسي

أبرزت الانتخابات الرئاسية في مصر خلال العقد الأخير تأثيرات متباينة على حضور الأحزاب السياسية في المشهد العام، حيث كشفت عن اختلال التوازن بين الفاعلين الحزبيين والمؤسسات السيادية، وأسهمت في إعادة إنتاج بنية سياسية تتراجع فيها أهمية العمل الحزبي أمام تصاعد أدوار القوى الأمنية والتنفيذية، وقد لعبت طبيعة العملية الانتخابية، ومخرجاتها، وطريقة إدارة الحملات والتحالفات، دوراً أساسياً في إعادة تشكيل موقع الأحزاب ضمن النظام السياسي المصري.⁽¹⁾

في انتخابات 2012، التي مثلت أول تجربة رئاسية بعد الثورة، كان يُفترض أن تشكّل منطلقاً لتعزيز الدور الحزبي في التنافس الديمقراطي، إلا أن النتائج الفعلية أظهرت أن الأحزاب السياسية فشلت في توحيد صفوفها أو تقديم مرشح توافقي قوي، ونتيجة لذلك، تأهل إلى جولة الإعادة مرشحان لا يعكسان بالضرورة إرادة حزبية منظمة؛ هما محمد مرسي ممثل جماعة الإخوان المسلمين، وأحمد شفيق، رئيس وزراء سابق محسوب على النظام السابق، وقد أدى هذا الاستقطاب الحاد إلى خروج

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 198.

القوى المدنية والليبرالية من المعادلة، وهو ما انعكس لاحقاً في تراجع تأثيرها في الحياة السياسية⁽¹⁾.

عقب فوز محمد مرسي، حاولت جماعة الإخوان المسلمين تعزيز حضورها المؤسسي عبر ربط أجهزة الدولة بالحزب الحاكم، غير أن هذه السياسة ولدت ردود فعل عنيفة من قوى سياسية ومدنية وعسكرية، انتهت بإطاحته في 2013، وكان لهذا التطور أثر عميق على موقع الأحزاب السياسية، إذ أقصيت قوى الإسلام السياسي من المشهد، بينما دخلت الأحزاب المدنية في حالة من التبعية أو الحذر السياسي، ما أضعف قدرتها على التحرك المستقل⁽²⁾.

أما في انتخابات 2014، فقد أدت البيئة الأمنية والسياسية إلى هيمنة مطلقة للمرشح عبد الفتاح السيسي، في ظل غياب منافسة حقيقية، واصطفاف أغلب الأحزاب خلفه دون شروط أو برامج واضحة، ورغم مشاركة عدد من الأحزاب في الحملة الانتخابية، فإن هذا الدعم لم يمنحها مكانة مؤثرة داخل دوائر صنع القرار، بل أدى إلى مزيد من التهميش، حيث تم التعامل معها كأدوات دعائية أكثر من كونها شركاء سياسيين، وقد أسهم ذلك في ترسيخ صورة الأحزاب ككيانات تابعة للدولة، وهو ما انعكس لاحقاً في ضعف أدائها داخل البرلمان، وتآكل مصداقيتها أمام الرأي العام⁽³⁾.

وفي انتخابات 2018، وصل تراجع الحضور الحزبي إلى ذروته، إذ لم تتمكن أي من الأحزاب الكبرى من تقديم مرشح، بل تنافست الانتخابات بين الرئيس الحالي ومرشح ضعيف سياسياً هو رئيس حزب الغد، الذي لم يكن يحظى بدعم شعبي أو

(1) عبد ربه، أحمد. (2011، 29 نوفمبر)، مرجع سابق، ص 5.

(2) خليل العناني. (2013)، جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، سياسات عربية، (4)، ص 20.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 174.

حزبي واسع، وقد رأى مراقبون أن هذه الانتخابات مثّلت "فراغًا سياسيًا غير مسبوق"، كشف عن تراجع العمل الحزبي من ساحة التنافس الرئاسي، وتحوله إلى فضاء مغلق يُدار من خارج الأحزاب⁽¹⁾.

كما أثّرت هذه الدينامية على تمثيل الأحزاب داخل المؤسسات المنتخبة، حيث انعكست هشاشتها الرئاسية على الحضور البرلماني، وقلّصت من فرص بناء معارضة مؤسسية قادرة على مراقبة السلطة التنفيذية أو التأثير في السياسات العامة، وبدلاً من أن تعزز الانتخابات الرئاسية الحياة الحزبية، ساهمت في تفتيتها أو احتوائها، ما أضعف آليات التوازن السياسي، وأعاد إنتاج نمط مركزي للحكم يقوم على شخص الرئيس لا على التعددية التنظيمية.

في ضوء ذلك، يتضح أن تأثير الانتخابات الرئاسية على حضور الأحزاب في مصر كان سلبياً في المجمل، إذ لم تُفضِ هذه الانتخابات إلى تقوية البنية الحزبية أو ترسيخ دورها، بل ساهمت - بفعل عوامل قانونية وسياسية وإعلامية - في تهميش الأحزاب، وتحويلها إلى أطراف هامشية في معادلة الحكم، وهو ما يطرح تحديات كبرى أمام أي مشروع ديمقراطي مستقبلي.

(1) جابر، سارة. (2020)، مرجع سابق، ص 231.

المبحث الثاني:

الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في تونس

تُعد التجربة التونسية من أبرز النماذج التي شهدت انتقالاً سياسياً سلمياً نسبياً بعد 2011، حيث لعبت الأحزاب السياسية دوراً محورياً في رسم ملامح المرحلة الانتقالية، سواء عبر صياغة الدستور أو المشاركة في الانتخابات أو إدارة التوازنات داخل المؤسسات، ومع ذلك، فإن هذا الدور لم يكن خالياً من التحديات، إذ واجهت الأحزاب إشكالات تتعلق بضعف التماسك الداخلي، والتنازع الأيديولوجي، وانعدام الثقة المجتمعية، وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث مدى فاعلية الأحزاب التونسية في استحقاقات الانتخابات التشريعية والرئاسية، من خلال تحليل النظام الانتخابي، ونسب التمثيل، وأداء الأحزاب داخل البرلمان وخارجه، وارتباط ذلك بمسار التحول الديمقراطي في البلاد. (1).

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية بعد الثورة في تونس

أولاً- تطور النظام الانتخابي بعد الثورة وأثره على الأحزاب

شهد النظام الانتخابي في تونس تحولات جوهرية عقب الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي في يناير 2011، وقد كان لهذه التحولات أثر مباشر في إعادة تشكيل خارطة الحزبية، وتحديد قواعد التنافس السياسي في مرحلة انتقالية بالغة الحساسية، إذ تم الانتقال من نظام انتخابي مغلق ومسيطر عليه من قبل حزب الدولة الواحد، إلى نظام يقوم على التعددية والتمثيل النسبي، ما أتاح

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 201.

الفرصة لبروز قوى سياسية جديدة، وعودة قوى أخرى كانت مهمشة أو تعمل في السرية.

بعد الثورة أنشئت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة بصفتها إطاراً سياسياً مؤقتاً لقيادة الانتقال، وقد أسفرت مداولاتها عن سنّ قانون انتخابي خاص لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011، وقد اعتمد القانون الانتخابي آنذاك نظام التمثيل النسبي على أساس القوائم المغلقة، مع تطبيق قاعدة أكبر البقايا، ودون وجود عتبة انتخابية (threshold)، ما سمح بتمثيل واسع للأحزاب السياسية بمختلف أحجامها وتوجهاتها⁽¹⁾.

كان لهذا النظام أثر مزدوج على الحياة الحزبية: فمن جهة، شجّع على تشكيل عدد كبير من الأحزاب السياسية، حيث تجاوز عددها في أول سنتين بعد الثورة 110 حزباً، وأتاح للأحزاب الصغيرة فرصة دخول البرلمان، مما عكس التعددية، لكنه من جهة أخرى، أدى إلى تشطي المشهد الحزبي، وصعوبة بناء أغليات مستقرة، وهو ما ظهر جلياً في تشكيل الحكومات، وتناوب السلطة بين تحالفات متغيرة⁽²⁾.

في انتخابات المجلس التأسيسي 2011، حصل حزب "حركة النهضة" على أكبر عدد من المقاعد (89 من أصل 217)، بينما توزعت بقية المقاعد على عدد كبير من الأحزاب الصغيرة، مثل "المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، و"الحزب الجمهوري"، ما أفضى إلى تشكيل حكومة ائتلافية عُرفت بـ"الترويكا"، وقد ساهم ذلك في بروز أزمت سياسية لاحقة نتيجة

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية: المجلد الثاني: التجربة

التونسية (المجلد 2)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 34.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، المرجع نفسه، ص 258.

التباينات بين الأحزاب داخل الائتلاف، ما استدعى تدخل منظمات المجتمع المدني في مراحل حرجية، وأدى إلى إطلاق "الحوار الوطني" في 2013⁽¹⁾.

في ضوء تلك التجربة، تم تعديل النظام الانتخابي في قانون 2014 قبيل الانتخابات التشريعية والرئاسية، حيث تم الإبقاء على التمثيل النسبي وأكبر البقايا، ولكن دون إدراج عتبة قانونية، ما أبقى حالة التعدد والتشتت قائمة، وأسهم في بروز كيانات حزبية ظرفية، وقد فاز حزب "نداء تونس" بالمرتبة الأولى في انتخابات 2014 (86 مقعدًا)، متقدمًا على "النهضة"، مما أدى إلى تحالف بين الحزبين لتقاسم السلطة، في سابقة تعكس طبيعة التوازنات الحزبية الهشة الناتجة عن النظام الانتخابي ذاته⁽²⁾.

وقد استمر هذا التوجه في انتخابات 2019، لكن مع تزايد التشتت الحزبي، حيث لم يحصل أي حزب على أكثر من 20% من المقاعد، وتصدر "حزب النهضة" النتائج بـ 52 مقعدًا فقط، متبوعًا بـ "قلب تونس"، و"التيار الديمقراطي"، و"ائتلاف الكرامة"، وغيرها من الأحزاب الصغيرة، مما أعاق تشكيل حكومة مستقرة، وأدى إلى أزمة سياسية متكررة انتهت بحل البرلمان لاحقًا عام 2021 إثر التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيد⁽³⁾.

يتضح مما سبق أن النظام الانتخابي التونسي بعد الثورة ساهم في فتح المجال أمام التعددية الحزبية والمشاركة السياسية الواسعة، لكنه في المقابل أسهم في تشتت السلطة التشريعية، وعدم استقرار الحكومات، وهو ما قلل من فعالية الأداء الحزبي

(1) الحبيب، سهيل، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2016) ، الأزمة الأيديولوجية العربية وفعاليتها في مآزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 67.

(2) الحبيب، سهيل، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2016) ، المرجع نفسه، ص 83.

(3) مجموعة مؤلفين.(2022) ، الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس عام 2019: الحقل السياسي والسلوك الانتخابي وحراك النخب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 248.

داخل المؤسسات، وأضعف ثقة المواطن في قدرة الأحزاب على إدارة المرحلة الانتقالية بكفاءة، ولذلك، فإن فاعلية الأحزاب لم تتحدد فقط بإرادتها السياسية، بل تأثرت أيضًا بطبيعة النظام الانتخابي وآلياته.

ثانيًا- المشاركة الحزبية في الانتخابات البرلمانية ونسبة المقاعد

شكّلت الانتخابات البرلمانية في تونس بعد الثورة محطة حاسمة في مسار التحول الديمقراطي، باعتبارها المقياس الأوضح لمدى قدرة الأحزاب السياسية على التأثير في إرادة الناخب، وترجمة حضورها المجتمعي إلى تمثيل داخل السلطة التشريعية، وقد عرفت هذه الانتخابات مستويات متباينة من المشاركة الحزبية، تعكس تطورات المشهد السياسي، ومزاج الناخب، وقدرة الأحزاب على خوض المنافسة وفق متطلبات السياق المتغير.

في أول انتخابات تشريعية بعد الثورة، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011، بلغ عدد الأحزاب المشاركة 80 حزبًا، تنافسوا على 217 مقعدًا موزعين على 33 دائرة انتخابية، وقد تصدر حزب حركة النهضة النتائج بحصوله على 89 مقعدًا (نحو 41% من المقاعد)، تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدًا، ثم التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بـ 20 مقعدًا، فيما توزعت بقية المقاعد على أحزاب صغيرة وقوائم مستقلة⁽¹⁾.

ورغم اتساع المشاركة الحزبية، إلا أن النسب المنخفضة التي حصلت عليها غالبية الأحزاب عكست واقعًا حزبيًا متشظيًا وغير متوازن، حيث فشلت أغلبها في تجاوز عتبة التأثير السياسي، وقد نتج عن هذا المشهد تحالف حزبي ثلاثي عُرف باسم "الترويكا"، ضم حركة النهضة، المؤتمر، والتكتل، لكنه سرعان ما واجه

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 268.

صعوبات في التوافق وإدارة المرحلة الانتقالية، ما أثر سلباً على ثقة الناخبين بالأحزاب الحاكمة لاحقاً⁽¹⁾.

في انتخابات 2014، تراجعت نسبة المشاركة الحزبية من حيث التأثير، رغم مشاركة عدد كبير من الأحزاب، حيث تصدر حزب نداء تونس المشهد بـ 86 مقعداً، متقدماً على حركة النهضة التي حصدت 69 مقعداً، أما بقية الأحزاب، مثل "الاتحاد الوطني الحر"، و"الجبهة الشعبية"، و"آفاق تونس"، فقد حصلت على ما بين 3 و 15 مقعداً، في حين عجزت عشرات الأحزاب الأخرى عن تحقيق أي تمثيل يذكر⁽²⁾، وقد عكست هذه النتائج ميلاً لدى الناخب نحو الأحزاب ذات الخطاب البراغماتي، أو تلك التي تقدم نفسها كبديل للثنائية الإسلامية/الثورية.

وفي انتخابات 2019، تعمق التشتت الحزبي بشكل أكبر، حيث شارك أكثر من 100 حزب وقائمة مستقلة، لكن أقل من عشرة أحزاب فقط تمكنت من دخول البرلمان، وحازت حركة النهضة المرتبة الأولى بـ 52 مقعداً، تلاها حزب "قلب تونس" بـ 38 مقعداً، و"التيار الديمقراطي" بـ 22 مقعداً، و"ائتلاف الكرامة" بـ 21 مقعداً، فيما حصلت أحزاب أخرى مثل "الحزب الدستوري الحر" و"تحيا تونس" و"حركة الشعب" على نسب متفاوتة بين 10 و 17 مقعداً، أما البقية فكانت موزعة بين مستقلين وائتلافات ظرفية⁽³⁾.

هذا التوزيع غير المتوازن للمقاعد نتج عن نظام انتخابي يسمح بتمثيل واسع دون حد أدنى من الأصوات، ما أسفر عن برلمان مشتت سياسياً ومفتقر إلى الأغلبية، وبالتالي عجز عن إنتاج حكومات مستقرة، كما ساهم هذا الوضع في

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 76.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، المرجع نفسه، ص 123.

(3) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 205.

إضعاف دور الأحزاب داخل المؤسسة التشريعية، وفي تراجع ثقة الشارع السياسي، وارتفاع نسب الامتناع عن التصويت، والتي بلغت في انتخابات 2019 قرابة 41% من مجموع المسجلين، ما يعدّ مؤشراً سلبياً على تآكل العلاقة بين المواطن والحزب السياسي.⁽¹⁾

ورغم محاولات بعض الأحزاب في السنوات الأخيرة إعادة تنظيم صفوفها، إلا أن غياب البرامج الواضحة، والانقسامات المتكررة داخل نفس الحزب، واستغلال قوائم مستقلة من قبل سياسيين سابقين، كلها عوامل ساهمت في استمرار تراجع الفاعلية الحزبية داخل البرلمان، وهو ما انعكس لاحقاً في الأزمة الدستورية التي أدت إلى تعليق أعمال البرلمان عام 2021.

وبناء على ذلك، فإن المشاركة الحزبية في الانتخابات البرلمانية التونسية اتسمت بتعدد شكلي دون فعالية مؤسسية حقيقية، وأسهم النظام الانتخابي في تعميق التشرذم السياسي، ما أضعف من قدرة الأحزاب على أداء دورها في تعزيز مسار التحول الديمقراطي.

ثالثاً- تحليل الأداء الحزبي في مجلس نواب الشعب

يشكّل مجلس نواب الشعب في تونس التجسيد المؤسسي الأهم لنتائج العملية الانتخابية، وهو المنبر الرئيسي الذي يفترض أن تعبّر من خلاله الأحزاب السياسية عن برامجها، وتمارس دورها التشريعي والرقابي، وتسهم في تحقيق التوازن بين السلطات، غير أن التجربة البرلمانية التونسية بعد الثورة، ورغم طابعها التعددي والانفتاحي، كشفت عن اختلالات عميقة في الأداء الحزبي، سواء على مستوى الانضباط التنظيمي، أو الفاعلية التشريعية، أو بناء التحالفات، ما انعكس سلباً على استقرار العملية الديمقراطية ككل.

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، المرجع نفسه، ص 278.

منذ تشكيل أول برلمان بعد انتخابات المجلس التأسيسي (2011-2014)، ظهرت ملامح التباين الحاد بين الكتل الحزبية، حيث هيمنت "الترويكا" بقيادة حركة النهضة على الجهاز التنفيذي، بينما برزت معارضة مشتتة غير قادرة على فرض توازن حقيقي، وقد أثر ذلك في أداء المجلس من حيث سن التشريعات أو ممارسة الرقابة على الحكومة، حيث تم التركيز على صياغة الدستور كأولوية، على حساب الدور التشريعي العادي، في ظل أزمات متكررة هزّت العلاقة بين المكونات الحزبية.⁽¹⁾

في دورة مجلس نواب الشعب (2014-2019)، ورغم أن المشهد الحزبي بدا أكثر توازنًا مع تقدم "نداء تونس"، إلا أن الأداء الحزبي ظل ضعيفًا ومضطربًا، فبعد تحالفه مع حركة النهضة، شهد نداء تونس انقسامات حادة، أفقدته أغليبيته البرلمانية، وتوالى عليه أكثر من 6 رؤساء كتل في أقل من عامين، كما شهدت كتلة النهضة بعض الانشقاقات، في حين تشكلت كتل جديدة مثل "الائتلاف الوطني"، ما أدى إلى عدم استقرار الخريطة البرلمانية، وتعطل نسبي في إصدار القوانين ذات البعد الإصلاحي.⁽²⁾

- ويمكن رصد ثلاث مشكلات رئيسية أثّرت في الأداء الحزبي داخل المجلس:
1. ضعف الانضباط الحزبي الداخلي: فقد تكررت ظاهرة تغيير النواب لانتماءاتهم الحزبية، أو انشقاق الكتل، وهو ما أدى إلى حالة "سيولة سياسية"، جعلت التحالفات تتغير بسرعة، وغيّبت المحاسبة الداخلية داخل الأحزاب.
 2. غياب البرامج التشريعية الواضحة: حيث اقتصر أغلب الكتل على ردود فعل ظرفية تجاه مشاريع القوانين، دون وجود خطط تشريعية استراتيجية أو أولويات

(1) حرز الله منير. (2015)، السياسة العامة والإدارة المحلية (مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، إشراف لدمية فريجة، ص 48.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 399.

واضحة، مما أضعف من فاعلية العمل البرلماني في الاستجابة لتحديات التنمية والإصلاح.

3. الاستخدام السياسي للأدوات الرقابية: إذ لجأت بعض الكتل إلى استخدام الاستجابات وسحب الثقة لأغراض سياسية أو انتخابية، دون أن يكون ذلك قائماً على معايير رقابية موضوعية، ما أضّر بصورة المجلس أمام الرأي العام.

وقد تفاقمت هذه الاختلالات في دورة مجلس 2019-2021، حيث أفرزت الانتخابات مجلساً منقسماً بشكل حاد، ولم تستطع أي كتلة حزبية تحقيق الأغلبية، بل سادت حالة من الصراع بين التيارات الإسلامية والقومية والليبرالية، ما أضعف من قدرة المجلس على العمل بصورة طبيعية، وقد شهدت هذه الدورة سلسلة من الأزمات المتلاحقة، أبرزها تعطيل المصادقة على الحكومة، وحالات من العنف اللفظي والجسدي تحت قبة البرلمان، بالإضافة إلى فشل المجلس في تمرير قوانين إصلاحية كبرى، مثل قانون المحكمة الدستورية، رغم الحاجة الملحة إليه.⁽¹⁾

وكان لهذا الأداء الضعيف أثر سلبي على صورة الأحزاب في الشارع التونسي، حيث تراجعت ثقة المواطنين بالمؤسسة البرلمانية، وارتفعت نسب العزوف عن التصويت، وهو ما وفر مبرراً سياسياً للرئيس قيس سعيد لتفعيل المادة 80 من الدستور وتعليق أعمال البرلمان في يوليو 2021، بدعوى "الخطر الداهم" الذي يهدد مؤسسات الدولة.

وبناء على ما سبق، فإن الأداء الحزبي داخل مجلس نواب الشعب في تونس لم يرق إلى مستوى تطلعات المرحلة الانتقالية، بل شكّل في أحيان كثيرة عامل إرباك لا عامل استقرار، فقد أسهمت الانقسامات، وضعف الثقافة المؤسسية، وغياب الرؤية الإصلاحية، في إضعاف الدور الرقابي والتشريعي للأحزاب، ما انعكس سلباً على العملية الديمقراطية وعلى موقع الأحزاب في الوعي الجمعي للمواطن التونسي.

(1) وحدة الدراسات السياسية. (2021)، الدستور في تونس: الأزمة السياسية، حيثياتها وآفاقها، سلسلة تقدير

موقف مؤقت، ص 2.

المطلب الثاني: فاعلية الأحزاب السياسية التونسية في الانتخابات الرئاسية

تمثل الانتخابات الرئاسية في تونس اختباراً حاسماً لقدرة الأحزاب على المنافسة في أعلى مستويات السلطة، والتأثير في اتجاهات الرأي العام، وقد شهدت هذه الانتخابات بعد الثورة انخراطاً حزبياً متفاوتاً من حيث الترشيح، والتحالف، وإدارة الحملات، ما يجعل من تحليل فاعلية الأحزاب خلالها ضرورياً لفهم حدود دورها في تثبيت المسار الديمقراطي وترجمة حضورها الانتخابي إلى قوة سياسية فاعلة.

أولاً- طبيعة المنافسة بين الأحزاب في الانتخابات الرئاسية

شهدت الانتخابات الرئاسية في تونس بعد الثورة تحولات عميقة في طبيعة التنافس بين الأحزاب، حيث خرجت البلاد من نظام الحزب الواحد إلى ساحة مفتوحة تحتكم إلى آلية الاقتراع العام، ما سمح ب بروز مرشحين متنوعين من خلفيات سياسية وأيديولوجية متعددة، وقد اختلف نمط المنافسة بين الأحزاب في كل دورة انتخابية، متأثراً بتغير السياقات السياسية، وحجم القاعدة الانتخابية، ومستوى التنظيم الحزبي، وهو ما انعكس على طبيعة التحالفات، واستراتيجيات الترشيح، وتوجهات الناخبين.⁽¹⁾

في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، والتي أجريت في أواخر عام 2014، برزت المنافسة بوضوح بين قطبين سياسيين: الأول تمثله حركة نداء تونس، التي رشحت مؤسسها الباجي قائد السبسي، والثاني تمثله حركة النهضة، التي لم تقدم مرشحاً رسمياً، واختارت التزام الحياد الإيجابي، رغم أن جزءاً من قواعدها دعم مرشحين محسوبين على التيار الإسلامي أو الوسطي، كـ"المنصف المرزوقي" رئيس الجمهورية حينها، وقد جسدت هذه الدورة منافسة أيديولوجية واضحة بين التيارين

(1) بوشوشة، سارة، &مدوني، علي. (2022)، مرجع سابق، ص 1706.

"الحداثي" و"الإسلامي"، وهو ما أدى إلى استقطاب سياسي حاد، بلغ ذروته في جولة الإعادة التي فاز فيها السبسي بنسبة تجاوزت 55% من الأصوات⁽¹⁾.

وفي حين مثّلت انتخابات 2014 تنوّيجاً لتحالف انتخابي مدعوم من أحزاب كبرى، فإن الانتخابات الرئاسية اللاحقة في 2019 كشفت عن تفكك التحالفات الحزبية وضعف الأداء التنظيمي، فقد تقدم إلى هذه الانتخابات أكثر من 25 مرشحاً، ينتمي بعضهم إلى أحزاب قائمة، بينما مثل البقية تيارات مستقلة أو مبادرات فردية، ومن أبرز المرشحين الحزبيين حينها: عبد الكريم الزبيدي (مدعوم من نداء تونس)، ويوسف الشاهد (عن حزب تحيا تونس)، ومهدي جمعة (عن حزب البديل)، وسيف الدين مخلوف (عن ائتلاف الكرامة)، إلى جانب عبد الفتاح مورو (عن حركة النهضة) الذي خاض الانتخابات للمرة الأولى باسم الحركة⁽²⁾.

ومع ذلك، لم ينجح أي مرشح حزبي في التأهل إلى الجولة الثانية، التي انتهت بتنافس بين شخصيتين مستقلتين هما قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري، ونبيل القروي، رجل الأعمال ورئيس حزب قلب تونس، وقد مثّل هذا التحول ضربة قاسية للأحزاب، إذ عبّر عن تآكل الثقة الشعبية في النخب الحزبية التقليدية، وصعود مطالب شعبية تمثلت في شعارات مناهضة للمنظومة، وهو ما دفع بمرشح مستقل إلى رئاسة الدولة بأغلبية ساحقة تجاوزت 72% من أصوات الناخبين⁽³⁾.

(1) جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبد الرحيم، فيصل علام، & عبد الله. (2024)، دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي بتونس عام 2019، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، 8(1)، ص 424.

(2) جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبد الرحيم، فيصل علام، & عبد الله. (2024)، مرجع سابق، ص 425.

(3) جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبد الرحيم، فيصل علام، & عبد الله. (2024)، المرجع نفسه، ص 432.

وقد اتسمت المنافسة الحزبية في الرئاسيات عموماً بعدم الاستقرار، وغياب التكتلات القوية خلف مرشح موحد، نتيجة الانقسامات الداخلية، وتضارب المصالح بين الأحزاب، وعدم الاتفاق على شخصية جامعة، كما فشلت محاولات التنسيق بين الأحزاب الوسطية أو الليبرالية، رغم إدراكها المبكر لخطورة التشتت، إلا أن كل حزب تمسك بمرشحه الخاص، ما أدى إلى تفتت الأصوات، وتهميش الكتل السياسية الكبرى داخل السباق الرئاسي⁽¹⁾.

وتدلّ هذه التطورات على أن طبيعة المنافسة الحزبية في الانتخابات الرئاسية التونسية بعد الثورة اتسمت بالتشرذم المؤسسي وضعف الأداء الاستراتيجي، في مقابل صعود الخطاب الشعبي والمستقل، وهو ما عكس تحولاً في سلوك الناخب الذي أصبح أكثر ميلاً إلى الشخصيات "النظيفة" والمستقلة، وأقلّ ثقة في الأحزاب التقليدية التي فشلت في إقناع الشارع بجدوى برامجها وقدرتها على إدارة الحكم.

ثانياً- دور الحملات الانتخابية الحزبية في التعبئة والتأثير

تُعدّ الحملات الانتخابية إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الأحزاب السياسية لتشكيل الرأي العام، وتعبئة الناخبين، ونقل برامجها السياسية إلى الجمهور، وفي السياق التونسي بعد الثورة، لعبت الحملات الانتخابية دوراً مهماً في تشكيل نتائج الانتخابات الرئاسية، إلا أن أداء الأحزاب خلال هذه الحملات عكس تفاوتاً كبيراً في الكفاءة، والقدرة على التأثير، وامتلاك الوسائل والخطاب المناسب للفئات المستهدفة.

في انتخابات 2014، تميزت الحملات الانتخابية بدرجة عالية من التنظيم لدى بعض الأحزاب، لاسيما نداء تونس، الذي اعتمد على استراتيجية اتصالية

(1) جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبدالرحيم، فيصل علام، & عبد الله. (2024)، المرجع نفسه، ص

واضحة، شملت التجمعات الجماهيرية، والظهور الإعلامي المكثف، واستهداف الفئات المتوسطة والطبقات الوسطى المتدمرة من التجربة الانتقالية بقيادة "الترويكا"، وقد ساهمت هذه الحملة في ترسيخ صورة مرشح الحزب الباجي قائد السبسي كـ"رجل دولة" قادر على إعادة الاستقرار، مقابل خصوم مثّلوا امتدادًا لحالة عدم اليقين السياسي⁽¹⁾.

من جهة أخرى، واجهت حركة النهضة معضلة كبيرة في إدارة حملتها الرئاسية في 2014، إذ أنها اختارت عدم تقديم مرشح رسمي، وهو ما حدّ من قدرتها التعبوية في الشق الرئاسي، رغم امتلاكها قاعدة انتخابية واسعة، ومع ذلك، تم رصد تحركات ميدانية لقواعد الحركة لدعم مرشحين بعينهم بصورة غير رسمية، وهو ما أضعف فعالية تأثيرها السياسي في هذا الاستحقاق مقارنة بحضورها في الانتخابات التشريعية⁽²⁾.

أما في انتخابات 2019، فقد كشفت الحملات الانتخابية الحزبية عن تراجع حاد في الأداء التعبوي والإقناعي، خاصة لدى الأحزاب التقليدية، فمثلاً، لم يتمكن مرشح النهضة عبد الفتاح مورو من خلق حالة جماهيرية حقيقية رغم دعم حزبه، كما فشلت أحزاب مثل "تحيا تونس" و"البديل التونسي" و"نداء تونس" في صياغة رسائل سياسية قادرة على استقطاب المزاج العام، نتيجة الخطاب التقليدي، والانقسامات الداخلية، وضعف الثقة الشعبية في القيادات الحزبية⁽³⁾.

في المقابل، تميزت حملات المرشحين المستقلين، وعلى رأسهم قيس سعيد، بفاعلية اتصالية لافتة رغم الإمكانات المحدودة، فقد اعتمدت حملته على خطاب

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 591.

(2) جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبد الرحيم، فيصل علام، & عبد الله. (2024)، مرجع سابق، ص 433.

(3) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 439.

مباشر وشعارات بسيطة، وعلى التواصل الميداني مع المواطنين، وغياب التمويل الانتخابي التقليدي، ما عزز من صورته كـ"مرشح نزيه ومختلف"، وهو ما خلق موجة تعبئة شبابية وشعبية غير مسبوقة، وأثبتت هذه التجربة أن الحضور الرقمي والتلقائية في الخطاب قد يكون لهما تأثير أقوى من الحملات الحزبية المكلفة التي تفقر إلى الصدقية.

وقد أظهرت تقارير المراقبة الانتخابية أن كثيرًا من الحملات الحزبية خلال الرئاسة عانت من نقص في التخطيط، وانفصال عن القضايا المجتمعية الحقيقية، وارتكاز مفرط على الإعلام التقليدي دون استثمار فعال في الإعلام الرقمي، ما قلّص من قدرتها على الوصول إلى فئات الناخبين المترددة أو الشباب، وهي الفئات التي حسمت في النهاية اتجاه التصويت لصالح مرشحين من خارج المنظومة الحزبية.⁽¹⁾

بناء على ما سبق، يمكن القول إن دور الحملات الانتخابية الحزبية في تونس بعد الثورة كان محدود الفاعلية نسبيًا، حيث افتقرت غالبية الأحزاب إلى الرؤية الاتصالية الواضحة، والتأطير الميداني المنظم، والتفاعل مع الديناميات الاجتماعية الجديدة، وقد أدى هذا القصور إلى تآكل تأثير الأحزاب في معركة الرئاسة، وفتح المجال أمام الفاعلين المستقلين أو الشعبويين للهيمنة على المشهد، ما أضعف حضور الأحزاب في قمة هرم السلطة، وطرح تساؤلات جوهرية حول جاهزيتها لخوض استحقاقات كبرى بفعالية حقيقية.

ثالثاً - نتائج الانتخابات وأثرها على التوازنات الحزبية

أثّرت نتائج الانتخابات الرئاسية في تونس بشكل مباشر على التوازنات الحزبية داخل المشهد السياسي، وأعادت تشكيل مراكز القوة والنفوذ، سواء في السلطة التنفيذية أو داخل البرلمان، فقد كشفت هذه النتائج، خاصة في دورتي 2014 و2019، عن عمق التحولات التي عرفتتها البنية الحزبية، وتراجع قدرة الأحزاب على

(1) قمر، محمد مجيب. (2015)، تونس: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014، المراجعة المعاصرة للشرق الأوسط، 2(3)، ص 271.

احتكار الشرعية السياسية، في مقابل صعود مرشحين مستقلين، ما أدى إلى إعادة توزيع مراكز التأثير خارج الأطر الحزبية التقليدية.

في انتخابات 2014، مثّلت فوز الباجي قائد السبسي عن حزب نداء تونس تحولاً كبيراً في المشهد السياسي، حيث أتاح للحزب الجمع بين رئاسة الجمهورية والأغلبية النسبية في البرلمان، وقد أدى ذلك إلى ترسيخ الثنائية الحزبية بين نداء تونس والنهضة، وفتح الباب أمام تحالف براغماتي بين الطرفين رغم التباينات الأيديولوجية، إلا أن هذا التوازن لم يدم طويلاً، حيث شهد نداء تونس تفككاً داخلياً، وانشق عنه عدد من نوابه وقياداته، ما أضعف موقعه في الحكم، ومهد لاستعادة حركة النهضة نفوذها النسبي داخل البرلمان⁽¹⁾.

وقد أثّرت هذه النتائج على طبيعة تشكيل الحكومات، حيث أصبحت التوافقات الحزبية مرتبطة بشكل وثيق بموقع الرئاسة، لا سيما في ظل الصلاحيات الواسعة التي يمنحها الدستور لرئيس الحكومة ورئيس الجمهورية، ما جعل الموقع الرئاسي محوراً لصياغة التحالفات الحزبية وصراعاتها، كما أدت تجربة 2014 إلى تغييب الأحزاب الوسطية والصغيرة من المشهد التنفيذي، واقتصار الصراع على ثنائية غير مستقرة بين "نداء" و"النهضة"، وهو ما انعكس على الاستقرار الحكومي والبرلماني معاً⁽²⁾.

في المقابل، شكّلت نتائج انتخابات 2019 نقطة فاصلة في علاقة الأحزاب بموقع الرئاسة، فقد فاز قيس سعيد، المرشح المستقل، بنسبة كبيرة تجاوزت 72% في الجولة الثانية، دون دعم حزبي مؤسسي، ما اعتُبر بمثابة عقاب انتخابي جماهيري للأحزاب التقليدية، ولم تنجح أي من الشخصيات الحزبية البارزة في الوصول حتى

(1) قمر، محمد مجيب. (2015)، مرجع سابق، ص 273.

(2) قمر، محمد مجيب. (2015)، مرجع سابق، ص 280.

إلى الجولة الثانية، رغم ما توافر لها من تمويل وإمكانيات، وهو ما أكد انزياح ثقل المشروعات السياسية من الأحزاب إلى الشخصيات المستقلة⁽¹⁾.

وقد أسهمت هذه النتائج في إضعاف سلطة الأحزاب داخل النظام السياسي، حيث تراجع موقعها كمصدر للقيادة والتأثير، مقابل صعود رئاسة قوية لا ترتبط بأي حزب، ولا تُبنى على تحالفات حزبية تقليدية، كما أدى فوز سعيد إلى توتر العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والأحزاب، خاصة بعد شروعه في تطبيق "تدابير استثنائية" عام 2021، أدت إلى تعليق عمل البرلمان، وتفكيك الخريطة الحزبية فعليًا، وتجميد الأدوار السياسية والتنظيمية لعدد كبير من الأحزاب⁽²⁾.

وقد انعكست هذه التحولات على المشهد الحزبي الداخلي، إذ عانت العديد من الأحزاب من نزيف في العضوية، وتراجع التأثير، وانعدام الثقة من قبل القواعد الانتخابية، كما شهدت الساحة السياسية انكماشًا ملحوظًا في أنشطة الأحزاب، وتراجع في معدل الانتساب إليها، وتقلص دورها كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمجتمع، وبذلك، فإن نتائج الانتخابات الرئاسية، بدلًا من أن تعزز التعددية، أسهمت في انكفاء العمل الحزبي، وهيمنة الرؤية الفردية، وغياب التوازن المؤسسي بين السلط.

في المحصلة، تُظهر التجربة التونسية أن نتائج الانتخابات الرئاسية لم تكن مجرد انعكاس للواقع الحزبي، بل كانت عنصرًا فاعلاً في إعادة إنتاج موازين القوى، وإضعاف منظومة الأحزاب ككل، الأمر الذي يثير تساؤلات جدية حول مستقبل التعددية الحزبية في تونس، وإمكانية ترميم العلاقة بين الأحزاب والناخب، في ظل صعود الخطاب الشعبوي وانكماش الأطر المؤسسية للعمل السياسي.

(1) وحدة الدراسات السياسية. (2019)، الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول (سلسلة تقدير موقف)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 3.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص 249.

المبحث الثالث:

الأحزاب السياسية والانتقال الديمقراطي في ليبيا

تمثل التجربة الليبية حالة استثنائية ومعقدة ضمن مسارات التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا بعد 2011، إذ انتقلت البلاد من نظام سياسي شمولي قائم على حكم الفرد، إلى حالة من الفراغ المؤسسي والانقسام السياسي العميق، دون أن تتوفر البنية التنظيمية الكفيلة بتأمين عملية انتقال ديمقراطي متوازنة، وقد وجدت الأحزاب السياسية نفسها أمام بيئة غير تقليدية، تفتقر إلى الاستقرار القانوني، والمؤسساتي، والأمني، ما جعل فاعليتها محدودة ومشروطة بمجموعة من التحديات البنيوية والسياسية.

فعلى عكس النموذجين المصري والتونسي، لم يكن للأحزاب السياسية في ليبيا حضور راسخ قبل الثورة، حيث حُظرت بموجب القانون رقم (71) لسنة 1972، الذي جرّم العمل الحزبي وعدّه خيانة وطنية، وبعد سقوط النظام عام 2011، برزت محاولات لتأسيس أحزاب جديدة، لكن في ظل غياب ثقافة حزبية مجتمعية، وتراجع دور الدولة، وهيمنة السلاح والمليشيات، ظل تأثير الأحزاب محصوراً في المجال النظري أو القانوني، دون ترجمة عملية حقيقية داخل مؤسسات الحكم⁽¹⁾.

وقد جاءت انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012 كأول اختبار رسمي لقياس فاعلية هذه الأحزاب، تلتها انتخابات مجلس النواب في 2014، لكن كليهما جريا في سياق سياسي وأمني هش، ما جعل من قياس الفاعلية الحزبية أمراً إشكالياً، وبين المشاركة المحدودة، والانقسام المؤسسي، والعزوف الشعبي، واجهت الأحزاب

(1) التير، مصطفى عمر. (2020)، الثورة الليبية: مساهمة في تحليل جذور الصراع وتداعياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 409.

الليبية تحديًا حقيقيًا في إثبات دورها كأداة للتعبير الديمقراطي، أو كقناة لصياغة التوافق الوطني.⁽¹⁾

المطلب الأول: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات المؤتمر الوطني العام

مثّلت انتخابات المؤتمر الوطني العام في عام 2012 أول تجربة انتخابية ليبية تُنظم على أساس حزبي بعد الثورة، وقد شكّلت اختبارًا فعليًا لمدى قدرة الأحزاب الناشئة على خوض غمار العمل السياسي المؤسسي، والمساهمة في إدارة المرحلة الانتقالية وبناء أسس النظام الديمقراطي.

أولاً- خلفية تشكل المؤتمر الوطني ودور الأحزاب فيه

جاء تشكيل المؤتمر الوطني العام في ليبيا سنة 2012 باعتباره أول مؤسسة تشريعية منتخبة بعد الإطاحة بنظام السابق، ليشكّل الخطوة الأولى نحو بناء شرعية سياسية جديدة تستند إلى الاقتراع العام، وقد نص الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في أغسطس 2011 عن المجلس الوطني الانتقالي على تنظيم انتخابات عامة لاختيار مؤتمر وطني يتولى مهمة صياغة الدستور وتشكيل الحكومة المؤقتة، وهو ما مهّد لانتقال رمزي من شرعية الثورة إلى شرعية المؤسسات⁽²⁾.

ورغم أن البيئة السياسية لم تكن مهيأة بشكل كامل لقيام تجربة ديمقراطية قائمة على التعددية الحزبية، إلا أن الانتخابات التي جرت في 7 يوليو 2012 سمحت بظهور عدد من الأحزاب السياسية الجديدة التي تشكّلت خلال عام واحد فقط من سقوط النظام السابق، مستفيدة من قانون الأحزاب رقم (29) لسنة 2012، الذي أتاح تأسيس الأحزاب للمرة الأولى منذ عقود، وقد بلغ عدد الأحزاب المسجّلة رسميًا

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-ليبيا.(2012) ، نتائج انتخاب المؤتمر الوطني العام - ليبيا [موقع إلكتروني]، طرابلس، ليبيا، تم الاسترجاع من الموقع الرسمي للمفوضية.

(2) مجموعة مؤلفين.(2022) ، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 44.

لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات نحو 145 حزبًا، شارك منها 130 حزبًا في تلك الانتخابات، ضمن القوائم الحزبية⁽¹⁾.

اعتمد النظام الانتخابي المزدوج في تشكيل المؤتمر الوطني العام، حيث خصّص 80 مقعدًا للقوائم الحزبية، و120 مقعدًا للمرشحين المستقلين، في محاولة لتحقيق التوازن بين التمثيل السياسي والمؤسسي، والتنوع الجغرافي والاجتماعي، غير أن هذه الصيغة أثّرت سلبًا على تمكين الأحزاب، إذ حافظت على الوزن الأكبر للمستقلين الذين كان العديد منهم مدعومين فعليًا من تيارات دينية أو قوى محلية غير منظمة حزبياً⁽²⁾.

من أبرز الأحزاب التي ظهرت في تلك المرحلة: تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل، الذي ضم خليطًا من التكنوقراط والليبراليين، وحقق فوزًا ساحقًا بحصوله على 39 مقعدًا من أصل 80 المخصصة للقوائم، وحزب العدالة والبناء المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، الذي حصل على 17 مقعدًا، أما بقية المقاعد فتوزعت على أحزاب صغيرة لم تتمكن من فرض حضور سياسي قوي، مثل حزب الجبهة الوطنية، وحزب الوطن، وحزب التغيير⁽³⁾.

ورغم ما أتاحتها هذه النتائج من فرصة أولية لبناء حياة حزبية ناشئة، فإن الواقع السياسي بعد 2012 لم يكن مواتيًا لترسيخ هذا التوجّه، فقد سرعان ما بدأت الانقسامات تبرز داخل المؤتمر الوطني العام، وظهر الاستقطاب بين التيارين الإسلامي والليبرالي، وتدخلت عوامل جهوية ومسلحة أضعفت من فاعلية الأحزاب كمؤسسات سياسية مدنية، كما افتقرت أغلب الأحزاب إلى البناء التنظيمي الصلب،

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة..، مرجع سابق، ص 146.

(2) 9. ماضي، عبد الفتاح. (2020)، عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟ (الطبعة الأولى)، ص 165.

(3) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة..، مرجع سابق، ص 179.

والخبرة البرلمانية، والقدرة على صياغة برامج تشريعية موحدة، ما جعل دورها داخل المؤتمر أقرب إلى الكتل الهشة غير المتجانسة⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوطني العام لم ينجح في أداء مهامه الدستورية والتشريعية كما كان مرسومًا، ما أدى إلى فقدان ثقة قطاعات واسعة من الليبيين في العملية السياسية، وتنامي الشعور بأن الأحزاب عاجزة عن تمثيل الإرادة العامة أو تحقيق الاستقرار، وقد ساهم هذا السياق في تقويض صورة الأحزاب، وتهيئة الأرضية لانقسام سياسي واسع بعد 2014، ما ألقى بظلاله الثقيلة على مستقبل التحول الديمقراطي في ليبيا.

ثانياً - نسبة مشاركة الأحزاب وتمثيلها داخل المؤتمر

أظهرت نتائج انتخابات المؤتمر الوطني العام في 7 يوليو 2012 صورة أولية لمدى قدرة الأحزاب السياسية الليبية على التفاعل مع العملية الديمقراطية الوليدة، وقد مثلت تلك الانتخابات الاختبار الأول لفاعلية العمل الحزبي في بيئة سياسية خارجة لتوها من نظام شمولي لم يعرف التعددية الحزبية لعقود، وعلى الرغم من الإقبال الشعبي اللافت على المشاركة الانتخابية، والذي بلغت نسبته نحو 62% من إجمالي الناخبين المسجلين (مفوضية الانتخابات الليبية⁽²⁾)، فإن نسبة التمثيل الحزبي داخل المؤتمر لم تعكس وزنًا كبيرًا مقارنة بالمستقلين.

فقد خُصص فقط 80 مقعدًا للأحزاب السياسية من أصل 200 مقعد، أي بنسبة 40% من إجمالي المقاعد، مقابل 120 مقعدًا خُصصت للمرشحين المستقلين، وقد أدى هذا التوزيع إلى هيمنة المستقلين عددًا داخل المؤتمر، رغم أن العديد منهم

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015 (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 96.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة.. مرجع سابق، ص 303.

ارتبطوا فعليًا بتيارات حزبية أو أيديولوجية، دون إعلان رسمي بذلك، نتيجة الحذر الشعبي من "التحزب" في الثقافة الليبية ما بعد الثورة⁽¹⁾.

من حيث النتائج، حصل تحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل على 39 مقعدًا، ما يمثل نحو 49% من المقاعد المخصصة للأحزاب، ونحو 19.5% من إجمالي مقاعد المؤتمر، وجاء في المرتبة الثانية حزب العدالة والبناء، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، بحصوله على 17 مقعدًا، بنسبة 21% من مقاعد الأحزاب، و8.5% من إجمالي المقاعد، أما الأحزاب الأخرى، مثل الجبهة الوطنية وحزب التغيير والحزب الوطني الوسطي، فقد حصلت على مقاعد تتراوح بين 1 إلى 3 لكل منها، ما يعني أن تمثيلها في المؤتمر كان هامشيًا⁽²⁾.

تُظهر هذه الأرقام أن حزبين فقط امتلكا قدرة حقيقية على التأثير في العملية التشريعية: تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء، بينما ظلت بقية الأحزاب إما غائبة عن المشهد البرلماني أو دون كتلة فاعلة، كما أن تمثيل التحالفين لم يكن كافيًا لتشكيل أغلبية، وهو ما جعل من بناء التوافقات داخل المؤتمر عملية معقدة ومحفوفة بالتجاذبات.

وقد أدت هذه المعادلة الرقمية إلى تعزيز ظاهرة الاستقطاب الثنائي داخل المؤتمر الوطني العام، حيث تركز التنافس والتنازع بين التحالف الليبرالي بقيادة محمود جبريل، والتيار الإسلامي بزعامة العدالة والبناء، إلا أن هذا الاستقطاب لم يُترجم إلى عمل تشريعي منظم أو منافسة برلمانية ناضجة، بل إلى حالة من الانسداد السياسي، وتعثر في تمرير القوانين الأساسية، مثل قانون العدالة الانتقالية، وقانون العزل السياسي، وقانون الانتخابات التأسيسية⁽³⁾.

(1) ويكيبيديا. (2024، 10 يوليو)، انتخابات المؤتمر الوطني العام الليبي 2012، ويكيبيديا العربية.

https://ar.wikipedia.org/wiki/انتخابات_المؤتمر_الوطني_العام_الليبي_2012

(2) ويكيبيديا. (2024، 10 يوليو)، المرجع نفسه.

(3) بن موسى، علي. (2024)، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا في عام 2012: قراءة في ديناميات

الانتخابات وتداعياتها، سياسات عربية، 12(70)، ص 96.

كما كشفت تجربة المؤتمر عن ضعف الانضباط الحزبي داخل الكتل، إذ شهدت بعض الأحزاب موجات انسحاب واستقالات داخل صفوفها، ما أدى إلى انحلال الكتل الحزبية في بعض الحالات، وفقدانها للتماسك الداخلي، وهو ما أضعف من فاعلية الأحزاب، وفتح المجال أمام القوى غير الحزبية (قبلية، دينية، أو جهوية) للعب أدوار متزايدة داخل المؤسسة التشريعية.

في المحصلة، لم تعبر نسبة المشاركة الحزبية في المؤتمر الوطني العام عن قوة تنظيمية أو تأثير سياسي حاسم للأحزاب، بل كشفت عن هشاشتها التنظيمية، ومحدودية تمثيلها المجتمعي، وعجزها عن ملء الفراغ السياسي والمؤسسي الناتج عن سقوط النظام السابق، وهو ما شكّل إحدى أبرز نقاط الضعف في مسار التحول الديمقراطي الليبي.

ثالثاً- اثر التمثيل الحزبي على مسار الانتقال الديمقراطي

يُعد التمثيل الحزبي داخل المؤتمر الوطني العام أحد المؤشرات الجوهرية لقياس مدى قدرة الأحزاب السياسية الليبية على الإسهام في إدارة المرحلة الانتقالية، وبناء مؤسسات الدولة، وتوجيه العملية التشريعية نحو أهداف الثورة، ومع ذلك، فإن الواقع البرلماني الذي أعقب انتخابات 2012 أظهر أن هذا التمثيل، على محدوديته، لم يُترجم إلى دور بناء، بل ساهم في كثير من الأحيان في تعقيد المشهد السياسي، وتعميق حالة الاستقطاب، وتعطيل التوافقات الوطنية الضرورية.

فمن الناحية الشكلية، كان دخول أحزاب مثل تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء إلى البرلمان يُفترض أن يشكّل خطوة نحو ترسيخ التعددية السياسية، وتوسيع قنوات التمثيل الديمقراطي، إلا أن غياب تجربة حزبية سابقة، وتسرع بعض الكيانات في التأسيس دون إعداد تنظيمي، أفضى إلى ضعف الأداء الحزبي داخل المؤتمر، وهو ما انعكس في العجز عن صياغة أجندة تشريعية موحدة، أو بناء تحالفات طويلة الأمد داخل المؤسسة البرلمانية⁽¹⁾.

(1) بن موسى، علي. (2024)، المرجع نفسه، ص 95.

وقد تحوّل الصراع بين الكتلتين الحزبيتين الرئيسيتين إلى استقطاب حاد ذي طابع أيديولوجي، حيث رُوّج لتحالف القوى الوطنية بوصفه ممثلًا للتيار الليبرالي، في حين اعتُبر حزب العدالة والبناء واجهة للتيار الإسلامي، وهو ما نقل التجاذبات الإقليمية والدولية إلى داخل المؤسسة التشريعية، وقد أدى هذا الانقسام إلى شلل في عملية اتخاذ القرار، وتأجيل الملفات الكبرى، وعلى رأسها مشروع الدستور، والمصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة القطاع الأمني⁽¹⁾.

كما أن ضعف التنسيق بين الأحزاب والمستقلين داخل المؤتمر زاد من تفكك الأداء البرلماني، حيث فشل التمثيل الحزبي في خلق جبهة موحدة داخل المجلس، واكتفت الكتل بإدارة صراعاتها الخاصة دون القدرة على بناء أغلبية تشريعية مستقرة، وأدى ذلك إلى تمرير قوانين مثيرة للجدل، أبرزها قانون العزل السياسي الصادر في مايو 2013، والذي أقر تحت ضغط الشارع والمجموعات المسلحة، مما قوّض مبدأ التوافق، وأسهم في إقصاء شرائح واسعة من النخبة السياسية، وزاد من هشاشة المرحلة الانتقالية⁽²⁾.

وقد عجزت الأحزاب كذلك عن بناء علاقة ثقة مع الرأي العام، حيث لم تتمكن من تبني خطاب جامع أو برامج واضحة، بل انشغلت بخلافاتها الداخلية، مما أدى إلى تراجع الثقة الشعبية في العمل الحزبي، وهو ما بدا واضحًا في انخفاض نسبة المشاركة في انتخابات 2014، وتزايد الدعوات إلى إلغاء المحاصصة الحزبية، وتعليق العمل البرلماني، كما ساهم هذا الوضع في تحويل الانتقال السياسي إلى حالة انقسام مؤسسي، ما مهّد لاحقًا لانقسام السلطة التشريعية بين مجلسين متوازيين في طبرق وطرابلس بعد 2014.

(1) الحبيب، سهيل، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 45.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، مرجع سابق، ص 118.

في المجمل، فإن التمثيل الحزبي في المؤتمر الوطني لم يكن عاملاً مساعداً في دفع عملية التحول الديمقراطي إلى الأمام، بل أسهم - بسبب الهشاشة المؤسسية، والاستقطاب، وغياب الثقافة التوافقية - في إبطاء مسارات بناء الدولة، وتعقيد شروط الانتقال، وهو ما يدفع إلى إعادة النظر في النموذج الحزبي الليبي ذاته، من حيث البنية، والتمويل، والتنشئة، والقانون، بما يضمن مستقبلاً بيئة حزبية أكثر نضجاً واستقلالية وفاعلية.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية الليبية وانتخابات مجلس النواب

جاءت انتخابات مجلس النواب في ليبيا سنة 2014 في ظل تصاعد حدة الانقسامات السياسية والأمنية، ما مثّل اختباراً جديداً لمدى قدرة الأحزاب على الاستمرار والتأثير داخل مؤسسة تشريعية بديلة للمؤتمر الوطني العام، وقد كشفت هذه الانتخابات عن تراجع حاد في فاعلية الأحزاب، سواء من حيث المشاركة أو التمثيل، وهو ما انعكس لاحقاً في بنية المجلس، وأثر على مسار التحول الديمقراطي برمته.

أولاً- الإطار القانوني والسياسي للانتخابات في 2014

نُظّمت انتخابات مجلس النواب الليبي في 25 يونيو 2014 كجزء من محاولة تجاوز حالة الجمود السياسي التي شهدتها المؤتمر الوطني العام، وذلك بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية والمطالبة بتجديد الشرعية التشريعية، وقد نص التعديل السابع للإعلان الدستوري المؤقت، الصادر في فبراير 2014، على استبدال المؤتمر الوطني العام بمجلس نواب جديد، يتم انتخابه وفق قانون خاص، لتولي المهام التشريعية والرقابية، إلى حين اعتماد دستور دائم⁽¹⁾.

(1) المؤتمر الوطني العام - ليبيا. (2014)، التعديل الدستوري رقم 7 لسنة 2014 [نص قانوني]، المجمع القانوني / قاعدة بيانات DCAF، تم الاسترجاع من موقع قاعدة بيانات القوانين الليبية.

من الناحية القانونية، صدر قانون الانتخابات العامة رقم (10) لسنة 2014 عن المؤتمر الوطني العام، والذي نصّ على تقليص عدد المقاعد إلى 200 مقعد فقط، يتم انتخابهم جميعًا بنظام الانتخاب الفردي المباشر، دون تخصيص أي نسبة للقوائم الحزبية، بعكس ما جرى في انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012، وقد برّر المشرّعون هذا التحوّل بالرغبة في الحد من الاستقطاب الحزبي، لكن النتيجة كانت إقصاءً فعليًا للأحزاب من العملية الانتخابية، وعودة الهيمنة للمرشحين الأفراد المدعومين من دوائر اجتماعية ومحلية لا مؤسسية⁽¹⁾.

أما من الناحية السياسية، فقد جرت هذه الانتخابات في ظل ظروف أمنية بالغة الصعوبة، شملت تدهور الوضع الميداني في العاصمة طرابلس، وبنغازي، ودرنة، وانتشار الميليشيات المسلحة، وازدياد حدة الصراع السياسي بين تيارين رئيسيين: أحدهما مدني متحالف مع الجيش الوطني، والآخر محسوب على التيار الإسلامي وقوى الثورة، وقد انعكست هذه الانقسامات على الاستعدادات اللوجستية، وعلى أجواء الحملات الانتخابية، وعلى قدرة مفوضية الانتخابات على إجراء الانتخابات بسلاسة في كافة الدوائر⁽²⁾.

ورغم إعلان المفوضية نجاح العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية، إلا أن نسبة المشاركة كانت منخفضة جدًا، حيث لم تتجاوز 18% من إجمالي الناخبين المسجلين، مقارنة بنسبة 62% في انتخابات 2012، وهو ما يعكس تراجع ثقة المواطنين في العملية السياسية عمومًا، وفي قدرة الانتخابات على إحداث تغيير فعلي في السلطة أو تحسين ظروف الدولة⁽³⁾.

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة..، مرجع سابق، ص 198.

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-ليبيا. (2012)، مرجع سابق.

(3) ويكيبيديا. (2024، 10 يوليو)، انتخابات المؤتمر الوطني العام الليبي 2012، مرجع سابق.

وبالنظر إلى غياب التمثيل الحزبي رسمياً، فإن الأحزاب السياسية لم تشارك ككيانات تنظيمية في هذه الانتخابات، وإن كان عدد من مرشحيها خاضوا المنافسة بصفات مستقلة، لكن النظام الفردي، وانعدام الشفافية في الانتماءات، وعدم وجود قوائم رسمية، جعل من الصعب قياس الأداء الحزبي أو تحديد تأثيره الفعلي داخل المجلس الجديد.

وقد أدى هذا الوضع إلى تفريغ العملية التشريعية من بعدها الحزبي المؤسسي، حيث دخل إلى المجلس أفراد دون روابط حزبية واضحة، ما زاد من صعوبة تشكيل كتل سياسية منسجمة، وأضعف قدرة البرلمان على تقديم رؤية تشريعية موحدة أو رقابة فعّالة، كما ساهم هذا التفكك في تسريع حالة الانقسام المؤسسي، حيث نشأ في نهاية عام 2014 صراع بين برلمان طبرق المنتخب، والمؤتمر الوطني المنتهية ولايته، ما أدى إلى انقسام السلطة التشريعية إلى مجلسين متنازعين، وفتح البلاد على مرحلة جديدة من الصراع⁽¹⁾.

في المحصلة، فإن الإطار القانوني والسياسي لانتخابات 2014، رغم أنه جاء بهدف تجديد الشرعية، أدى فعلياً إلى تراجع دور الأحزاب السياسية، وأضعف من بنية التعددية السياسية، وأسهم في تعميق الأزمة الدستورية والمؤسسية، بدلاً من التمهيد لتحول ديمقراطي مستقر.

ثانياً- مشاركة الأحزاب في انتخابات مجلس النواب

مثلت انتخابات مجلس النواب الليبي في يونيو 2014 تراجعاً كبيراً في الحضور الحزبي داخل العملية الانتخابية، وذلك نتيجة للمنظومة القانونية التي استبعدت التمثيل الحزبي الرسمي من خلال اعتماد نظام الفردي الكامل، حيث نصّ القانون الانتخابي رقم (10) لسنة 2014 على الترشح بصيغة فردية فقط، دون

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-ليبيا. (2012)، المرجع نفسه.

السماح بتقديم قوائم حزبية، أو الإشارة إلى الانتماء الحزبي ضمن أوراق الترشح الرسمية⁽¹⁾.

وقد أثار هذا الترتيب انتقادات واسعة من الأوساط السياسية والأكاديمية، لكونه أقصى فعلياً الأحزاب من المشهد التمثيلي، ومنح الأفضلية للمرشحين ذوي النفوذ المحلي أو الدعم الجهوي، على حساب الكيانات المؤسسية المنظمة، ووفقاً لتقارير المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، فإن غالبية المرشحين الذين تقدموا لمقاعد مجلس النواب لم يعلنوا عن أي انتماء حزبي، وهو ما حال دون معرفة الأوزان الفعلية للأحزاب، ومدى تأثيرها في النتائج⁽²⁾.

لكن على الرغم من هذا الإقصاء القانوني، سعت بعض الأحزاب السياسية إلى دعم مرشحين موالين لها بشكل غير مباشر، من خلال تقديم الدعم اللوجستي والإعلامي لهم، خاصة في الدوائر التي لها فيها قاعدة انتخابية، وقد ظهر هذا الأسلوب جلياً في تحركات تحالف القوى الوطنية، وحزب العدالة والبناء، والجبهة الوطنية، حيث دعمت هذه الكيانات عدداً من المرشحين دون إعلان رسمي، نتيجة خشية الناخب الليبي آنذاك من الأحزاب، بسبب تزايد خطاب رفض "التحزب" في الخطاب الشعبي⁽³⁾.

ورغم تلك المحاولات، لم تحقق هذه القوى نتائج ملموسة، إذ إن غياب الهوية الحزبية عن أوراق التصويت، وعدم قدرة الناخب على التمييز بين المرشح الفردي والمتحزب فعلياً، أدى إلى انكماش الحضور الحزبي في مخرجات الانتخابات، وقدّر بعض المراقبين أن نسبة النواب المرتبطين فعلياً بأحزاب لا تتجاوز 15% من أعضاء

(1) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-ليبيا. (2012)، مرجع سابق.

(2) المفوضية الوطنية العليا للانتخابات-ليبيا. (2012)، المرجع نفسه.

(3) بن موسى، علي. (2024)، مرجع سابق، ص 86.

مجلس النواب، وهو ما يمثل تراجعًا ملحوظًا مقارنة بتمثيل الأحزاب في المؤتمر الوطني العام، الذي بلغ نحو 40% من مقاعده⁽¹⁾.

يُضاف إلى ذلك أن المناخ الأمني المشحون، والانقسام السياسي الحاد بين الشرق والغرب، جعل من تموضع الأحزاب في الانتخابات مسألة محفوفة بالمخاطر، حيث واجه بعض المرشحين الموالين لأحزاب معارضة مضايقات وتهديدات، ما دفع البعض للانسحاب أو خوض الانتخابات بصفقتهم "مستقلين" حفاظًا على سلامتهم.

وقد أدى هذا التراجع في المشاركة الحزبية إلى غياب التكتلات السياسية المنظمة داخل مجلس النواب، ما أضعف قدرة المؤسسة التشريعية على تشكيل تحالفات برلمانية واضحة، وأدى إلى تنامي الدور الفردي والشخصي للنواب على حساب العمل الجماعي، ونتيجة لذلك، ظل مجلس النواب يفتقر إلى كتل حزبية مؤثرة، أو معارضة منظمة، أو تنسيق مؤسسي بين أعضائه، ما أعاق العمل التشريعي والرقابي بشكل ملحوظ.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن مشاركة الأحزاب في انتخابات مجلس النواب كانت هامشية ومحدودة التأثير، سواء من حيث الشكل القانوني أو الأثر السياسي، وقد أسهم هذا التراجع في إضعاف المشهد الحزبي الليبي، وتكريس حالة من النفور من العمل الحزبي، وهو ما انعكس لاحقًا في تجميد نشاط بعض الأحزاب، وانكماش أخرى، وتحول المشهد السياسي إلى مزيج من الشخصيات المستقلة والكيانات المسلحة والمجالس البلدية، بعيدًا عن العمل الحزبي المنظم.

ثالثاً - انعكاسات ضعف الأداء الحزبي على التجربة الديمقراطية الليبية

أدى ضعف مشاركة الأحزاب السياسية في انتخابات مجلس النواب سنة 2014 إلى انعكاسات سلبية عميقة على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، حيث

(1) بن موسى، علي. (2024)، المرجع نفسه، ص 99.

فقدت العملية السياسية ركنًا أساسيًا من أركان التعددية والتمثيل المؤسسي، وهو العمل الحزبي المنظم، وقد ساهم غياب الأحزاب عن المشهد البرلماني في إحداث فراغ تنظيمي داخل السلطة التشريعية، نتج عنه تشتت في المواقف، وضعف في الأداء التشريعي والرقابي، وصعوبة في بناء التوافقات، ما انعكس على فاعلية المجلس كمؤسسة منتخبة تمثل إرادة الشعب.⁽¹⁾

من أبرز الانعكاسات المؤسسية، كان غياب الأحزاب عاملاً في إضعاف قدرة مجلس النواب على صياغة أجندة تشريعية موحدة، حيث دخل أغلب الأعضاء كمستقلين، دون التزام ببرامج واضحة أو انتماء أيديولوجي، وهو ما حال دون نشوء كتل سياسية متماسكة، وأدى إلى تكرار حالات الانقسام داخل المجلس، سواء حول القوانين، أو التعيينات، أو المواقف من القضايا الوطنية الكبرى، كما أسهم هذا التفتك في تأخير اعتماد تشريعات أساسية، مثل قانون الاستفتاء على الدستور، وقانون العدالة الانتقالية، وقانون الانتخابات العامة.

أما على الصعيد السياسي العام، فقد أدى تراجع الدور الحزبي إلى تعزيز هيمنة الفواعل غير الرسمية على المشهد السياسي، مثل الميليشيات، والمجالس العسكرية، والتكتلات الجهوية، والقبلية، ما قوّض من مبدأ الدولة المدنية، وبدلاً من أن تشكل الأحزاب قنوات للحوار والتفاوض، أصبحت الساحة الليبية تفتقر إلى وسائط مؤسسية تجمع الأطراف المختلفة ضمن أطر ديمقراطية⁽²⁾.

وقد انعكس هذا الوضع أيضاً على ثقة المواطنين في جدوى العملية السياسية برمتها، حيث تراجع الإقبال الشعبي على المشاركة السياسية، وبرزت حالة عامة من العزوف عن الانخراط في الأحزاب، نتيجة فشلها في التأثير أو تقديم حلول ملموسة،

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة..، مرجع سابق، ص 377.

(2) الحبيب، سهيل، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 55.

ما وُلد شعورًا بالإحباط واللاجدوى السياسية، وأشارت دراسة ميدانية أجراها مركز البيان للدراسات في 2019 إلى أن أكثر من 68% من الشباب الليبيين لا يثقون في الأحزاب السياسية، ويرونها "غير فعالة" في حل الأزمات أو تمثيل مصالحهم.

كما أثر غياب الأحزاب على مستوى الخطاب السياسي العام، حيث سادت الخطابات الفردية والانفعالية في وسائل الإعلام، بدلًا من الطروحات الحزبية المؤسسية المبنية على البرامج والتخطيط، وانعكس ذلك سلبيًا على نضج النقاشات السياسية، وأضعف الثقافة الديمقراطية التي تتطلب وجود أحزاب تنافس ببرامج واضحة وتتحمل مسؤولياتها أمام الرأي العام.

وعلى مستوى مستقبل الانتقال الديمقراطي، فإن غياب الأحزاب عن البرلمان أضعف من فرص بناء دولة القانون والمؤسسات، إذ أن وجود برلمان بلا أحزاب فاعلة جعله غير قادر على تقديم بديل مستقر للنظام السابق، ولا على مرافقة المرحلة التأسيسية بدناميكية إصلاحية حقيقية، وقد أكد تقرير صادر عن معهد السلام الأمريكي أن أحد أسباب تعثر المراحل الانتقالية في ليبيا هو غياب الحياة الحزبية المنظمة، التي تمثل إحدى ضمانات الاستمرارية والرقابة والبدائل السياسية⁽¹⁾.

وفي المجمل، فإن ضعف الأداء الحزبي في انتخابات مجلس النواب لم يكن مجرد مسألة تمثيل شكلي، بل كان له أثر بنيوي على استقرار الدولة ومسار التحول الديمقراطي، وساهم في تعميق الانقسامات، وإضعاف العمل المؤسسي، وتهميش مبدأ التداول السلمي على السلطة، وهو ما يتطلب مراجعة جذرية لبنية النظام الانتخابي، وإعادة تأهيل الأحزاب لتلعب دورها الحقيقي في بناء الديمقراطية.

يتضح من خلال هذا الفصل أن فاعلية الأحزاب السياسية في تحقيق التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا، وبالرغم من اختلاف السياقات الوطنية لكل من

(1) معهد الولايات المتحدة للسلام. (2020)، الانتقال السياسي في ليبيا: التحديات والآفاق، واشنطن العاصمة،

الولايات المتحدة الأمريكية: معهد الولايات المتحدة للسلام، تم الاسترجاع من <https://www.usip.org>

مصر وتونس وليبيا، قد خضعت لتحديات بنيوية وتشريعية وسياسية معقدة، ففي الحالة المصرية، واجهت الأحزاب السياسية صعوبات حادة في ظل القيود القانونية، والاستقطاب الحاد، وضعف القواعد الجماهيرية، وهو ما انعكس على أدائها في الانتخابات التشريعية والرئاسية، وقُلص من دورها الفعلي في إعادة تشكيل النظام السياسي بعد 2011، أما في الحالة التونسية، فقد شكلت التجربة الديمقراطية الأكثر وضوحًا وتماسكًا نسبيًا، حيث استطاعت الأحزاب، رغم التجاذبات، أن تلعب دورًا محوريًا في صياغة الدستور، والمشاركة في الانتخابات، والمساهمة في التداول السلمي على السلطة، وهو ما مكّن تونس من تجاوز كثير من العقبات التي واجهتها دول الجوار.

وفي المقابل، أظهرت الحالة الليبية تعثرًا واضحًا في فاعلية الأحزاب السياسية، بسبب الإرث السلطوي الذي حظر العمل الحزبي لعقود، وما أعقبه من انهيار مؤسسات الدولة، وانتشار الفوضى المسلحة، وغياب الأطر القانونية الداعمة للعمل الحزبي، وقد انعكس ذلك في ضعف التمثيل الحزبي داخل المؤسساتيتين التشريعيتين (المؤتمر الوطني ومجلس النواب)، وفي تراجع الثقة المجتمعية تجاه الأحزاب كأدوات للتغيير السياسي.⁽¹⁾

وبناءً على ما سبق، فإن فاعلية الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي ليست أمرًا تلقائيًا أو مضمونًا بمجرد سقوط النظم السلطوية، بل تتطلب بيئة مؤسسية مستقرة، وثقافة سياسية منفتحة، وأطرًا قانونية حامية للتنوعية الحزبية، إلى جانب إرادة سياسية تتيح لها المجال الفعلي للعمل والمنافسة والمساءلة، وهذه العناصر، وإن توفرت نسبيًا في تونس، فإنها كانت غائبة أو منقوصة في مصر، وشبه معدومة في ليبيا، ما يفسر تباين المسارات الديمقراطية بين هذه الدول، ويعزز الحاجة إلى إصلاحات عميقة لضمان استدامة المشاركة السياسية الحزبية كمقوم رئيسي من مقومات النظام الديمقراطي.

(1) 1. أبو بكر، إدريس محمد حسين. (2015)، ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، مجلة البحث العلمي في الآداب، 16(1)، ص90.

الفصل الثالث

أسباب ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا

- **المبحث الأول:** مسار التحوّل الديمقراطي في مصر بين دوافع التغيير ومعوّقات الاستمرار
- **المبحث الثاني:** خصوصية مسار التحوّل الديمقراطي في تونس بين عناصر النجاح وأسباب التعثّر
- **المبحث الثالث:** التحوّل الديمقراطي في ليبيا بين انهيار الدولة وتعثّر المسار السياسي

تمهيد

بعد أن تم في الفصل الأول تأصيل المفاهيم النظرية المرتبطة بالأحزاب السياسية والديمقراطية والتحول الديمقراطي، وتقديم الأطر النظرية المفسرة للعلاقة بين النظم الحزبية وعمليات الانتقال السياسي، ثم تلاه في الفصل الثاني تحليل السياقات الوطنية التي نشأت فيها الأحزاب السياسية في مصر وتونس وليبيا، ومتابعة أدائها في مراحل ما بعد 2011، يأتي هذا الفصل ليركّز على تحليل العوامل المحددة لنجاح أو تعثر عملية التحول الديمقراطي في الدول الثلاث، من خلال استعراض منهجي للأسباب التي دفعت نحو الانفتاح السياسي من جهة، والمعوقات التي حالت دون اكتمال التحول أو أفضت إلى ارتدادات سلطوية من جهة أخرى. (1)

ويعنى هذا الفصل بتفكيك العلاقة المركبة بين العوامل البنيوية (الاجتماعية، الاقتصادية، المؤسسية)، والفاعلين السياسيين (الأحزاب، الجيش، النخب، المجتمع المدني)، والبيئة الدولية، في كل من مصر وتونس وليبيا، لفهم كيف تشكّلت الفرص أمام التحول الديمقراطي، وكيف واجهت هذه الدول تحديات متباينة أثّرت في مساراتها، فبينما شهدت تونس مساراً انتقالياً أكثر استقراراً نسبياً، تعثرت التجربة المصرية بسبب تدخل المؤسسة العسكرية، بينما غرقت ليبيا في حالة من الانقسام والصراع الأهلي.

ويُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يختص كل منها بدراسة حالة دولة من الدول الثلاث، ويتناول في كل مبحث مطلبين: الأول لتحليل أبرز الأسباب الدافعة للتحول الديمقراطي، والثاني لرصد المعوقات التي حالت دون ترسيخه، وتُقدّم المعالجة بناءً على معطيات علمية وبيانات منشورة، ضمن إطار تفسيري يعزز فهم الظاهرة السياسية في بعدها المركّب.

(1) بوشوشة، سارة، مدوني، علي. (2022)، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6(3).

المبحث الأول:

مسار التحول الديمقراطي في مصر بين دوافع التغيير ومعوّقات الاستمرار

تُمثّل الحالة المصرية نموذجًا بالغ الأهمية لفهم ديناميكيات التحول الديمقراطي في السياق العربي، نظرًا لما شهدته البلاد من حراك شعبي واسع عام 2011، أدى إلى إزاحة نظام سلطوي استمر لعقود، غير أن هذا التحول لم يكتمل، إذ سرعان ما واجه مسار الانتقال تحديات بنيوية ومؤسسية أعادت البلاد إلى نمط من السلطوية الجديدة، في هذا المبحث، سيتم تحليل أبرز العوامل التي ساهمت في انطلاق التحول الديمقراطي في مصر، تليها دراسة لأهم المعوّقات التي أعاقَت ترسيخ هذا التحول، وذلك ضمن إطار تفسيري يأخذ في الاعتبار تفاعل العوامل الداخلية والخارجية على السواء. (1)

المطلب الأول: العوامل المحفّزة لمسار التحوّل الديمقراطي في مصر

لم يكن اندلاع الحراك الشعبي في مصر عام 2011 حدثًا معزولًا، بل جاء نتيجة لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية عمّقت من حالة التوتر بين الدولة والمجتمع، وقد ساهمت مجموعة من العوامل في خلق بيئة مواتية لانطلاق مسار التحول الديمقراطي، من أبرزها تصاعد الوعي السياسي، وتنامي دور وسائل الإعلام الحديثة، وتراجع شرعية النظام، إلى جانب تأثيرات خارجية فرضت نفسها على الداخل المصري، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل هذه الأسباب وفق أربعة محاور رئيسة تعكس طبيعة اللحظة الانتقالية وظروف تشكلها.

(1) بشارة، عزمي. (2016)، ثورة مصر (الجزء الثاني): من الثورة إلى الانقلاب (المجلد 2)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 115.

أولاً- الحراك الشعبي ومطالب التغيير السياسي

شكل الحراك الشعبي الذي شهدته مصر في الخامس والعشرين من يناير 2011 لحظة فارقة في تاريخها السياسي الحديث، حيث جاء هذا الحراك نتاجاً لتراكم طويل من الإقصاء السياسي، وانسداد الأفق الاقتصادي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور مستوى المعيشة، في ظل نظام سلطوي امتد لعقود، وقد تمثلت المطالب الشعبية في بداياتها في الدعوة إلى إصلاحات تدريجية، لكنها سرعان ما تطورت لتطالب بإسقاط النظام وتأسيس نظام ديمقراطي يقوم على العدالة الاجتماعية، واحترام الحريات، وتداول السلطة.

وقد شكلت التعبئة الشعبية الجماهيرية الواسعة أداة ضاغطة ذات فاعلية غير مسبوقة، حيث خرج ملايين المصريين إلى الشوارع في مختلف المحافظات، ما أحدث خلخلة في بنية النظام السياسي، وكسر حاجز الخوف التقليدي الذي كان يُعيق المطالبة بالتغيير، وكان لحالة السخط الاجتماعي والاقتصادي التي كانت تعم مختلف الطبقات الاجتماعية، لا سيما الشباب، دور حاسم في تعزيز دينامية هذا الحراك، وقد أظهرت تقارير عدة أن ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، وغياب العدالة في توزيع الثروة، وشيوع الفساد الإداري، شكلت عوامل محفزة للاحتجاج الشعبي.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى، ساهمت الخلفية التاريخية لنشاط الحركة السياسية في مصر، من أحزاب وجماعات حقوقية ونقابات مهنية، في تمهيد الأرضية للحراك، وإن كانت هذه الفواعل لم تكن صاحبة الدور المحوري في بداياته، فقد كان الزخم الشعبي

(1) بشارة، عزمي. (2016)، ثورة مصر (الجزء الثاني): من الثورة إلى الانقلاب (المجلد 2)، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 115.

عابراً للأطر التنظيمية التقليدية، وتميّز بعفوية نسبية في بدايته، قبل أن تتخبط فيه القوى السياسية المختلفة، محاولةً توجيه مساره والاستفادة من نتائجه.

كما لا يمكن إغفال تأثير تجارب دول الجوار، خاصة ما حدث في تونس، حيث أدّت الثورة التونسية إلى إسقاط النظام في أقل من شهر، وهو ما ولد شعوراً بالقدرة والإمكانية لدى شرائح واسعة من المجتمع المصري، بأن التغيير لم يعد مستحيلاً، وقد أشار العديد من الباحثين إلى وجود أثر العدوى الثورية الذي دفع الشارع المصري إلى التحرك في ظل ظروف مشابهة، والأهم من ذلك، أن الحراك الشعبي أفرز لحظة سياسية جديدة أعادت تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، حيث لم تعد السلطة السياسية محصنة ضد المساءلة، وأصبح الشارع فاعلاً مباشراً في المعادلة السياسية، ولو لفترة مؤقتة، وقد اعتُبر هذا الحراك نقطة انطلاق فعلية لمسار التحول الديمقراطي، إذ أجبر النظام على تقديم تنازلات جوهرية، بدءاً من رحيل الرئيس، وصولاً إلى الشروع في صياغة دستور جديد وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية.⁽¹⁾

لكن تجدر الإشارة إلى أن نجاح الحراك في إسقاط رأس النظام لم يُترجم بالضرورة إلى تحوّل ديمقراطي مكتمل، وهو ما يعكس أهمية التمييز بين تفكيك النظام السلطوي وبناء النظام الديمقراطي، حيث يمثل الأول شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ لتحقيق الثاني، وبالتالي، فإن هذا الحراك شكل المدخل الرئيس للتحول الديمقراطي، لكنه لم يكن وحده كافياً لضمان استمراريته في ظل غياب الترتيبات المؤسسية اللازمة.⁽²⁾ وقد خلصت دراسات متعددة إلى أن الحراك الشعبي في مصر مثّل لحظة تأسيسية للمسار الديمقراطي، غير أن هذا المسار تعثر لاحقاً لأسباب

(1) بشارة، عزمي. (2016)، مرجع سابق، ص 48.

(2) عبد الوهاب الأفندي. (2023)، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، سياسات عربية، 11(64)، ص 222.

سيتم تناولها ضمن المطلب الثاني من هذا المبحث، ومع ذلك، فإن الحراك يبقى في التحليل السياسي عاملاً جوهرياً من عوامل انطلاق التحول الديمقراطي، لكونه أعاد صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وأدخل المجتمع السياسي في مرحلة جديدة من الفعل السياسي المفتوح.

ثانياً- دور الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في إنكاء الوعي السياسي

لعب الإعلام التقليدي والجديد دوراً محورياً في إنكاء الوعي السياسي لدى المواطنين المصريين خلال السنوات التي سبقت ثورة يناير 2011، وقد مثل هذا الدور أحد أبرز العوامل المحفزة لبدء عملية التحول الديمقراطي، فبينما حافظ الإعلام الرسمي على خطابه الموالي للسلطة، شهدت الساحة الإعلامية في العقد الأول من الألفية الثالثة توسعاً ملحوظاً في الإعلام الخاص، كما برزت منصات التواصل الاجتماعي كأدوات جديدة قادرة على تجاوز الرقابة الحكومية وإتاحة فضاءات حرة للتعبير والنقاش.

1- تطور الإعلام الخاص وتراجع احتكار الدولة للمعلومة

مع بداية الألفية، شهدت مصر تزايداً في عدد القنوات الفضائية الخاصة والصحف المستقلة التي تناولت قضايا الفساد والاحتكار السياسي والانتهاكات الأمنية والتمييز الاجتماعي، رغم استمرار سيطرة الدولة على الإعلام الرسمي، فإن هذا التنوع الإعلامي ساهم في تقويض الهيمنة الإعلامية التقليدية، وخلق مساحة للنقاش العام وزيادة الوعي السياسي لدى فئات المجتمع، خاصة الطبقات الوسطى والمتعلمة، وتشير دراسة الشاعر (2015) إلى أن نسبة كبيرة من المصريين خلال الفترة بين 2008 و2010 شكلوا مواقفهم السياسية اعتماداً على مصادر إعلامية غير حكومية، إلا أن الدراسة تؤكد أن الدولة المصرية ما زالت تمارس نفوذاً رقابياً واسعاً على

المشهد الإعلامي، مما يعكس تعقيد العلاقة بين الإعلام والدولة في ظل التغيرات التي شهدتها المشهد الإعلامي.⁽¹⁾

2- شبكات التواصل الاجتماعي كأداة للتنظيم والتعبئة

منذ عام 2008، بدأت وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فيسبوك وتويتر، في اكتساب دور سياسي متزايد، حيث شكّلت منصات حيوية للتنظيم الجماهيري ونقل المعلومات بسرعة، بعيدًا عن الرقابة الأمنية التقليدية، وقد عُرفت حملة كلنا خالد سعيد التي أُطلقت عبر فيسبوك بأنها كانت الشرارة الأولى التي حشدت الآلاف للنزول في 25 يناير 2011، وقد أظهرت دراسة مقارنة أجراها معهد بيو للأبحاث أن أكثر من 60% من المشاركين في المظاهرات الأولى اطلعوا على نداءات التظاهر عبر الإنترنت⁽²⁾.

ولم تقتصر أهمية هذه الوسائل على الحشد فقط، بل امتد دورها إلى بناء سرديات بديلة للرواية الرسمية، وتوثيق الانتهاكات، وكشف التناقضات في الخطاب السياسي للدولة، كما مكّنت هذه الوسائل الشباب من تجاوز القيود التنظيمية للأحزاب الكلاسيكية، وأعطتهم صوتًا مؤثرًا في النقاش العام، وقد وصفها بعض الباحثين بأنها مساحات عامة رقمية بديلة ساهمت في إزاحة حدود الفعل السياسي التقليدي.

3- الإعلام الجديد كرافعة للوعي النقدي

أسهم تداخل الإعلام الفضائي مع الإعلام الرقمي في تعزيز قدرة المواطن على المقارنة وتحليل الخطاب الرسمي، مما ولّد وعيًا نقديًا متقدمًا لدى شرائح واسعة من المصريين، خصوصًا الشباب، هذا الوعي النقدي لم يقتصر على تحليل الواقع

(1) El Shaer, G. (2015)، Mapping Egypt's media: State influence in a transforming landscape، Arab Media & Society, 20, p. 7.

(2) اليوم السابع، 2011، ديسمبر 22، مركز بيو: مصر في مقدمة الدول استخدامًا للشبكات الاجتماعية ب-2011، اليوم السابع.

المحلي، بل امتد إلى فهم النماذج الديمقراطية المقارنة، ومتابعة الأحداث في دول الجوار، وطرح تساؤلات عميقة حول الشرعية والمساءلة وتداول السلطة.

أظهرت دراسة تحليلية أن موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك لعب دوراً بارزاً في التعبئة السياسية في مصر قبل ثورة 25 يناير 2011، حيث ساهم في نشر النقاش حول قضايا محورية مثل التوريث، الفساد، وانتهاكات الشرطة، وبينت الدراسة أن هذه الوسائل، التي كانت تُستخدم أساساً لأغراض ترفيهية واجتماعية، تحولت تدريجياً إلى أدوات فعّالة للتعبئة السياسية والتحفيز المجتمعي، مما ساعد في تشكيل وعي سياسي متزايد بين المواطنين.⁽¹⁾

4- تحدي السلطة وضعف قدرة الدولة على احتواء الفضاء الإعلامي

رغم محاولات السلطة السياسية في مصر تقييد الإعلام عبر الرقابة، وتقييد تراخيص القنوات، ومحاكمة بعض الصحفيين، إلا أن الطبيعة الشبكية للإعلام الرقمي جعلت السيطرة عليه شبه مستحيلة، خصوصاً مع اتساع نطاق الاستخدام وانتشار الهواتف الذكية، وقد أدى ذلك إلى حالة من تفكك الاحتكار الرسمي للخطاب العام، وارتفاع سقف النقد، وتداول الأفكار السياسية، بما في ذلك المطالبة بالإصلاحات الجذرية، ورفض الاستبداد، وتوسيع مفهوم المواطنة.⁽²⁾

في المجمل، ساهم الإعلام، لا سيما الرقمي، في خلق مناخ عام مهيئاً للتغيير، وعمل كوسيط بين الواقع اليومي الصعب والتطلعات المجتمعية نحو نظام ديمقراطي، وقد ترافق هذا الدور مع الحراك الشعبي بشكل متكامل، ليؤسس أحد أهم مرتكزات التحول الديمقراطي في مصر.

(1) قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي، & عثمان، عثمان. (2012)، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي: مصر نموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص 170.

(2) El Shaer, G. (2015).p. 11.

ثالثاً - ضغط القوى الدولية والإقليمية تجاه الانتقال الديمقراطي

مثل العامل الخارجي أحد المحركات غير المباشرة لعملية التحول الديمقراطي في مصر، إذ ساهمت الضغوط الدولية والإقليمية في التأثير على توجهات النظام السياسي المصري بعد اندلاع الحراك الشعبي في يناير 2011، سواء من خلال المواقف السياسية المعلنة، أو عبر أدوات الدعم والتأثير الناعمة، أو من خلال شبكات العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية التي ربطت مصر بعدد من القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، ويُعد هذا العامل ذا تأثير مركب، تتداخل فيه الأبعاد السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.⁽¹⁾

1- الموقف الدولي من الحراك الشعبي

منذ الأيام الأولى لانطلاق الاحتجاجات، أبدت بعض القوى الدولية، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مواقف متوازنة في البداية، لكنها تطورت تدريجياً إلى دعمٍ صريحٍ للمطالب الشعبية بضرورة التحول السياسي وتلبية تطلعات الجماهير، ففي خطابه الشهير بتاريخ 1 فبراير 2011، دعا الرئيس الأمريكي باراك أوباما السلطات المصرية إلى البدء الفوري بانتقال منظم وسلمي نحو الديمقراطية، ما عُدّ رسالة ضغط واضحة تجاه النظام المصري، كما لعبت منظمات حقوق الإنسان الدولية ووسائل الإعلام الغربية دوراً داعماً في توثيق الانتهاكات وتوسيع نطاق الاهتمام الدولي بالوضع المصري، الأمر الذي رفع من تكلفة استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين، وحدّ من هامش المناورة الأمنية للنظام.

2- الدعم المؤسسي الدولي لمرحلة الانتقال

بعد تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك، سارعت المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك الاتحاد الأوروبي، إلى تقديم برامج

(1) قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي، & عثمان، عثمان. (2012)، مرجع سابق، ص 179.

دعم اقتصادي وسياسي مشروطة بإجراء إصلاحات ديمقراطية وهيكلية، وقد تمثل ذلك في تخصيص مبالغ لدعم الميزانية المصرية، وتمويل مشاريع التنمية، وتقديم المشورة الفنية في مجالات العدالة الانتقالية، والحوكمة، وتنظيم الانتخابات.⁽¹⁾ كما أن انخراط مصر في برامج سياسة الجوار الأوروبية بعد الثورة عزز من التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الذي ربط دعمه بمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد أشار تقرير المفوضية الأوروبية عام 2013 إلى أن التحول الديمقراطي في مصر يُعد أساسًا لاستمرار الشراكة، وهو ما يعكس وجود رغبة دولية حقيقية في مرافقة المسار الانتقالي.

3- التأثير الإقليمي المتفاوت

على المستوى الإقليمي، اختلفت مواقف الدول العربية من الحراك المصري، حيث أبدت بعض القوى الخليجية (مثل قطر في البداية) دعمًا واضحًا للتحول الديمقراطي، من خلال تمويل مشاريع سياسية وإعلامية دعمت الفاعلين الجدد في المشهد السياسي المصري، لا سيما الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية، بينما تبنت دول أخرى موقفًا حذرًا أو معارضًا خشية انتقال العدوى إلى الداخل. وقد مثل هذا الانقسام الإقليمي مصدرًا لتعزيز فرص التعددية في بدايات المرحلة الانتقالية، إذ وجد الفاعلون الجدد دعمًا سياسيًا وماديًا مكنهم من المشاركة في العملية السياسية، وإن كانت هذه التدخلات لاحقًا سببًا في تعميق الاستقطاب السياسي.

4- حدود التأثير الخارجي

رغم الدور الملحوظ للقوى الدولية والإقليمية في دعم التحول الديمقراطي، إلا أن تأثيرها ظل محدودًا بالقيود السيادية وبنية النظام المصري نفسه، فقد أظهرت الأحداث اللاحقة أن الدعم الخارجي لا يكفي لضمان استدامة الديمقراطية دون وجود إرادة داخلية حقيقية وتوازن قوى يسمح بإعادة بناء المؤسسات، بل إن بعض

(1) Khader, B. (2013)، The European Union and the Arab world: From the Rome Treaty to the "Arab Spring", p. 36.

التحليلات رأت أن الضغوط الخارجية ساهمت أحياناً في إحداث رد فعل عكسي من قبل المؤسسة العسكرية، التي رأت في هذه الضغوط تهديداً للسيادة الوطنية، ما عزز لاحقاً عودة القبضة الأمنية تحت ذرائع مكافحة التدخل الخارجي⁽¹⁾.

في المحصلة، يُعد العامل الدولي والإقليمي من العناصر التي ساهمت في تهيئة البيئة السياسية المصرية للتحويل الديمقراطي، لا سيما خلال الفترة 2011-2012، لكنه لم يكن حاسماً بمفرده، بل تضافر مع الحراك الداخلي والضغوط الاجتماعية والسياسية، ليشكّل أحد أسباب انطلاق التحويل، دون أن يضمن استمراره.

رابعاً- دور الأحزاب والقوى المدنية في مرحلة ما بعد الثورة

شكّل انفتاح الساحة السياسية في مصر عقب تنحي الرئيس حسني مبارك في فبراير 2011 فرصة تاريخية أمام الأحزاب السياسية والقوى المدنية لإعادة التوقيع، والمشاركة في صياغة ملامح المرحلة الانتقالية، ومع رفع القيود التي كانت مفروضة على العمل الحزبي، عرفت البلاد طفرة غير مسبوقة في تأسيس الأحزاب، بلغ عددها أكثر من مئة حزب خلال العام الأول بعد الثورة، معظمها تأسس بمرجعية مدنية أو دينية أو شبابية، وقد ساهم هذا الزخم في تعزيز التعددية السياسية ظاهرياً، ما اعتُبر آنذاك أحد مؤشرات التحويل الديمقراطي.

1- إعادة التوقيع والاندماج في المجال السياسي

مع انهيار المنظومة السلطوية القديمة، وجد العديد من الفاعلين المدنيين، سواء من الأحزاب التاريخية أو من المبادرات الشبابية، أنفسهم أمام فرصة للمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية، وقد لعبت بعض الأحزاب، مثل حزب الوفد والتجمع، دوراً

(1) بيومي، علاء. (2019)، المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية،

Arab Policy (Siyasat Arabiya)، (36)، ص 95.

في تشكيل رؤى سياسية بديلة، فيما برزت قوى جديدة كحزب المصريين الأحرار والتيار الشعبي، كما تشكلت تحالفات سياسية متنوعة، مثل الكتلة المصرية والتحالف الديمقراطي، بهدف التنافس في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد الثورة وقد انعكس هذا الانخراط على نسب المشاركة المرتفعة في أولى الانتخابات التشريعية، والتي تجاوزت 60% من المسجلين، ما دلّ على عودة الثقة النسبية في جدوى العملية السياسية، وبداية انخراط شرائح واسعة من الشعب، خصوصاً الشباب، في الحراك السياسي المؤسسي بدلاً من الشارع.⁽¹⁾

2- المساهمة في بلورة الأطر الدستورية

شاركت القوى السياسية والمدنية، عبر ممثليها في لجنة الخمسين (2012)، في صياغة بعض ملامح الدستور الجديد، حيث طرحت رؤى متنوعة تتعلق بتحديد طبيعة النظام السياسي، والفصل بين السلطات، وضمان الحريات العامة، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، وقد أكدت تقارير المراقبة الوطنية والدولية أن النقاشات الدستورية مثّلت لحظة تأسيسية مهمة، رغم التفاوت في تمثيل القوى المختلفة، وهي مؤشر على المسار الديمقراطي⁽²⁾.

3- أوجه القصور البنيوي والسياسي

ورغم هذا الحضور الظاهري، إلا أن أداء معظم الأحزاب المدنية اتسم بالضعف التنظيمي والانقسام المفرط، حيث غابت الرؤية الموحدة إزاء القضايا الأساسية للمرحلة، مثل العلاقة بين الدين والدولة، دور المؤسسة العسكرية، وشكل النظام السياسي، كما افتقدت العديد من الأحزاب إلى قواعد شعبية حقيقية، واكتفت

(1) Khader, B. (2013)، P. 44.

(2) بشارة، عزمي، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2016)، ثورة مصر (الجزء الأول): من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير (Vol. 1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 42.

بالتمثيل الإعلامي أو النخبوي، ما قلل من قدرتها على التأثير الفعلي في مجريات الأحداث.

وقد رصدت دراسة ميدانية أجراها مركز دعم التحول الديمقراطي أن 72% من الأحزاب المدنية التي تأسست بعد الثورة لم تكن تملك برنامجًا سياسيًا واضحًا، وأن 60% منها تقتصر إلى بنية تنظيمية فاعلة على المستوى المحلي⁽¹⁾.

4- إخفاق القوى المدنية في مواجهة الاستقطاب

أحد أبرز التحديات التي واجهت الأحزاب المدنية تمثل في عجزها عن تقديم بديل توافقي في ظل تصاعد الاستقطاب بين التيارات الإسلامية والعلمانية، ففي الوقت الذي احتل فيه الإسلاميون مساحة كبيرة من الساحة السياسية (مثل حزب الحرية والعدالة)، لم تتمكن القوى المدنية من بناء جبهة موحدة قادرة على منافسته ديمقراطيًا أو طرح مشروع جامع يتجاوز الخلافات الأيديولوجية.

وقد ساهم هذا الضعف في تسريع انقسام المشهد السياسي، وإعادة فتح المجال أمام تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، مستفيدةً من حالة الفوضى التنظيمية والانقسام المدني.

5- التقييم العام للدور المدني

رغم ما سبق، لا يمكن إنكار أن الأحزاب والقوى المدنية ساهمت في تعزيز فكرة التعددية والانخراط المؤسسي، وأسهمت في بلورة خطاب ديمقراطي، وإن كان محدود التأثير، ويُعد وجودها، حتى وإن كان هشًا، عنصرًا ضروريًا لأي تجربة

(1) مركز دعم التحول الديمقراطي. (2011). 'Political Parties and Public Opinion in Egypt'، مسترجع من

<https://gpgovernance.net/wp-content/uploads/2021/02/Pol-Part-and-Public-Opinion-in-Egypt-final-EN.pdf>، ص 21.

ديمقراطية ناشئة، كما أنها ساهمت في نشر مفاهيم مثل المواطنة والتمثيل وتداول السلطة، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي.

إجمالاً، شكّلت القوى المدنية بعد الثورة أحد الروافد الأساسية في دفع مسار التحول الديمقراطي، لكنها عانت من مشكلات بنيوية وسياقية حالت دون قيامها بدور مركزي في قيادة المرحلة، ما جعل أثرها سياسياً أقل من المتوقع مقارنة بزخم اللحظة الثورية.

المطلب الثاني: المعوّقات البنيوية والسياسية أمام التحول الديمقراطي في مصر

رغم الزخم الذي رافق انطلاق مسار التحول الديمقراطي في مصر عقب ثورة يناير 2011، إلا أن هذا المسار سرعان ما واجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية التي أعاقَت استمراريته وأفضت إلى تراجعَات واضحة في بنية النظام السياسي، وقد تنوعت هذه المعوّقات بين أدوار المؤسسات العسكرية، والانقسامات السياسية الحادة، وضعف بنية الأحزاب، فضلاً عن هشاشة الثقافة الديمقراطية، ويهدف هذا المطلب إلى تحليل أبرز هذه المعوّقات من خلال أربعة محاور تعكس طبيعة العوامل التي حدّت من قدرة مصر على الانتقال الديمقراطي الفعلي.⁽¹⁾

أولاً- هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية

تمثّل المؤسسة العسكرية في مصر أحد أبرز الفاعلين التاريخيين في بنية النظام السياسي، وقد احتفظت بدور محوري منذ سقوط النظام الملكي عام 1952، ورغم ما أفرزته ثورة يناير 2011 من زخم جماهيري للمطالبة بتحوّل ديمقراطي، فإن تدخل الجيش في المشهد السياسي سرعان ما أعاد تشكيل ملامح السلطة بشكل يعكس استمرارية النمط السلطوي، لا قطيعة معه، فقد حافظت المؤسسة العسكرية

(1) قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي، & عثمان، عثمان. (2012)، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" مرجع سابق، ص 170.

على موقعها كضامن للنظام العام، لا كطرف محايد في العملية السياسية، وهو ما أسهم في تقويض التحول الديمقراطي الناشئ.

1- دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية

بعد تنحي الرئيس حسني مبارك، تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد بموجب المادة 84 من الدستور المصري آنذاك، ما مثل إعادة تموقع مباشر للجيش في السلطة التنفيذية، وقد أعلن الجيش التزامه بإدارة مرحلة انتقالية تقود إلى تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة، غير أن جملة من القرارات السياسية والإدارية التي اتخذها، ومنها إصدار الإعلان الدستوري المكمل في يونيو 2012، أثارت جدلاً واسعاً حول حدود تدخله في الحياة السياسية وصياغة المشهد الانتقالي⁽¹⁾.

2- تدخل الجيش في ضبط نتائج التحول الديمقراطي

أبرز ما شكّل انعطافة حاسمة في مسار التحول الديمقراطي تمثل في إزاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي في 3 يوليو 2013، عبر بيان عسكري ألقاه وزير الدفاع آنذاك، عبد الفتاح السيسي، ما مثل إجهاضاً مباشراً للمسار الديمقراطي الوليد، حتى وإن كان مدعوماً آنذاك بقطاعات واسعة من الشعب، وقد برّرت المؤسسة العسكرية هذا التدخل بضرورة الاستجابة للمطالب الشعبية، غير أن الطريقة التي تم بها عزله، وما تلاها من فرض حالة الطوارئ وملاحقة المعارضين، عكست عودة واضحة إلى نمط حكم مركزي تقوده المؤسسة العسكرية، ولو بشكل غير مباشر.

تشير دراسات عدة أبرزها دراسة سليمان هاني والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015) المعنونة بـ العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، إلى أن تدخل الجيش في الحياة السياسية

(1) سليمان، هاني، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2015) ، العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 143.

بعد 2013 أدى إلى تآكل مكتسبات ثورة يناير، مع تراجع كبير في مساحات الحريات العامة وسيطرة المؤسسة العسكرية على مراكز القرار، وتبرز الدراسة كيف أثرت هذه الهيمنة على مسار التحول الديمقراطي وتقلص مساحة الحريات المدنية.⁽¹⁾

3- التداخل المؤسسي بين المدني والعسكري

شهدت مصر بعد 2013 توجّهاً واضحاً نحو إعادة إنتاج النخبة الحاكمة من داخل المؤسسة العسكرية، حيث تولّى عدد كبير من العسكريين المتقاعدين أو العاملين مناصب تنفيذية في الوزارات، المحافظات، والشركات القابضة، ما أضعف من استقلالية القرار المدني، وأعاد إنتاج بنية السلطة القائمة على المركزية والتراتبية، كما تمت دسترة امتيازات المؤسسة العسكرية في دستور 2014، بما في ذلك حقها في الموافقة على تعيين وزير الدفاع، وضمان استقلالية موازنتها عن الرقابة البرلمانية، وهو ما مثّل تقنياً للهيمنة السياسية والعسكرية في آن واحد، وألغى عملياً فكرة الرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة⁽²⁾.

4- انعكاسات الهيمنة العسكرية على البيئة السياسية

أدت هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي إلى تقليص مساحات العمل المدني والسياسي المستقل، وإضعاف دور الأحزاب، وتقييد الإعلام، وملاحقة المعارضين السياسيين، ما خلق بيئة غير مواتية لتطور ديمقراطي مستقر، كما ساهمت هذه الهيمنة في إعادة تشكيل الحياة السياسية وفق اعتبارات أمنية، وليس وفق منطق التداول السلمي للسلطة، مما أعاق نشوء مؤسسات تشريعية وتنفيذية قادرة على العمل باستقلالية.

(1) سليمان، هاني، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2015)، مرجع سابق، ص 145.

(2) سليمان، هاني، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2015)، المرجع نفسه، ص 159.

يمكن القول إن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بعد الثورة لم يكن مجرد عامل طارئ، بل كان امتداداً لمنظومة متجذرة في بنية الدولة، إلا أن ما جعل هذا التدخل معيقاً للتحوّل الديمقراطي هو تحوّلُهُ إلى سيطرة منهجية ومستمرة، طغت على كل ما تبقى من مكتسبات سياسية، وأعادت ترسيخ معادلة الحكم الأحادي، ومن هنا، تُعد هيمنة المؤسسة العسكرية إحدى أبرز المعوقات البنيوية التي منعت ترسيخ الديمقراطية في الحالة المصرية. (1)

ثانياً- ضعف بنية الأحزاب السياسية والانقسام الداخلي

يُعد ضعف الأحزاب السياسية المصرية أحد أبرز المعوقات البنيوية التي حالت دون إرساء نظام ديمقراطي فعّال بعد ثورة يناير 2011، فعلى الرغم من اتساع هامش الحرية الحزبية نسبياً عقب سقوط النظام السابق، إلا أن الواقع كشف عن هشاشة البنية التنظيمية لمعظم الأحزاب، وافتقارها إلى الرؤية الاستراتيجية والامتداد المجتمعي، فضلاً عن تفشي الانقسام الداخلي والصراعات القيادية، مما أعاق قدرتها على قيادة عملية التحوّل الديمقراطي أو حتى حماية مكتسباته.

1- خلل الهيكلة التنظيمية للأحزاب

تفتقر غالبية الأحزاب المصرية إلى هياكل تنظيمية متماسكة تسمح بانتقال القيادة بشكل مؤسسي وديمقراطي، كما أن أغلبها يتمحور حول شخصيات مؤسّسة وليس حول برامج سياسية واضحة، وقد كشفت تقارير صادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات أن ما يقارب 65% من الأحزاب المُقيدة رسمياً في مصر بين عامي 2011 و2013 لم تعقد مؤتمراتها العامة أو تُحدّث لوائحها التنظيمية (2).

(1) جمال، محمود. (2017)، نشر الجيش وأمن مصر القومي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 180.

(2) جمال، محمود. (2017)، نشر الجيش وأمن مصر القومي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ص 6.

هذا الخلل التنظيمي انعكس على أداء هذه الأحزاب في الانتخابات البرلمانية، إذ عجزت معظمها عن تشكيل قواعد انتخابية فعّالة أو تقديم مرشحين قادرين على التعبير عن توجهات جماهيرية واضحة، ما جعلها رهينة التحالفات الوقتية أو الذوبان في كتل سياسية غير متجانسة.

2- غياب الرؤية السياسية الجامعة

عانت الأحزاب المدنية بشكل خاص من غياب الرؤية المشتركة حول طبيعة المرحلة الانتقالية، وطبيعة العلاقة مع الإسلاميين، ودور المؤسسة العسكرية، وشكل النظام السياسي المنشود، هذا الغياب للرؤية التوافقية أدّى إلى تشظي المواقف، وفقدان القدرة على بناء خطاب سياسي قادر على تعبئة الجماهير أو فرض التوازن مع القوى الأخرى، وقد خلصت دراسة أجراها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات إلى أن أكثر من 70% من الأحزاب التي شاركت في انتخابات 2011 لم تكن تملك برامج مفصلة حول القضايا الاقتصادية أو العلاقات المدنية-العسكرية أو العدالة الانتقالية، مما جعلها عاجزة عن تقديم بديل حقيقي⁽¹⁾.

3- الانقسامات القيادية والصراعات الداخلية

شهدت عدة أحزاب مدنية صراعات قيادية علنية وصلت في بعض الحالات إلى المحاكم، كما في حالة حزب المصريين الأحرار، الذي انقسم إلى جناحين متصارعين في 2016، كما انسحب عدد من الشخصيات البارزة من أحزاب أخرى احتجاجاً على غياب الديمقراطية الداخلية أو الانفراد بالقرار من قبل القيادة، وهو ما أضعف ثقة الجمهور في جدوى العمل الحزبي، هذه الانقسامات عطّلت إمكانيات التكتل المدني أمام الهيمنة العسكرية أو الصعود الإسلامي، وخلقت صورة سلبية عن

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011)، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 137.

الحياة الحزبية برمتها، ما أدى إلى عزوف قطاعات واسعة من الشباب عن الانخراط في الأحزاب أو حتى التعاطف معها.

4- ضعف الحضور المجتمعي والامتداد الجغرافي

غابت عن الأحزاب السياسية القدرة على التمدد الفعلي في الأقاليم والمناطق الريفية، إذ ظلّ معظم نشاطها مركّزاً في العاصمة والمدن الكبرى، وقد أظهرت بيانات اللجنة العليا للانتخابات أن أكثر من 80% من مقار الأحزاب السياسية تقع في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية، وهو ما يعكس محدودية التفاعل مع قواعد شعبية واسعة، وقد انعكس هذا الضعف الميداني في محدودية الحشد، والانفصال عن أولويات الفئات المهمّشة والريفية، التي كانت الأكثر تضرراً من السياسات التنموية السابقة، ما أضعف قدرة الأحزاب على أن تكون أدوات حقيقية للتمثيل السياسي والمجتمعي.⁽¹⁾

5- أثر التهميش المؤسسي والتشريعي

رغم انفتاح المجال السياسي نسبياً بعد الثورة، فإن غياب إطار قانوني متماسك ينظم العمل الحزبي بشكل عادل ساهم في تهميش الأحزاب، سواء عبر قوانين الانتخابات التي همّشت الأحزاب الصغيرة، أو من خلال الرقابة الأمنية غير المباشرة، والتضييق الإعلامي، ما أضعف فرص تطورها المؤسسي.

إن ضعف بنية الأحزاب السياسية في مصر لم يكن نتيجة لحظية للمرحلة الانتقالية، بل هو امتداد لعقود من التقييد السياسي والإقصاء المنهجي للمجتمع المدني، لكن في السياق ما بعد 2011، تحوّل هذا الضعف إلى أحد أبرز معوقات التحول الديمقراطي، إذ حالت البنية الهشة والانقسامات العميقة دون قدرة الأحزاب

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2011)، المرجع نفسه، ص 151.

على استثمار اللحظة الانتقالية لصالح ترسيخ مبادئ التعددية وتداول السلطة، تاركةً الساحة مفتوحة أمام الفاعلين غير المدنيين، وعلى رأسهم المؤسسة العسكرية.

ثالثاً - الاستقطاب الأيديولوجي وفشل التوافق الوطني

شهدت الساحة السياسية المصرية عقب ثورة يناير 2011 حالة من الاستقطاب الحاد بين مختلف التيارات السياسية، لاسيما بين القوى الإسلامية والقوى المدنية، ما انعكس سلباً على فرص تحقيق توافق وطني شامل يمكن أن يُسهم في بناء نظام ديمقراطي مستقر، وقد تجاوز هذا الاستقطاب حدود التنافس السياسي المشروع، ليأخذ طابعاً أيديولوجياً حاداً، مزّق وحدة الحراك الثوري، وفتح الباب أمام التدخلات المؤسسية، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، لتعيد السيطرة على مفاصل الحياة السياسية.⁽¹⁾

1- أسباب الاستقطاب الحاد بعد الثورة

تعود جذور الاستقطاب السياسي بعد الثورة إلى غياب اتفاق مسبق بين القوى الفاعلة على شكل المرحلة الانتقالية وآليات إدارتها، وهو ما جعل كل طرف يسعى لفرض رؤيته الأحادية، بعيداً عن التوافق أو الشراكة، وقد تعمق هذا الاستقطاب نتيجة للصراع بين مشروعية الثورة ومشروعية الصندوق، حيث رأت بعض القوى المدنية أن الانتخابات المبكرة منحت أفضلية غير متوازنة للإسلاميين الذين كانوا الأكثر تنظيماً، فيما اعتبر الإسلاميون أن لديهم تفويضاً شعبياً لممارسة السلطة دون الحاجة إلى توافقات جديدة.

كما ساهمت وسائل الإعلام في تأجيج خطاب التخوين والإقصاء المتبادل، حيث وُصفت القوى الإسلامية بأنها تسعى لإقامة دولة دينية استبدادية، في حين وُصفت القوى المدنية بأنها مرتبطة بأجندات خارجية أو تسعى لإفشال الثورة، وقد

(1) الحبيب، سهيل، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 114.

أدى هذا إلى تراجع الثقة المتبادلة، وفشل محاولات الحوار السياسي التي رُعت في أكثر من مناسبة، سواء من قبل رئاسة الجمهورية أو جهات خارجية.

2- انعكاسات الاستقطاب على مؤسسات المرحلة الانتقالية

أثر الاستقطاب سلبيًا على أداء المؤسسات الانتقالية، وأبرزها الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور، والتي شابتها انسحابات متكررة من قبل ممثلي القوى المدنية والكنائس، بسبب ما اعتبروه سيطرة أحادية من تيار الإسلام السياسي على مجريات النقاش⁽¹⁾، وقد أفضى ذلك إلى إصدار دستور 2012 في ظل مقاطعة قوى رئيسية، ما أفقد الوثيقة الدستورية عنصر الإجماع الوطني.

كذلك اتسمت الحياة البرلمانية المنتخبة عقب الثورة بحالة من الانقسام الحاد، وغابت عنها مشاريع تشريعية توافقية، حيث ركزت الكتل السياسية على مواجهة خصومها أكثر من البناء المؤسسي، ما أدى إلى ضعف الأداء التشريعي وخلق بيئة مشوشة عززت من إحباط الشارع المصري، ومهدت لتأييد قطاعات واسعة لفكرة الحسم المؤسسي من قبل المؤسسة العسكرية لاحقًا.

3- غياب آليات التفاوض وحل النزاعات السياسية

افتقرت القوى السياسية بعد الثورة إلى قنوات دائمة ومنظمة للتفاوض السياسي، كما غاب وجود آليات مستقلة للوساطة أو إدارة الخلافات السياسية، ما جعل الخلافات تأخذ طابعًا صفيًا، ينتهي بإقصاء أحد الأطراف أو عزله عن العملية السياسية، وقد تجسّد هذا الفشل بوضوح في أزمة الإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس محمد مرسي في نوفمبر 2012، والذي أثار موجة من الاحتجاجات الصاخبة، بدلًا من أن يكون مدخلًا لمعالجة التعثر الدستوري.⁽²⁾

(1) الحبيب، سهيل، & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2014)، مرجع سابق، ص 197.

(2) ماضي، عبد الفتاح. (2020)، عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟ (الطبعة الأولى)، ص 121.

ومع غياب ثقافة الحوار، تحوّلت الساحة السياسية إلى صراع مفتوح، تغذيه حسابات أيديولوجية أكثر من كونه تنافساً على السياسات أو البرامج، كما أن بعض المحاولات الدولية لدعم الحوار، مثل مبادرة الاتحاد الإفريقي في 2013، لم تلقَ استجابة جدية من الأطراف المحلية.

4- أثر فشل التوافق على مسار التحول الديمقراطي

أدى فشل القوى السياسية في تحقيق حد أدنى من التوافق الوطني إلى انهيار الحاضنة السياسية للانتقال الديمقراطي، وتراجع الشرعية المجتمعية للمؤسسات المنتخبة، كما مهد الطريق لعودة الحكم السلطوي تحت مبررات استعادة الاستقرار ومكافحة الإرهاب وحماية الدولة، كما ساهم هذا الفشل في انقسام المجتمع نفسه بين معسكرات متناحرة، ما أضعف مناعة المجال العام، وأفقدته القدرة على احتضان عملية سياسية ديمقراطية طويلة المدى.

وقد أشارت دراسة صادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية إلى أن الاستقطاب الأيديولوجي بعد 2011 كان العامل الأكثر تأثيراً في فشل التحول الديمقراطي، وأنه أدى إلى تفريغ المكتسبات السياسية من مضمونها، وتبرير التدخلات الأمنية والعسكرية⁽¹⁾.

تكشف تجربة مصر بعد الثورة أن غياب ثقافة التوافق، وتضخم النزعة الإقصائية، وانعدام الثقة بين القوى السياسية، شكّلت أرضية خصبة لفشل التحول الديمقراطي، فقد حال الاستقطاب دون بناء عقد اجتماعي جديد، وأدى إلى تشطي المشهد السياسي، ما أفقد الثورة أحد أهم مرتكزاتها: الوحدة في مواجهة الاستبداد، وحوّل المسار من بناء الدولة المدنية إلى إعادة إنتاج السلطوية بمبررات جديدة.

(1) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2016)، التحول الديمقراطي في مصر: الفرص والإخفاقات، القاهرة: سلسلة دراسات مصرية، ص 44.

رابعاً- هشاشة الثقافة الديمقراطية وضعف الوعي الشعبي

يُعد غياب الثقافة الديمقراطية وضعف الوعي الشعبي بمفاهيم المشاركة السياسية والتعددية من أبرز المعوّقات غير المؤسسية التي واجهت مسار التحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 2011، فبينما يُفترض أن يكون التحول الديمقراطي عملية مجتمعية تتطلب مشاركة شعبية واسعة ووعياً بالقيم الديمقراطية، فإن الواقع المصري عكس استمراراً لتقاليد سياسية ترسّخت خلال العقود الاستبدادية، قائمة على المركزية، وتقديس السلطة، والتعامل مع الدولة باعتبارها كياناً فوق المجتمع.

1- الإرث التاريخي في تشكيل السلوك السياسي

ساهمت عقود من الحكم السلطوي بدءاً من عهد عبد الناصر مروراً بالسادات ومبارك، في ترسيخ ثقافة الخضوع السياسي والتهميش الشعبي، فقد اعتمدت الدولة على سياسات أمنية وتعليمية وإعلامية هدفت إلى إنتاج مواطن غير مُطالب، بل تابع، وتمت قولبة مفهوم المشاركة ليقصر على التصويت في الانتخابات دون وعي بمضمون التعددية أو مساءلة السلطة⁽¹⁾.

وقد أفرز هذا الإرث مجتمعاً يعاني من ضعف الثقة بالمؤسسات العامة، وانعدام الممارسة الديمقراطية في المستويات الدنيا (الأسرية، التعليمية، النقابية)، مما انعكس على غياب المطالبات الشعبية الفاعلة بإصلاحات حقيقية بعد الثورة، وترك الساحة السياسية رهينة للنخب المتصارعة.

2- ضعف التربية السياسية والتنشئة الديمقراطية

افتقر النظام التعليمي المصري إلى أي مقاربة تزرع قيم الديمقراطية والمواطنة الفاعلة، كما أن الإعلام الرسمي لعقود طويلة رَوّج لنموذج الدولة المركزية القائدة، وغدّى ثقافة الزعيم، مما ساهم في غياب الوعي النقدي لدى فئات واسعة من المجتمع، وخصوصاً في الأرياف والمناطق الفقيرة، وقد أشارت دراسة أجرتها المبادرة

(1) ماضي، عبد الفتاح. (2020)، مرجع سابق، ص 78.

المصرية للحقوق الشخصية في عام 2013 إلى أن 61% من المستجوبين لا يعرفون الفرق بين السلطات الثلاث في الدولة، بينما اعتبر 48% أن الرئيس يجب أن يُمنح صلاحيات مطلقة لأنه أدرك بشؤون الحكم هذه المؤشرات تُظهر حجم الفجوة في الوعي السياسي، وهو ما انعكس على ضعف الضغط الشعبي في مواجهة الانحرافات السلطوية بعد الثورة.⁽¹⁾

3- اختزال الديمقراطية في أداة الاقتراع

رُوج بعد الثورة لمفهوم الديمقراطية باعتباره مجرد آلية انتخابية لا تتطلب منظومة قيمية مصاحبة، ما أدى إلى تقليص مفهوم التحول الديمقراطي إلى التصويت، دون إدراك لأهمية الفصل بين السلطات، وضمان الحريات، وتداول السلطة، ومساءلة الحكومة، هذا الفهم القاصر للديمقراطية مكّن أطرافاً سياسية من استخدام الأدوات الانتخابية لإضفاء شرعية شكلية على مشاريع سلطوية أو إقصائية. كما أن شرائح من المواطنين أعادت إنتاج الخطاب الاستبدادي تحت ذرائع الأمن والاستقرار أو الحفاظ على هيبة الدولة، وهو ما مكّن السلطات من استعادة السيطرة دون مقاومة مجتمعية واسعة، نتيجة غياب وعي حقيقي بأهمية الحريات والحقوق في بناء دولة القانون.

4- غياب الثقافة التنظيمية وضعف المبادرة الشعبية

أحد مظاهر هشاشة الثقافة الديمقراطية في مصر تمثل في ضعف المبادرات الشعبية والمجتمع المدني خارج الأطر الرسمية، فقد ظلّ العمل التطوعي والتنظيمي محصوراً في جمعيات أهلية خدمية، دون تطور إلى حركات ضغط أو منصات رقابة مستقلة، كما غابت الثقافة النقابية التعددية، واستمرّت النقابات المهنية والعمالية في

(1) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. (2013)، دراسة استطلاعية حول الوعي السياسي والدستوري في مصر، القاهرة: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ص 34.

تبعيتها للسلطة التنفيذية، وهو ما أعاق تشكيل قاعدة اجتماعية ضاغطة تدفع باتجاه الإصلاحات السياسية.⁽¹⁾

تشير التجربة المصرية بوضوح إلى أن التحول الديمقراطي لا يتحقق فقط بوجود انتخابات أو نصوص دستورية، بل يتطلب بنية ثقافية مجتمعية قائمة على الوعي، والمساءلة، ومقاومة التسلط، إلا أن هشاشة هذه الثقافة في السياق المصري جعلت الديمقراطية مشروعًا نخبويًا غير متجذر شعبياً، ما سهل التراجع عنه دون مقاومة حقيقية من المجتمع، وبهذا، يُعد غياب الثقافة الديمقراطية أحد المعوقات العميقة التي حالت دون نجاح تجربة التحول في مصر

(1) ماضي، عبد الفتاح. (2020)، مرجع سابق، ص 81.

المبحث الثاني:

خصوصية مسار التحول الديمقراطي في تونس بين عناصر النجاح وأسباب التعثر

تُعد التجربة التونسية من أكثر تجارب التحول الديمقراطي تمايزاً ضمن دول الربيع العربي، إذ نجحت إلى حد كبير في تفادي الانزلاق نحو العنف أو العودة الكاملة إلى السلطوية، مقارنة بنظيراتها في مصر وليبيا، وقد ساهمت مجموعة من العوامل البنيوية والسياسية في دعم هذا المسار، أبرزها قوة المجتمع المدني، والتقاليد الإصلاحية المتجذرة، ومهارة النخبة في إدارة الاختلاف، ومع ذلك، لم تكن هذه التجربة بمنأى عن التحديات والمعوقات، إذ واجهت الدولة التونسية صعوبات متعددة في ترسيخ المؤسسات الديمقراطية، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين، يتناول الأول العوامل التي ساهمت في تعزيز التحول الديمقراطي، فيما يسلط الثاني الضوء على أبرز المعوقات التي اعترضت مساره⁽¹⁾.

المطلب الأول: العوامل الممهّدة لنجاح مسار التحول الديمقراطي في تونس

مثّلت التجربة التونسية نموذجاً استثنائياً في الانتقال السياسي السلمي ضمن السياق الإقليمي المضطرب، وقد جاءت هذه الخصوصية نتيجة تفاعل مركّب بين عوامل داخلية ساهمت في تهيئة بيئة مناسبة للتحول الديمقراطي، فقد أدى نضج النخبة السياسية، وفاعلية منظمات المجتمع المدني، وتوازن القوى بعد الثورة، إلى

(1) البصراطي، نور. (2021)، مؤثرات البيئة الانتخابية كمحدد للانتقال الديمقراطي: دراسة حالة البرلمان المصري من 2011-2020، مجلة السياسة والاقتصاد، 12(11)، ص 190.

بناء توافقات مرحلية جنّبت البلاد الانزلاق نحو الفوضى أو الهيمنة الأحادية، وفي هذا المطلب، يتم تناول أبرز هذه العوامل التي ساهمت في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

أولاً- قوة المجتمع المدني ودوره في حماية المسار الديمقراطي

لعب المجتمع المدني التونسي دوراً محورياً في مسار التحول الديمقراطي بعد الثورة، حيث شكّل فاعلاً رئيسياً في ضبط التوازن بين القوى السياسية، واحتواء الأزمات، ومنع الانزلاق نحو العنف أو الاستقطاب الحاد، وقد تميزت المنظمات المدنية في تونس بتاريخ طويل من النضال الحقوقي والاجتماعي، مكنها من امتلاك شرعية شعبية، وقدرة تنظيمية عالية، ومصادقية تخولها أداء أدوار الوساطة والرقابة والتوجيه خلال المراحل الانتقالية.

1- الإرث التاريخي لنشاط المجتمع المدني

تميزت تونس منذ استقلالها ببنية مدنية فاعلة، وبرزت فيها منظمات كبرى مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي تأسس عام 1946، وكان له دور في مقاومة الاستعمار، ثم في الدفاع عن الحريات النقابية والعدالة الاجتماعية خلال العهدين البورقيبي والزين العابدين، كذلك ساهمت منظمات مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وجمعية القضاة التونسيين في تعزيز وعي مجتمعي بالحقوق والحريات⁽¹⁾.

هذا الإرث ساعد في تأهيل المجتمع المدني للعب دور فاعل بعد الثورة، ليس بوصفه تابعاً لأي تيار سياسي، بل كطرف مستقل يحظى بثقة الأطراف المختلفة، مما أهله لقيادة مبادرات الحوار الوطني.

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 43.

2- دور الرباعي الراعي للحوار الوطني

في ظل تصاعد التوترات السياسية بعد اغتيال محمد البراهمي في 2013، واحتدام الصراع بين حركة النهضة والقوى المعارضة، تدخل ما يُعرف بالرباعي الراعي للحوار الوطني، والمكوّن من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وهيئة المحامين، ليقود وساطة تاريخية بين الأطراف المتصارعة.⁽¹⁾

أثمر هذا التدخل عن اتفاق شامل على تشكيل حكومة تكنوقراط، وإقرار خريطة طريق لإكمال المرحلة الانتقالية، ما مكّن تونس من تجاوز الانقسام السياسي، وإنهاء الأزمة دون اللجوء إلى العنف أو الانقلابات، وهو ما اعتُبر مثلاً فريداً في المنطقة، وقد حازت هذه المبادرة على جائزة نوبل للسلام عام 2015، تقديرًا لدورها في إنقاذ التحول الديمقراطي⁽²⁾.

3- الرقابة المدنية على المسار الدستوري والانتخابي

اضطلع المجتمع المدني بدور رقابي فاعل على صياغة الدستور وتنظيم الانتخابات، فقد راقبت منظمات محلية عديدة مثل مراقبون وعتيد المسار الانتخابي، وسجّلت انتهاكات، ورفعت توصيات لتعزيز الشفافية، ما عزز من نزاهة العملية وشرعيتها، كما شاركت منظمات المجتمع المدني في تنظيم حملات توعية بحقوق الناخبين، ودعت إلى المشاركة السياسية، وهو ما أسهم في رفع نسب التصويت، وتوسيع قاعدة الشرعية الشعبية للعملية الديمقراطية.

(1) مجموعة مؤلفين. (2022) ، المرجع نفسه، ص 123.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022) ، مرجع سابق، ص 186.

4- الاستقلال عن السلطة السياسية

أحد أسباب فعالية المجتمع المدني التونسي هو استقلاله النسبي عن الدولة والأحزاب السياسية، وقدرته على ممارسة الضغط دون أن يُتهم بالتحيز، فقد حافظت منظماته الكبرى على مسافة واحدة من مختلف القوى، ورفضت استخدام أدواتها لأهداف حزبية، ما منحها ثقة ووزناً تفاوضياً في المحطات الحرجة، هذا الاستقلال مكّنها من لعب دور الوسيط النزيه في أوقات الأزمات، مثل أزمة 2013، أو أثناء مشاورات تشكيل الهيئات الدستورية، ما جعلها صمّام أمان للعملية السياسية.⁽¹⁾

أظهرت التجربة التونسية أن وجود مجتمع مدني قوي، منظم، وفاعل يُعد شرطاً رئيسياً لنجاح التحول الديمقراطي، فقد أثبتت منظمات المجتمع المدني التونسي قدرتها على ملء الفراغات المؤسساتية، وقيادة حوار وطني شامل، وتحصين المسار الانتقالي من الانهيار، كما مكّنت من إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وفق مبادئ المواطنة والمشاركة والمساءلة.

ثانياً- توافق النخبة السياسية وقدرتها على إدارة الخلاف

تميّزت النخبة السياسية التونسية بعد الثورة بقدرة نسبية على تجاوز الانقسامات الأيديولوجية والتاريخية من أجل الحفاظ على وحدة الدولة وضمان الانتقال السلمي للسلطة، وقد برز هذا التوافق في لحظات حرجية من المسار الانتقالي، عندما اختارت القوى الفاعلة تغليب منطق الحوار والتفاوض على منطق الإقصاء والمواجهة، ما ساهم في تجنب البلاد الانزلاق إلى سيناريوهات الفوضى أو الاحتراب الأهلي، كما حدث في دول عربية أخرى.

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، المرجع نفسه، ص 122.

1- تعددية المشهد السياسي بعد الثورة

بعد سقوط نظام بن علي، برزت على الساحة السياسية التونسية قوى متعددة الاتجاهات، من بينها التيارات الإسلامية ممثلة أساسًا في حركة النهضة، والتيارات اليسارية والقومية، إضافة إلى المستقلين والليبراليين، ورغم اختلاف المرجعيات الفكرية لهذه القوى، إلا أنها قبلت في معظمها بالعملية السياسية كإطار مشترك، والتزمت بخيار الصناديق كوسيلة لتداول السلطة⁽¹⁾.

ساهم هذا التعدد في خلق مناخ سياسي تعددي، لم يُقَصَّ طريقًا رئيسيًا، كما ساعد على تطور ديناميكية توافقية بين القوى الكبرى، وخصوصًا بين النهضة ونداء تونس، اللذين مثلاً قطبي الاستقطاب السياسي في البلاد.

2- مرونة حركة النهضة وتقديمها تنازلات استراتيجية

لعبت حركة النهضة، باعتبارها الفاعل الأكثر تنظيمًا بعد الثورة، دورًا حاسمًا في تخفيف حدة التوترات السياسية، إذ اختارت في أكثر من مناسبة تقديم تنازلات استراتيجية حرصًا على وحدة البلاد واستقرارها، فقد أعلنت في يناير 2014 انسحابها من رئاسة الحكومة في سياق الحوار الوطني، وساهمت في تمرير الدستور التوافقي رغم اعتراض قواعدها على بعض بنوده، وأكدت مرارًا التزامها بالديمقراطية والدولة المدنية⁽²⁾.

وقد شكّل هذا السلوك مرونة سياسية غير مألوفة في التجارب الانتقالية، وساعد في نزع فتيل الأزمات المتكررة، كما أعاد ترتيب العلاقة بين التيار الإسلامي والدولة الحديثة ضمن إطار دستوري لا يُقْصَى أحدًا.

(1) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، مرجع سابق، ص 37.

(2) مجموعة مؤلفين، &المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.(2021)، المرجع نفسه، ص 117.

3- تقبل القوى المدنية لمبدأ التعايش السياسي

في المقابل، أبدت العديد من القوى المدنية، وعلى رأسها نداء تونس، استعدادًا لقبول الشراكة مع النهضة، رغم التباعد الأيديولوجي بين الطرفين، فقد دخل الحزبان في تحالف حكومي بعد انتخابات 2014، فيما عُرف بالتوافق الكبير، وهو ما اعتُبر خيارًا براغماتيًا لتجاوز الاستقطاب، وضمان الاستقرار السياسي، وقد اعتبرت شخصيات بارزة من نداء تونس أن مشاركة النهضة في الحكم أفضل من دفعها إلى العمل السري، وهي رؤية واقعية ساهمت في تطبيع الحياة السياسية وتكريس التعددية.

4- تأسيس منطق التوافق الدستوري والمؤسساتي

انتهجت النخبة السياسية منطق الدستور التوافقي بدلًا من الدستور الأغلبية، إذ شاركت مختلف القوى في صياغة دستور 2014، وتم تمريره بأغلبية شبه مطلقة (200 صوت من أصل 216)، ما أضفى عليه شرعية سياسية ومجتمعية واسعة، وقد احتوى الدستور على آليات توازن بين السلطات، وضمانات لحقوق الإنسان، ومبادئ للعدالة الانتقالية، ما عكس روح التوافق السياسي التي سادت مرحلة الصياغة، كما تم تأسيس هيئة دستورية مستقلة للإشراف على الانتخابات، مما عزز الثقة في المسار السياسي، ورسخ الفصل بين مكونات السلطة.⁽¹⁾

يمكن القول إن قدرة النخبة السياسية التونسية على إدارة الخلافات بالحوار والتفاوض والتنازل المشترك، مثلت عاملاً حاسماً في إنجاح التحول الديمقراطي، فقد أدركت هذه النخبة، رغم اختلافها، أن الصراع الصفري سيقود إلى انهيار الدولة،

(1) بن عاشور، عياض. (2018)، الثورة التونسية والانتقال إلى الديمقراطية، تونس: دار محمد علي للنشر؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 111.

فاختارت منطق الشراكة والمصالح العليا، وهو ما ميز التجربة التونسية عن غيرها من التجارب الانتقالية في المنطقة.

ثالثاً- الدعم الخارجي ودور القوى الغربية في تعزيز التحول الديمقراطي

شكّل الدعم الخارجي، ولا سيما من القوى الغربية، أحد العناصر المساعدة في دعم مسار التحول الديمقراطي في تونس، خاصة بعد عام 2011، وقد تميز هذا الدعم بتعدد أبعاده بين السياسي والاقتصادي والتقني، وبتوجهه نحو تعزيز بناء المؤسسات، دعم المجتمع المدني، وتشجيع الحوار الوطني، دون التدخل المباشر في صياغة مخرجات العملية السياسية، على خلاف تجارب أخرى في المنطقة.

1- التزام أوروبي مبكر بدعم الانتقال

منذ الأيام الأولى لسقوط نظام بن علي، عبّرت دول الاتحاد الأوروبي عن دعمها للمطالب الديمقراطية في تونس، وحرصت على تقديم مساعدات مالية وفنية ساعدت في استقرار المرحلة الانتقالية، وقد تم رفع مستوى العلاقات إلى ما يُعرف بالوضع المتقدم عام 2012، مما أتاح لتونس الوصول إلى برامج تمويل واستثمار ودعم إصلاحات في مجالات القضاء والحكم المحلي والتنمية الجهوية.⁽¹⁾ كما لعبت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات دوراً محورياً في تأمين شفافية الانتخابات التأسيسية عام 2011 والانتخابات التشريعية والرئاسية لاحقاً، مما عزز شرعية العملية السياسية محلياً ودولياً.

(1) Del Sarto, R. A. (2016), Normative empire Europe: The European Union, its borderlands, and the 'Arab Spring', JCMS: Journal of Common Market Studies, 54(2), p. 221.

2- الدور الأمريكي الداعم للمؤسسات والحوكمة

انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية بفاعلية في دعم التحول الديمقراطي في تونس من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وبرامج الديمقراطية والحوكمة، وقد تركز الدعم الأمريكي في تمويل المجتمع المدني، وتدريب القضاة والصحفيين، ودعم المؤسسات الرقابية، إضافة إلى مساهمات في إصلاح القطاع الأمني لتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان⁽¹⁾.

في عام 2014، صنّفت الولايات المتحدة تونس كحليف رئيسي خارج الناتو، وهو ما فسخ المجال لمزيد من التعاون الأمني، دون أن يؤثر ذلك على التزام واشنطن بالشروط الديمقراطية في تقديم المساعدات.

3- مشروعية الدعم وتوجيهه نحو الإصلاح الديمقراطي

تميّز الدعم الغربي لتونس بـ مشروعية إيجابية، ركزت على الربط بين المساعدات والإصلاحات الديمقراطية، بخلاف حالات أخرى في المنطقة، فمثلاً، ربط الاتحاد الأوروبي بين تقديم تمويلات للمجتمع المدني ودعم المسار الدستوري، ومراقبة الأداء الحقوقي للدولة.

كما استخدم الغرب أدواته الدبلوماسية لدفع الأطراف السياسية نحو التوافق، خاصة أثناء الأزمة السياسية في 2013، حيث صدرت بيانات دولية تحثّ الأطراف على تبني الحل السلمي والانخراط في الحوار الوطني، ما شكل ضغطاً دولياً معتدلاً وموجّهاً ساعد في إنهاء الأزمة.

(1) Carothers, T., & Youngs, R. (2015)، The complexities of global protests (Vol. 8)، Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace، P. 15.

4- دعم اقتصادي لتخفيف الأعباء الانتقالية

إلى جانب الدعم السياسي والمؤسسي، قدمت الدول الغربية، خصوصًا الاتحاد الأوروبي، مساعدات مالية ضخمة لتونس بعد الثورة، فبين عامي 2011 و2020، بلغت قيمة المساعدات الأوروبية ما يفوق 3 مليار يورو، توزعت بين دعم الميزانية، والمشاريع التنموية، وبرامج الإصلاح، وقد ساعدت هذه الموارد في تجنب الانهيار الاقتصادي الذي كان من شأنه أن يقوّض الاستقرار السياسي يمكن القول إن الدور الغربي في الحالة التونسية كان عاملاً مساعداً لا مهيماً، فقد احترم المانحون الغربيون إلى حد بعيد خصوصية التجربة التونسية، وركزوا على تمكين الفاعلين المحليين من قيادة التحول، مع توفير موارد وآليات دعم لتثبيت المسار، وقد ساهم هذا التوازن في تعزيز استقلالية القرار الوطني من جهة، وتحسين الانتقال من جهة أخرى. (1)

المطلب الثاني: التحديات والمعوقات التي واجهت التحول الديمقراطي في تونس

رغم ما حققته تونس من خطوات مهمة في مسار الانتقال الديمقراطي، إلا أن التجربة لم تخلُ من تحديات بنيوية وسياسية عطّلت استكمال مسار التحول، وأثّرت على استقراره واستدامته، فقد واجهت البلاد مشكلات متراكمة تتعلق بتراجع الأداء الاقتصادي، وتنامي الاضطرابات الاجتماعية، فضلاً عن هشاشة بعض المؤسسات، وتفاقم الخلافات الحزبية، ما أفرز أزمت متكررة طالت منظومة الحكم وأضعفت الثقة الشعبية في العملية الديمقراطية، ويتناول هذا المطلب أبرز هذه المعوقات من خلال محاور رئيسية توضح أبعاد التحدي الذي يواجه النموذج التونسي.

(1) العازمي، شلاش، عبد الله. (2020). هيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان وسير أعماله في النظامين المصري والكويتي. مجلة روح القوانين، 32(91)، ص93.

أولاً- هشاشة الوضع الاقتصادي وتنامي معدلات البطالة

شكّل الوضع الاقتصادي الهش في تونس عقب الثورة أحد أبرز التحديات التي قوضت ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية، وساهمت في تعطيل استكمال مسار التحول السياسي، فقد تراكمت الأزمات الاقتصادية بوتيرة متصاعدة منذ عام 2011، وشملت ارتفاعاً في معدلات البطالة، وتراجعاً في نسب النمو، وتفاقم العجز المالي، مما أدى إلى اتساع فجوة الثقة بين الدولة والمجتمع، وخلق بيئة خصبة للاحتجاجات الشعبية والنزوع نحو خطاب الشعبوية الرافض للمؤسسات⁽¹⁾.

1- تدهور المؤشرات الاقتصادية بعد الثورة

شهدت تونس منذ 2011 تراجعاً لافتاً في مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي ما دون 2% سنوياً خلال العقد الأول من الانتقال الديمقراطي، مقارنة بنحو 4.5% خلال العقد السابق للثورة⁽²⁾، كما ارتفع العجز التجاري وعجز الموازنة بشكل متسارع، في ظل ضعف القدرة التصديرية وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب التوترات السياسية وضعف الاستقرار. وقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الإنفاق العام دون موارد كافية، مما أجبر الحكومات المتعاقبة على اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، وتعاضم بالتالي حجم المديونية، التي وصلت إلى نحو 85% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021، ما قلل من قدرة الدولة على تمويل السياسات الاجتماعية.

(1) Afrobarometer. (2023)، Tunisian's view of economic crisis: The struggle continues، Afrobarometer Dispatch No. 637، P. 1.

(2) البنك المركزي التونسي. (2022)، التقرير السنوي 2021، تونس: البنك المركزي التونسي، ص 47.

2- تفاقم أزمة البطالة وتآكل الأمل لدى الشباب

تعد البطالة من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية في تونس، وخصوصًا بين الشباب وخريجي الجامعات، فقد بلغت نسبة البطالة العامة حوالي 18.4% عام 2020، وارتفعت إلى أكثر من 35% بين الشباب من الفئة العمرية 15-29 عامًا، وهي الفئة ذاتها التي قادت الاحتجاجات الثورية، أدى هذا التدهور إلى إحباط متزايد في صفوف الشباب، حيث شعر كثير منهم أن الديمقراطية لم تحقق أي تحسن في أوضاعهم المعيشية، بل إن الوضع أصبح أكثر هشاشة مقارنة بما كان عليه في عهد النظام السابق، وقد انعكس ذلك في عزوف شرائح واسعة عن المشاركة السياسية والانتخابية، وتنامي الهجرة غير النظامية، وانكفاء قطاعات من الشباب على خطاب معادٍ للسياسة برمتها.⁽¹⁾

3- أثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي

ساهم التدهور الاقتصادي في زعزعة الاستقرار السياسي، حيث لم تتمكن الحكومات المتعاقبة من طرح حلول فاعلة، وواجهت ضغوطًا شعبية ونقابية متواصلة، مما أدى إلى تكرار تغيير الحكومات وتعطل الأداء التشريعي، كما استغلت بعض الأطراف السياسية هذه الأزمات لتقويض خصومها، ما أدى إلى تغليب الحسابات الحزبية على المصالح الوطنية، وخلق مناخ من عدم الاستقرار المؤسسي، وقد أسهمت هذه الظروف في نمو الحنين إلى الأنظمة السلطوية المستقرة اقتصاديًا، ولو نسبيًا، وهو ما استثمرته بعض الخطابات الشعبوية لتبرير تعطيل المؤسسات أو تعديل قواعد اللعبة الديمقراطية.⁽²⁾

(1) البنك الدولي. (2020)، الثورة التي لم تكتمل: جلب الفرص والوظائف الجيدة وثروة أكبر لجميع التونسيين، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، ص 182.

(2) البنك الدولي. (2020)، مرجع سابق، ص 190.

تُظهر التجربة التونسية أن التحول الديمقراطي لا يمكن فصله عن تحقيق نتائج ملموسة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فالفقر، والبطالة، وتراجع القوة الشرائية، كلّها عوامل قوضت ثقة المواطنين في النظام السياسي الجديد، وشكّلت معوّقاً فعلياً لاستكمال البناء الديمقراطي، ومن دون معالجة هذه التحديات البنيوية، تظل المكتسبات السياسية عرضة للتراجع والانحيار.

ثانياً- التجاذبات السياسية بين التيارات الأيديولوجية

بعد أن شكّلت روح التوافق بين التيارات المختلفة ركيزة أساسية لنجاح المرحلة الأولى من الانتقال الديمقراطي في تونس، بدأت تظهر منذ 2014 بوادر تراجع في منسوب الانسجام السياسي، حيث تصاعدت مظاهر التجاذب الأيديولوجي بين التيارات الإسلامية والعلمانية، وبين القوى الثورية والتقليدية، ما أدى إلى إرباك العمل البرلماني وتعطيل عملية الإصلاح السياسي، وأضعف ثقة المواطن في قدرة النظام الديمقراطي على تحقيق الاستقرار.

1- تصاعد الاستقطاب بعد انتخابات 2014

مثّلت انتخابات 2014 نقطة تحول في طبيعة العلاقة بين القوى السياسية، فبعد أن شكّلت حركة النهضة محوراً رئيسياً في الحكومات التوافقية السابقة، جاءت نتائج الانتخابات لتمنح نداء تونس الصدارة، ما أدى إلى دخول الطرفين في تحالف غير متجانس اتسم بالهشاشة والصراع الداخلي، فقد بدأت الخلافات تظهر في القضايا الكبرى مثل علاقة الدين بالدولة، الحريات العامة، والإصلاحات الاقتصادية، ما أدى إلى شلل تشريعي متكرر داخل البرلمان، ورغم أن التحالف استمر شكلياً، إلا أن الثقة بين الطرفين كانت ضعيفة، وانعكس ذلك على الأداء الحكومي وعلى نوعية التشريعات الصادرة، التي اتسمت بالتردد وعدم الحسم في الملفات الحساسة.⁽¹⁾

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 43.

2- عجز النخبة عن بناء تحالفات مستقرة

أدى تصاعد التجاذبات إلى فشل النخب السياسية في بناء تحالفات مستقرة طويلة الأمد، سواء على المستوى الحكومي أو البرلماني، وقد أسهم الانقسام داخل حزب نداء تونس نفسه في إضعاف مركز القرار، بينما وجدت النهضة نفسها أمام معضلة التوفيق بين خطابها التوافقي وضغط قواعدها الداخلية.

كما فشلت محاولات تشكيل جبهات سياسية عريضة قادرة على صياغة مشروع وطني جامع، حيث طغت الحسابات الحزبية والانتخابية الضيقة على منطق الشراكة، وهو ما أفقد المرحلة الانتقالية بوصلتها التوافقية التي ميّزتها في بداياتها.

3- أثر الاستقطاب على مؤسسات الحكم

تأثرت مؤسسات الحكم سلباً بهذه التجاذبات، وخصوصاً البرلمان الذي أصبح ساحة لتبادل الاتهامات وتعطيل الجلسات، وأدى ذلك إلى تراجع منسوب ثقة المواطن في قدرة النواب على تمثيله، كما انعكس هذا الوضع على أداء الحكومة، التي واجهت ضغوطاً من الكتل المتصارعة، ما أعاق تنفيذ السياسات العامة أو إجراء الإصلاحات الضرورية، وفتح المجال أمام تآكل الشرعية السياسية تدريجياً، وقد اعتبرت منظمات المجتمع المدني، ومنها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن التجاذبات الأيديولوجية قد تحوّلت إلى عائق أمام إدارة الدولة، مما يتطلب مراجعة شاملة لطبيعة النظام الحزبي وآليات بناء التوافق⁽¹⁾.

4- ضعف قواعد الديمقراطية التوافقية

برغم نجاح المرحلة الأولى في تكريس الديمقراطية التوافقية، إلا أن غياب ثقافة سياسية ناضجة لدى العديد من الفاعلين الحزبيين، إلى جانب طغيان الطموحات الشخصية، أدى إلى إفراغ التوافق من مضمونه العملي وتحويله إلى مجرد تقاسم للسلطة دون مشروع إصلاحي مشترك، وبدلاً من أن يكون التعدد الأيديولوجي مصدراً للإثراء، تحوّل إلى أداة صراع عطّلت عمل المؤسسات وأفقدت الديمقراطية وظيفتها الجوهرية، يمكن القول إن التجاذبات الأيديولوجية الحادة بين مكونات المشهد

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، مرجع سابق، ص 195.

السياسي التونسي شكّلت أحد أبرز معوّقات استكمال التحول الديمقراطي، خاصة مع غياب القدرة على إدارة الخلاف بشكل مستدام، فبعد أن مثّلت تونس أنموذجاً ناجحاً في بناء توافقات انتقالية، عادت من جديد لتقع في فخ الاستقطاب العميق الذي أضعف مؤسساتها، وعرض مكتسباتها الديمقراطية للخطر.⁽¹⁾

ثالثاً - تراجع فاعلية الدولة وتآكل ثقة المواطنين في المؤسسات

في سياق التحول الديمقراطي، تمثل فاعلية الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات وضمان الأمن والعدالة ركيزة أساسية لترسيخ الثقة بين الحاكم والمحكوم، إلا أن التجربة التونسية بعد الثورة كشفت عن تراجع واضح في الأداء المؤسسي للدولة، سواء على مستوى الإدارة العامة أو الأمن أو القضاء، ما أدى إلى تآكل الثقة الشعبية في جدوى التحول الديمقراطي ومؤسساته، ويُعزى هذا التراجع إلى عدد من العوامل البنوية، أبرزها غياب الاستقرار السياسي، ضعف الحوكمة، والفساد الإداري.

1- غياب الاستقرار السياسي وتكرار تغيير الحكومات

شهدت تونس منذ 2011 تداولاً سريعاً على الحكومات، إذ تعاقبت على رئاسة الحكومة أكثر من عشر شخصيات في أقل من عقد، ما جعل السياسات العامة مرتبكة وقصيرة الأمد، وعطلت تنفيذ الخطط التنموية، ولم تتمكن أي حكومة من وضع برنامج إصلاحى مكتمل، نتيجة الضغوط السياسية والبرلمانية والانقسامات داخل الأحزاب نفسها، وهو ما انعكس على ضعف صورة الدولة أمام المواطنين⁽²⁾.

2- ضعف الإدارة العمومية وتعقّد الإجراءات

تُعد الإدارة التونسية من أكثر القطاعات تضرراً بعد الثورة، إذ ازدادت تعقيداً وبيروقراطية، ما أثر سلباً على مناخ الاستثمار، وساهم في انتشار المحسوبية والزبونية والفساد الصغير، كما أظهرت الدراسات ضعف الكفاءات في المواقع العليا،

(1) مجموعة مؤلفين. (2022)، المرجع نفسه، ص 405.

(2) بن عاشور، عياض. (2018)، مرجع سابق، ص 125.

وتأخرًا في تنفيذ البرامج الحكومية، ما ساهم في تعزيز نظرة المواطن إلى الدولة كمؤسسة غير فاعلة⁽¹⁾.

3- غياب العدالة في تقديم الخدمات العمومية

ساهم ضعف الأداء المؤسسي في غياب العدالة المجالية والاجتماعية، إذ ظلت الفجوة واسعة بين الجهات الساحلية والمناطق الداخلية من حيث البنية التحتية، التعليم، الصحة، وفرص التشغيل، هذا التفاوت الذي كان من أبرز دوافع الثورة، استمر وتعمق في ظل غياب سياسات عمومية حقيقية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ما فجر موجات من الاحتجاجات الدورية، خاصة في الجنوب والوسط الغربي.

4- تآكل الثقة الشعبية في البرلمان والقضاء والأحزاب

مع تنامي الشعور بضعف الدولة، بدأت الثقة في المؤسسات التمثيلية تتآكل تدريجيًا، فوفق استطلاع أجرته مؤسسة سيجما كونسيل عام 2020، فإن أقل من 15% من التونسيين يتقنون بالبرلمان، ونسبة الثقة في الأحزاب السياسية لم تتجاوز 8%، بينما كانت الثقة في مؤسسة القضاء لا تتجاوز 22% وقد عكست هذه الأرقام حالة من الإحباط الجماعي، والشعور بخيبة أمل في نتائج المسار الديمقراطي، ما شكّل بيئة خصبة لخطابات التشكيك في الديمقراطية نفسها.⁽²⁾

أظهرت التجربة التونسية أن غياب الفاعلية المؤسسية للدولة، وتراجع كفاءتها في تلبية تطلعات المواطنين، يشكل تهديدًا جوهريًا للتحول الديمقراطي، فالديمقراطية لا تترسخ فقط عبر الانتخابات والدساتير، بل تحتاج إلى دولة قوية، عادلة، وكفوءة، وحين تغيب هذه المعايير، تصبح العملية الديمقراطية شكلية، ويُعاد إنتاج الاستبداد بمسوّغات جديدة.

(1) United Nations Development Programme (UNDP). (2020)، Public Administration Effectiveness in Tunisia: Challenges and Policy Proposals، New York: UNDP، p. 8.

(2) SIGMA Conseil, & Le Maghreb. (2020)، Baromètre Politique – Décembre 2020، Tunis: SIGMA Conseil, p. 21.

المبحث الثالث:

التحول الديمقراطي في ليبيا بين انهيار الدولة وتعثر المسار السياسي

تميز المسار الليبي بطابع معقد وفريد ضمن تجارب التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، حيث جاءت الثورة عام 2011 في ظل غياب مؤسسات دستورية راسخة، ووسط هشاشة بنيوية عميقة في بنية الدولة والمجتمع، وعلى الرغم من الزخم الشعبي الداعم للتغيير، إلا أن مسار الانتقال تعرّض لعقبات جسيمة، أبرزها الانقسامات الجهوية، وتفكك مؤسسات الدولة، وتدخل الأطراف المسلحة، فضلاً عن التدخلات الخارجية، ويهدف هذا المبحث إلى تحليل العوامل التي دفعت نحو محاولة التحول الديمقراطي في ليبيا، مقابل المعوّقات التي أعاقَت استكمالها، وذلك من خلال مقارنة تحليلية تستند إلى وقائع موثوقة ومعطيات علمية دقيقة.

المطلب الأول: العوامل المحركة لمحاولات التحول الديمقراطي في ليبيا

شهدت ليبيا في عام 2011 انطلاقة ثورية حملت مطالب واضحة بالتغيير السياسي، ووضعت نهاية لأربعة عقود من الحكم الفردي⁽¹⁾، وقد توفرت في تلك المرحلة مجموعة من العوامل التي هيأت الأرضية للمضي نحو مسار ديمقراطي، رغم هشاشة البنية المؤسسية للدولة، شملت هذه العوامل التحركات الشعبية الواسعة، والانكشاف الإعلامي، والدعم الإقليمي والدولي للتحول، إضافة إلى تعطش مجتمعي لنظام سياسي يقوم على المشاركة والعدالة والتداول السلمي للسلطة، وفي هذا المطلب، سيتم تناول أبرز المحفزات التي دفعت نحو هذا المسار في السياق الليبي ما بعد الثورة.

(1) Cole, P., & McQuinn, B. (2015)، Libya's revolution and the international community، London: Hurst & Company, p. 1.

أولاً- انهيار النظام السلطوي وانفتاح المجال السياسي

شكّل انهيار النظام السلطوي في ليبيا عام 2011 أحد المحركات الأساسية لبروز دينامية سياسية جديدة، أفضت إلى انفتاح غير مسبوق في المجال العام، وفتحت الباب أمام مطالب التغيير وإرساء دعائم حكم ديمقراطي، فقد أدى سقوط نظام العقيد النظام السابق، الذي اتسم بطبيعته الشمولية واحتكاره المطلق للسلطة والثروة، إلى خلق فراغ سياسي ومؤسسي أعاد تشكيل معادلة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام القادم.⁽¹⁾

1- ملامح السلطوية في عقد النظام السابق

طوال أربعة عقود، حكم النظام السابق ليبيا عبر منظومة سلطوية استندت إلى الكتاب الأخضر كمرجعية وحيدة، وعبر مؤسسات شعبية شكلية ألغت التعددية السياسية، وأخضعت كل مظاهر التنظيم للمراقبة الصارمة، تم تجريم الأحزاب، وألغيت الدساتير التقليدية، وجرى تفكيك مؤسسات الدولة الحديثة لصالح لجان ثورية موالية، مما جعل النظام شخصانياً بالكامل ومعزولاً عن أي شرعية قانونية أو انتخابية، كما اعتمد النظام على تفتيت المجتمع عبر الخطاب القبلي والتحكم الأمني، ما حال دون نشوء قوى معارضة مؤسسية، وأبقى المجال السياسي مغلقاً بالكامل لعقود طويلة.⁽²⁾

2- انهيار مفاجئ وغياب البديل المؤسسي

عندما اندلعت الثورة في فبراير 2011، لم تكن هناك مؤسسات سياسية جاهزة لقيادة مرحلة ما بعد النظام، فقد أدّى تفكيك مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية خلال

(1) Cole, P., & McQuinn, B. (2015)، P. 35.

(2) Smits, R., Janssen, F., Briscoe, I., & Beswick, T. (2013)، Revolution and its discontents: State, factions and violence in the new Libya، **The Hague: Clingendael Institute**, p. 4.

حكم النظام السابق إلى غياب البنية الحاضنة لأي انتقال ديمقراطي منظم، ورغم ذلك، فإن انهيار النظام أتاح للمرة الأولى منذ الاستقلال فتح المجال العام أمام الفاعلين الجدد، سواء من النخب المهجرة أو من القوى الثورية الصاعدة، وهو ما شكّل بداية لمحاولة إعادة بناء النظام السياسي من القاعدة.

3- تأثير غياب الشرعية التاريخية للنظام المنهار

لم يكن للنظام السابق شرعية مؤسسية أو تعاقدية يمكن أن تدافع عنه بعد اندلاع الثورة، فقد بُني حكمه على مفهوم السلطة الشعبية النظري، دون وجود دستور حقيقي أو تداول على السلطة، هذا ما جعل الانهيار سريعاً وواسعاً، إذ لم تكن هناك قواعد دستورية يمكن أن تُشكل أساساً لاستمراره أو حتى للتفاوض عليه، بخلاف الحالة المصرية أو التونسية التي احتفظت فيها الدولة ببعض مقوماتها المؤسسية بعد الثورة⁽¹⁾.

4- بداية انفتاح سياسي غير منظم

مع سقوط النظام، برزت فجأة مئات الكيانات السياسية والإعلامية والمدنية، في ظل غياب الإطار القانوني الناظم، فظهر تنوع سياسي لافت شمل أحزاباً، وتيارات إسلامية، ومجموعات مدنية، ووجوهاً قبلية، وهو ما أعاد إحياء التطلعات نحو بناء نظام تعددي تشاركي، غير أن هذا الانفتاح غير المنظم سرعان ما اصطدم بواقع الانقسام الأمني والمناطقي، مما أضعف فرص تأسيس ديمقراطية مستقرة، يمكن اعتبار انهيار النظام السلطوي لحظة مفصلية فتحت الباب نظرياً أمام التحول الديمقراطي في ليبيا، إذ مثّل هذا الانهيار شرطاً ضرورياً لكنه غير كافٍ، فغياب الدولة المؤسسية جعل هذا الانفتاح عرضة للفوضى، لكنّه في الوقت نفسه خلق

(1) Smits, R., Janssen, F., Briscoe, I., & Beswick, T. (2013)، P. 10.

مساحة سياسية جديدة لم تكن متاحة طيلة عقود، وهي التي حاولت القوى الفاعلة لاحقًا توظيفها في بناء نموذج حكم بديل.⁽¹⁾

ثانيًا- الرغبة الشعبية في تأسيس نظام تعددي

مع انطلاق الحراك الشعبي في ليبيا خلال فبراير 2011، برزت مطالب واضحة من قبل فئات واسعة من الشعب الليبي بإقامة نظام سياسي تعددي، يتجاوز مرحلة الحكم الفردي ويقوم على مبادئ المشاركة، والمساءلة، والتداول السلمي للسلطة، وقد جسدت هذه الرغبة تعبيرًا مباشرًا عن رفض طويل الأمد للاحتكار السياسي الذي ميّز نظام السابق، وتعكس توفًا جماعيًا لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطن على أسس ديمقراطية.⁽²⁾

1- رفض شعبي واسع للنظام الأحادي

أظهرت الشعارات والهتافات التي رُفعت في مختلف المدن الليبية خلال الثورة، مطالبة صريحة بإنهاء الحكم الفردي، وتأسيس دولة القانون والمؤسسات، تكررت عبارات مثل نريد دستورًا، والشعب يريد انتخابات، ولا للكتاب الأخضر، ما يدل على وعي شعبي متنامٍ برفض النمط الشمولي الذي طبع الحياة السياسية لعقود⁽³⁾، كما أن الفئات التي قادت الحراك، خصوصًا من فئة الشباب، كانت تطرح مفاهيم واضحة تتعلق بالحريات، والعدالة، والتعدد السياسي، في تناقض تام مع النموذج السلطوي السابق.

(1) Cole, P., & McQuinn, B. (2015)، P. 189.

(2) بوغازي، نبيل. (2020)، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، ص 80.

(3) بوغازي، نبيل. (2020)، مرجع سابق، ص 49.

2- صعود الحركات المدنية كأداة تعبير

بعد انهيار النظام، برزت مئات المبادرات والكيانات المدنية المحلية، التي اتخذت من الفضاء المدني أداة للمطالبة بتنظيم الحياة السياسية على أسس تعددية، وتمثل ذلك في تشكيل منظمات معنية بالرقابة على الانتخابات، وحرية الصحافة، وحقوق الإنسان، مما عزز مناخ الانفتاح والتعدد في الرأي، وساهم في تعزيز ثقافة التمثيل والمشاركة لدى فئات من المجتمع، رغم محدودية الخبرة السياسية والتنظيمية آنذاك⁽¹⁾.

3- الانتخابات كترجمة للرغبة الشعبية

شهد عام 2012 أول انتخابات ديمقراطية حرة في ليبيا منذ الاستقلال، حيث تم انتخاب المؤتمر الوطني العام بنسبة مشاركة تجاوزت 60%، في مؤشر واضح على حماس شعبي حقيقي للمشاركة السياسية، وقد عبّرت هذه الانتخابات عن رغبة المواطنين في تحديد مصيرهم السياسي، واختيار ممثليهم، بعيداً عن هيمنة السلطة المركزية التي كانت سائدة، رغم أن هذه الرغبة اصطدمت لاحقاً بواقع الانقسام السياسي والمؤسسي⁽²⁾.

4- ارتباط الرغبة بالتجربة المقارنة

كان للحراك الإقليمي في مصر وتونس تأثير مباشر في رفع سقف الطموحات السياسية لدى الليبيين، خاصة أن الثورات المجاورة دفعت شعوبها للمطالبة بانتخابات وديناميات جديدة، وقد استُحضرت هذه التجارب في الخطاب الثوري الليبي، كأمثلة على إمكانية الانتقال إلى نظم تعددية، رغم الاختلافات في البنية المؤسسية والتاريخ

(1) بوغازي، نبيل. (2020)، المرجع نفسه، ص 60.

(2) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 55.

السياسي بين هذه الدول، جاءت الرغبة الشعبية في بناء نظام تعددي كاستجابة تاريخية لكبت سياسي طويل، وتعكس في جوهرها تحولاً نوعياً في وعي المواطن الليبي بدوره السياسي، ورغم المعوقات البنيوية التي واجهت هذه الرغبة لاحقاً، إلا أنها شكّلت القاعدة الأخلاقية والسياسية التي استندت إليها كافة محاولات التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية، وهو ما أكسبها شرعية مستمرة في وجدان الشارع الليبي.

ثالثاً - الزخم الثوري ودور الشباب في صياغة المرحلة الانتقالية

لعب الشباب الليبي دوراً محورياً في انطلاق الثورة ضد النظام السابق، وساهم بشكل واضح في بلورة مسار المرحلة الانتقالية، سواء عبر المشاركة المباشرة في الحراك الثوري، أو من خلال الانخراط في تشكيل مؤسسات جديدة ومنظمات مدنية بعد سقوط النظام، وقد شكّل هذا الزخم الثوري الشبابي نقطة تحول تاريخية في المشهد السياسي الليبي، حيث أعاد رسم ملامح العلاقة بين المواطن والدولة، ورسم مفاهيم جديدة للمشاركة والتمثيل والرقابة الشعبية.

1- الشباب كقوة مفجرة للثورة

كان الحراك الثوري الليبي في بدايته مدفوعاً بالطاقات الشبابية، التي استخدمت وسائل الاتصال الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي لتنظيم التظاهرات ونقل الصور والمعلومات في ظل بيئة إعلامية مغلقة، فقد برزت مبادرات شبابية مستقلة في المدن الكبرى كطرابلس وبنغازي ومصراتة، تدعو إلى إسقاط النظام وتأسيس دولة مدنية، مما منح الثورة زخماً شعبياً واسعاً وديناميكية عالية تجاوزت الإطار التقليدي للحراك السياسي⁽¹⁾.

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 56.

2- المبادرة في بناء كيانات مدنية وإعلامية

بعد سقوط النظام، تسابقت مجموعات شبابية إلى تأسيس منظمات مدنية ومراكز إعلامية وثقافية، كان لها دور في نشر قيم التعدد، وتكريس حرية الرأي، وتعزيز الشفافية، رغم نقص الخبرات والموارد، وقد ساهمت هذه المبادرات في تعبئة المجتمع المحلي، وتنظيم حملات توعوية حول مفاهيم المشاركة السياسية والدستورية، إضافة إلى مراقبة الانتخابات والضغط من أجل تبني قوانين أكثر تمثيلاً للشباب والمرأة⁽¹⁾.

3- انخراط الشباب في المسارات الانتقالية الرسمية

شاركت فئات شبابية متعددة في المؤتمرات الوطنية، وفي لجان الحوار، وبرزت أسماء جديدة في المشهد السياسي حاولت التعبير عن جيل الثورة وتطلعاته، وإن لم تنجح في فرض تمثيل مستقر على المدى الطويل، ومع ذلك، فإن حضور الشباب في المجال العام السياسي بعد الثورة يُعدّ تطوراً غير مسبوق، مقارنة بعقود التهميش السابقة، وأسهم في إدخال قضايا جديدة إلى النقاش السياسي مثل الحريات الفردية، والعدالة الاجتماعية، والشفافية في إدارة الموارد⁽²⁾.

4- الزخم الثوري كرافعة رمزية للتحويل

أنتجت الثورة الليبية حالة معنوية عارمة عبّرت عن توق جماعي للخلاص من القمع وبناء عقد اجتماعي جديد، وقد مثّل هذا الزخم، خاصة في أشهره الأولى، دافعاً قوياً لتسريع خطوات الانتقال، من تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، إلى تنظيم الانتخابات، وإقرار الإعلان الدستوري المؤقت⁽³⁾، ورغم أن هذا الزخم خفت تدريجياً

(1) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، المرجع نفسه، ص 67.

(2) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 68.

(3) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، المرجع نفسه، ص 53.

تحت ضغط الانقسامات والصراعات، إلا أن روحه بقيت حاضرة في الخطاب السياسي والنشاط المدني، ما حافظ على مساحة للرفض الشعبي لأي عودة إلى الاستبداد.

لم يكن التحول الديمقراطي في ليبيا ليبدأ لولا المبادرة الشبابية الثورية التي كسرت جدار الخوف وفتحت أفقاً سياسياً جديداً، وقد جسّد الشباب عنصراً تأسيسياً لا غنى عنه في أي محاولة لبناء الدولة الديمقراطية المنشودة، رغم ما واجهوه من تحديات بنيوية وأمنية لاحقاً، حالت دون تجذير دورهم في المؤسسات الرسمية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في ليبيا

رغم انطلاق ليبيا في مسار سياسي جديد بعد سقوط النظام السابق، فإن هذا المسار اصطدم بجملة من التحديات الهيكلية والسياقية أعاقَت تحقق التحول الديمقراطي المنشود، فقد تداخلت عوامل داخلية وخارجية في تقويض استقرار الدولة، وأفرزت بيئة سياسية وأمنية هشة حالت دون بناء مؤسسات دستورية فاعلة، ويتناول هذا المطلب أبرز هذه المعوقات، وذلك من خلال تحليل مكوناتها البنيوية والسياسية والاجتماعية وتأثيرها على مستقبل الديمقراطية في ليبيا.

أولاً- تفكك مؤسسات الدولة وغياب سلطة مركزية

مثل غياب الدولة المركزية وتفكك مؤسساتها الرسمية إحدى أكبر العقبات التي واجهت مسار التحول الديمقراطي في ليبيا عقب عام 2011، فالثورة، رغم نجاحها في إسقاط النظام القائم، لم تُقْضِ إلى انتقال منظم للسلطة، بل أوجدت فراغاً مؤسسياً واسعاً، تزامن مع انهيار الجهاز الإداري والأمني، وتراجع قدرة الدولة على بسط سلطتها، ما انعكس سلباً على إمكانية بناء نظام ديمقراطي مستقر.

(1) قمر، محمد مجيب. (2015). تونس: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014. المراجعة المعاصرة للشرق الأوسط، 2(3)، ص39.

1- تآكل مؤسسات الدولة منذ عهد النظام السابق

لم تكن مؤسسات الدولة الليبية في عقد النظام السابق مبنية على أسس بيروقراطية أو قانونية حديثة، بل كانت تعتمد على الولاءات الشخصية والقبلية واللجان الثورية، دون وجود هيكل دستوري فعلي أو فصل بين السلطات، وقد أدى ذلك إلى تآكل تدريجي للوزارات، والأجهزة الرقابية، والأمنية، مما جعل الدولة هشة وظيفيًا عند لحظة انهيار النظام.⁽¹⁾

2- الفراغ المؤسسي بعد الثورة

مع انهيار النظام في 2011، واجهت ليبيا فراغًا هائلًا في السلطة، تمثل في غياب مؤسسة تنفيذية قوية قادرة على فرض النظام العام، أو ضمان وحدة القرار السيادي، ورغم تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، إلا أن سلطاته كانت محدودة جغرافيًا وهيكلًا، وتعرضت مؤسسات الدولة لهجمات متكررة، بما في ذلك الوزارات والمقار الأمنية، في ظل غياب جيش وطني موحد⁽²⁾.

3- ازدواجية السلطة والصراع على الشرعية

تعمّقت الأزمة المؤسسية بعد عام 2014، مع انقسام السلطة التنفيذية والتشريعية إلى حكومتين متنافستين، وبرلمانين متوازيين (في طبرق وطرابلس)، الأمر الذي زاد من حدة التفكك، وأربك مسار بناء المؤسسات، وخلق بيئة سياسية غير مواتية لأي تحول ديمقراطي، كما أضعف هذا الانقسام ثقة المواطنين في العملية السياسية، وأسهم في تعقيد جهود التوحيد الوطني⁽³⁾.

(1) بوغازي، نبيل. (2020)، مرجع سابق، ص 57.

(2) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 53.

(3) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، المرجع نفسه، ص 59.

4- غياب مركزية القرار وفوضى السلاح

ساهم الانتشار الواسع للسلاح خارج إطار الدولة، وظهور التشكيلات المسلحة غير النظامية، في تقويض أي إمكانية لاستعادة سلطة مركزية موحدة، فقد أصبحت قرارات الدولة رهينة لقوى الأمر الواقع المحلية، بما في ذلك الجماعات المسلحة والمجالس العسكرية، التي فرضت وجودها على مؤسسات الدولة، وأضعفت استقلالية القرار السياسي والأمني⁽¹⁾.

5- التأثير على بناء نظام ديمقراطي

في ظل هذا الواقع، أصبحت الدعوات لبناء مؤسسات ديمقراطية تواجه عقبات جوهرية، إذ لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يعمل دون أجهزة أمنية محايدة، وسلطة قضائية مستقلة، وإدارة عامة فاعلة، ومع غياب هذه المقومات، أفرغت التجارب الانتخابية المتعاقبة من مضمونها، وتحولت إلى لحظات توتر بدلاً من أن تكون أدوات استقرار وبناء مؤسسي.

يُعد تفكك مؤسسات الدولة وغياب السلطة المركزية أحد أبرز الأسباب التي أجهضت فرص التحول الديمقراطي في ليبيا، إذ قوّضت مقومات الدولة المدنية، واستُبدلت بهياكل موازية غير شرعية، مما حال دون إرساء قواعد حكم راشد قائم على القانون والمؤسسات.

ثانياً- انتشار الميليشيات والسلاح خارج سيطرة الدولة

شكّل الانتشار الواسع للسلاح، وتنامي نفوذ الميليشيات المسلحة خارج إطار الدولة، أحد العوامل الجوهرية التي قوضت فرص بناء نظام ديمقراطي مستقر في ليبيا بعد عام 2011، فقد تحوّل هذا السلاح من رمز للمقاومة في وجه النظام السابق

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، المرجع نفسه، ص 73.

إلى أداة للفوضى والانقسام، مما أضعف احتكار الدولة للعنف المشروع، وأنتج واقعاً أمنياً موازٍ أعاق أي عملية انتقال ديمقراطي ذات طابع مؤسسي.⁽¹⁾

1- غياب خطة وطنية لنزع السلاح بعد الثورة

أدى الانتصار العسكري على نظام السابق إلى انتشار آلاف الأطنان من الأسلحة في أيدي المدنيين والجماعات الثورية المسلحة، دون وجود سياسة شاملة لجمع السلاح أو تأهيل المقاتلين السابقين، وقد فشلت الحكومات الانتقالية المتعاقبة في وضع استراتيجية فعالة لنزع السلاح أو دمج حامله في مؤسسات الدولة، ما جعل السلاح يتسرب إلى السوق السوداء، ويتحول إلى مصدر قوة مستقل خارج سيطرة الدولة⁽²⁾.

2- نشوء الميليشيات كمراكز سلطة موازية

مع الفراغ الأمني بعد الثورة، ظهرت عشرات الكتائب المسلحة في مختلف المدن، خصوصاً في طرابلس ومصراتة وبنغازي، واستحوذت هذه الكتائب على المقار الحكومية، والمطارات، والمعسكرات، وأحياناً الوزارات، ما منحها شرعية ميدانية وسياسية بحكم الأمر الواقع، وتدرجياً، أصبحت هذه التشكيلات أحد أبرز الفاعلين في المشهد الليبي، بل وشاركت في صوغ القرار الوطني، إما عبر التحالف مع سلطات الأمر الواقع، أو عبر فرض إرادتها بالقوة.

3- أثر الميليشيات على مؤسسات الدولة

أدت سيطرة الميليشيات على مفاصل حيوية من الدولة إلى شلل مؤسسي واسع، فقد باتت بعض الوزارات تعمل تحت تهديد الجماعات المسلحة، أو بإذن منها،

(1) حمزة، يوسف، بن لمخريش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 79.

(2) مجموعة مؤلفين. (2022)، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 169.

مما قوض مبدأ سيادة القانون، وعرقل استقلالية الإدارة العامة، كما فقد القضاء حياده في عدة مناطق بسبب الضغوط الميدانية، مما أثر على قدرته في الفصل في النزاعات أو محاكمة الانتهاكات، وهي ركيزة أساسية للديمقراطية.

4- العلاقة بالتحول الديمقراطي

في أي سياق ديمقراطي، تشكّل سيطرة الدولة الحصرية على السلاح شرطاً أساسياً لنجاح التداول السلمي للسلطة، وضمان أمن الناخبين، وتنفيذ نتائج الانتخابات، غير أن وجود فصائل مسلحة خارجة عن القانون، تملك السلاح وتفرض إرادتها، يقوض الثقة في أي عملية ديمقراطية، ويحول الانتخابات إلى رهائن لقوى السلاح، بدلاً من أن تكون تعبيراً عن الإرادة الشعبية.

5- التدويل وتعقيد المشهد

ازدادت خطورة هذه الميليشيات بعد تدخل أطراف إقليمية ودولية في تسليحها وتمويلها، ضمن صراعات النفوذ في ليبيا، مما حوّل الجماعات المسلحة إلى وكلاء إقليميين، وزاد من تعقيد جهود نزع السلاح وتوحيد المؤسسة الأمنية والعسكرية، وبالتالي عرقل فرص تأسيس نظام ديمقراطي وطني مستقل، يُعد انتشار الميليشيات والسلاح خارج سلطة الدولة من أخطر المعوقات التي تواجه التحول الديمقراطي في ليبيا، ليس فقط لأنه يقوّض سيادة الدولة، بل لأنه يهدد وحدة القرار الوطني، ويعيد إنتاج الفوضى السياسية والأمنية، في غياب أي إطار دستوري جامع أو مؤسسات قوية قادرة على احتواء هذا الواقع.⁽¹⁾

ثالثاً- التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ داخل ليبيا

لم يقتصر تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا على الأسباب الداخلية فحسب، بل لعبت التدخلات الإقليمية والدولية دوراً كبيراً في تكريس حالة عدم الاستقرار

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 79.

السياسي، من خلال دعم أطراف متصارعة على حساب العملية السياسية الشاملة، وقد أنتج هذا التنافس بيئة غير مواتية للتحول الديمقراطي، وأدى إلى تغييب الإرادة الوطنية، وتقويض فرص بناء مؤسسات ديمقراطية مستقلة.

1- تعدد الجهات الداعمة وتضارب المصالح

منذ سقوط النظام السابق تحولت ليبيا إلى ساحة تجاذب إقليمي ودولي، حيث دعمت قوى عربية وغربية مختلفة أطرافاً محلية متصارعة، لأسباب تتعلق بمصالحها الاستراتيجية أو بمواقفها من الإسلام السياسي، أو من الهجرة، أو من توزيع الثروات، فقد دعمت مصر والإمارات أطرافاً ذات توجهات سلطوية وعسكرية، في حين انحازت تركيا وقطر إلى أطراف أخرى ذات توجهات مدنية أو إسلامية، بينما حافظت دول كروسيا وفرنسا على علاقات غامضة تخدم مصالحها الاقتصادية والأمنية⁽¹⁾.

2- أثر التدخلات على الشرعية السياسية

أدى التنافس الخارجي إلى انقسام الشرعية السياسية بين حكومات وبرلمانات مدعومة من أطراف متباينة، مما أربك مسار الانتخابات، وزعزع ثقة المواطنين في أي عملية ديمقراطية قد يتم اختطافها أو توجيهها من الخارج، كما تم استخدام المال والسلاح والضغط الدبلوماسي لتشكيل حكومات انتقالية، دون الرجوع إلى الإرادة الشعبية، وهو ما أفرغ أدوات التحول الديمقراطي من مضمونها.

3- عسكرة الصراع وتعقيد المسار السياسي

أسهمت التدخلات الدولية في تدويل الصراع الليبي وتحويله من صراع سياسي داخلي إلى مواجهة إقليمية بالوكالة، خصوصاً بعد تصعيد العمليات العسكرية في طرابلس وبنغازي وسرت، بدعم من طائرات مُسيّرة، ومرترقة، وشحنات سلاح خارقة

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، مرجع سابق، ص 65.

للحظر الأممي، وقد أدى ذلك إلى تفويض أي بيئة آمنة لتنظيم انتخابات أو لإطلاق حوار وطني شامل، كما أنه كرّس موازين قوى عسكرية موازية للدولة الشرعية⁽¹⁾.

4- دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

رغم جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن أداء المجتمع الدولي اتسم بالتذبذب والازدواجية، فقد تم تقديم مبادرات متضاربة، وغض الطرف عن انتهاكات الحظر الدولي على السلاح، والتدخلات المباشرة، مما أضعف الثقة في الوساطة الأممية، وأدى إلى تعثر مبادرات الحوار وتثبيت المؤسسات الديمقراطية، نتيجة غياب الإرادة الدولية الموحدة⁽²⁾.

أدى التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في ليبيا إلى إجهاض معظم محاولات بناء الدولة الديمقراطية، عبر تعزيز الانقسام، وتأجيج الصراع، وتهميش المؤسسات المنتخبة، وجعل الإرادة الوطنية خاضعة لصراعات المحاور، وهو ما يعكس أن التحول الديمقراطي لا يمكن أن يتحقق في بيئة خاضعة لتدخلات خارجية حادة ومستمرة.

رابعاً- ضعف الثقافة السياسية والمشاركة الشعبية

يُعد ضعف الثقافة السياسية والمشاركة الشعبية من أبرز المعوقات البنيوية أمام التحول الديمقراطي في ليبيا، إذ أن قيام نظام ديمقراطي فاعل لا يعتمد فقط على وجود مؤسسات منتخبة أو نصوص دستورية، بل يستند بالأساس إلى وعي سياسي مجتمعي يؤمن بالتعددية، ويشترك في صنع القرار، ويدافع عن القيم الديمقراطية باعتبارها خياراً وطنياً لا مجرد آلية لتقاسم السلطة⁽³⁾.

(1) حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء. (2016)، المرجع نفسه، ص 70.

(2) عرابي، مصطفى فحي، وأحمد. (2022)، دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والإخفاقات، مجلة السياسة والاقتصاد، 16(15)، ص 401.

(3) بوغازي، نبيل. (2020)، مرجع سابق، ص 68.

1- الإرث السياسي السلطوي وتراجع الوعي الديمقراطي

أنتج النظام السياسي السابق نمطاً من الحكم الفردي القائم على تهميش المؤسسات، وتغيب الأحزاب، وتجريم العمل السياسي، ما جعل المواطن الليبي مستبعداً من الفعل السياسي لعقود، ولم تكن هناك ممارسة انتخابية منتظمة، ولا مجال مفتوح للتعبير الحر، مما أسهم في تكوين ثقافة سياسية ضيقة تقتصر إلى مفاهيم المشاركة، والمسؤولية الجماعية، والتداول السلمي للسلطة⁽¹⁾.

2- ضعف مؤسسات التنشئة السياسية

لم تُشكّل المنظومة التعليمية والإعلامية بعد الثورة أدوات فعالة لتنقيف المواطن سياسياً، بل ظلت تعاني من التسييس والانقسام، كما غابت برامج التنقيف الانتخابي والتوعية بدور الأحزاب، وأهمية المجتمع المدني، مما جعل شرائح واسعة من المواطنين تنظر إلى العمل السياسي بريبة أو امتناع، وترتبط بالتشكيلات القبلية أو المحلية أكثر من ارتباطها بمؤسسات الدولة.

3- انخفاض نسب المشاركة الانتخابية

رغم أن ليبيا شهدت عدة انتخابات بعد الثورة، فإن نسب المشاركة ظلت دون التوقعات، خاصة في انتخابات الهيئة التأسيسية، أو المجالس المحلية، ما يعكس عزوفاً متزايداً عن الشأن العام، ويرتبط ذلك بفقدان الثقة في العملية السياسية، والخيبة من أداء المؤسسات المنتخبة، والانقسام الحاد الذي جعل الانتخابات لا تُقضي إلى استقرار بل إلى صراع على الشرعية⁽²⁾.

(1) عرابي، مصطفى فتحي، وأحمد. (2022)، المرجع نفسه، ص 403.

(2) عرابي، مصطفى فتحي، وأحمد. (2022)، مرجع سابق، ص 419.

4- تأثير ذلك على التحول الديمقراطي

في ظل ضعف الثقافة السياسية تتحول الديمقراطية إلى مجرد ممارسة شكلية، تُقرز نخبًا غير مؤهلة أو مدعومة فقط من كيانات قبلية أو مسلحة، مما يُفرغ المؤسسات من معناها التمثيلي، كما يؤدي هذا الضعف إلى سهولة اختراق المجتمع بخطابات الكراهية، أو الشعبوية، أو الاستقطاب، وهو ما يقوض فرص بناء تعاقد اجتماعي متماسك.⁽¹⁾

لا يمكن الحديث عن تحول ديمقراطي حقيقي في ليبيا دون وجود ثقافة سياسية تؤمن بالديمقراطية كممارسة ومضمون، فضعف هذه الثقافة يعمق أزمة الثقة بين المواطن والدولة، ويجعل المشاركة السياسية محدودة، وانفعالية، وقائمة على الولاء المحلي لا على الانتماء الوطني أو الفكري.

تقييم تحليلي للمعوقات

يُظهر التحليل المقارن للمعوقات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا أن هذه المعوقات، رغم خصوصية السياقات الوطنية، تتقاطع في ثلاث إشكاليات هيكلية كبرى: أولاً، هيمنة المؤسسات غير المنتخبة (خاصة العسكرية والأمنية) على الحياة السياسية؛ ثانياً، ضعف البنية الحزبية وما يرتبط بها من استقطاب أيديولوجي حاد؛ وثالثاً، تدخل العوامل الخارجية والإقليمية في تشكيل مسارات التحول.

في مصر، تجلّت هذه المعوقات بشكل واضح، حيث أدّت هيمنة المؤسسة العسكرية إلى تحييد كامل للقوى السياسية المدنية، وفرض نموذج سلطوي يفتقر إلى الشراكة السياسية، كما ساهم الانقسام الحاد بين التيارات الإسلامية والعلمانية في تفكيك الإجماع الوطني، ما أضعف قدرة الأحزاب على تأمين مسار انتقالي توافقي،

(1) بوغازي، نبيل. (2020)، مرجع سابق، ص 27.

أما الدور الإقليمي والدولي، فكان مائلاً في الغالب نحو دعم الاستقرار على حساب الديمقراطية، ما أضفى شرعية خارجية على الارتداد السلطوي.

أما في تونس، ورغم انطلاقة واعدة بعد 2011، فإن التجاذبات الأيديولوجية بين الإسلاميين والعلمانيين، إلى جانب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، شكلت معوقات جدية أمام استقرار الديمقراطية الوليدة، وبالرغم من وجود توازن نسبي بين القوى، إلا أن غياب التوافق المستدام وتآكل الثقة بين النخب الحزبية أفضى إلى تعطيل مؤسسات الحكم، ما مكّن السلطة التنفيذية لاحقاً من تركيز صلاحياتها وتقويض التجربة الديمقراطية تدريجياً.⁽¹⁾

في ليبيا، اتخذت المعوقات شكلاً أكثر حدة، تمثل في انهيار الدولة المركزية، وانتشار الميليشيات المسلحة، وغياب مؤسسة وطنية جامعة، وقد أدى هذا التفتك إلى إجهاد أي فرصة لتأسيس عملية سياسية ديمقراطية ذات قواعد واضحة، في ظل تنافس دولي وإقليمي حاد على النفوذ، واصطفاف خارجي خلف أطراف محلية متصارعة، ما عمّق حالة الانقسام السياسي والجهوي.

يتبين من هذا التقييم أن المعوقات لم تكن ظرفية أو عارضة، بل بنيوية وهيكلية، وتشترك جميعها في افتقار الفضاء السياسي لمعادلة توازن تضمن التعددية، وتكفل احتكار الدولة للشرعية والسلاح، وتُخرج المسار السياسي من منطق الصراع الوجودي إلى منطق التداول السلمي، إن التحول الديمقراطي لا يمكن أن ينجح في ظل بيئة أمنية هشة، أو نخبة سياسية منقسمة، أو دعم خارجي انتقائي؛ بل يتطلب إرادة وطنية جامعة، وأحزاباً مؤسسية قادرة، وبيئة إقليمية غير تدخّلية.

(1) 14. إلياس إمام مسعود شريحة. (2024). المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي. مجلة شروس، 4، 94.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تفكيك العلاقة المركبة بين الأحزاب السياسية ومسار التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا ، من خلال مقارنة تحليلية مقارنة لحالات مصر وتونس وليبيا، انطلاقاً من فرضية مفادها أن فاعلية الأحزاب تمثل أحد الشروط الضرورية - وإن لم تكن الكافية - لتحقيق انتقال ديمقراطي مستقر. وقد بينت الدراسة أن هذه العلاقة ليست علاقة خطية بسيطة، بل هي علاقة مشروطة بجملة من العوامل البنوية والمؤسسية والأمنية والثقافية التي تحدد مدى قدرة الأحزاب على أداء وظائفها السياسية الطبيعية.

أظهرت المقارنة أن السياق السياسي والمؤسسي هو العامل الحاسم في تحديد دور الأحزاب، أكثر من الخصائص الذاتية للأحزاب نفسها. ففي تونس، أسهم وجود حد أدنى من حياد المؤسسة العسكرية، وتوازن نسبي بين الفاعلين، ودور نشط للمجتمع المدني، في إتاحة هامش للأحزاب للمناورة السياسية وبناء توافقات حالت دون الانزلاق السريع إلى العنف أو الانهيار الشامل، رغم ما اعتراها من هشاشة وأزمات لاحقة. أما في مصر، فقد أعادت هيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي إنتاج نمط سلطوي جديد حدّ من قدرة الأحزاب على الفعل، وحولها إلى فاعلين ثانويين في مشهد سياسي مغلق نسبياً، بينما كشفت الحالة الليبية عن حدود الدور الحزبي في ظل غياب الدولة نفسها، وتعدد مراكز القوة المسلحة، وانهيار الإطار المؤسسي الذي يفترض أن تعمل داخله الأحزاب.

كما أوضحت الدراسة أن الانتخابات، على أهميتها، ليست في ذاتها ضماناً للتحول الديمقراطي، بل قد تتحول في بعض السياقات إلى آلية لإعادة إنتاج الاستقطاب أو حتى لتبرير عودة السلطوية، إذا لم تُحط بمؤسسات مستقلة، وقواعد

متفق عليها، وثقافة سياسية تقبل التداول السلمي للسلطة. ويُبرز ذلك أن الديمقراطية ليست مجرد آلية إجرائية، بل هي منظومة متكاملة من القيم والمؤسسات والممارسات التي تحتاج إلى زمن، واستقرار، وتوافق اجتماعي كي تترسخ.

وتؤكد الدراسة أن الأحزاب في الدول الثلاث ما زالت تعاني من اختلالات بنيوية داخلية، أبرزها ضعف المؤسسية، هيمنة الزعامات الفردية، ضبابية البرامج، ومحدودية الامتداد الاجتماعي، وهي اختلالات تقلص من قدرتها على تمثيل المجتمع تمثيلاً فعلياً، وتجعلها أقل قدرة على الصمود أمام الضغوط السلطوية أو الأمنية أو الخارجية. غير أن هذه الاختلالات لا يمكن فصلها عن السياق السياسي العام الذي غالباً ما يقيد العمل الحزبي، أو يفرغه من مضمونه، أو يدفعه إلى التكيّف الدفاعي بدل التطور الطبيعي.

وفي ضوء ذلك، تخلص الدراسة إلى أن التحول الديمقراطي في مصر وتونس وليبيا لا يمكن اختزاله في سلوك الأحزاب وحدها، بل هو نتاج تفاعل معقد بين الفاعلين السياسيين، وبنية الدولة، وطبيعة الاقتصاد، ومستوى الوعي المجتمعي، وموازن القوى الإقليمية والدولية. ومن ثم، فإن أي مشروع إصلاح يراهن على الأحزاب باعتبارها محركاً وحيداً للديمقراطية، دون معالجة البيئة السياسية والأمنية والمؤسسية المحيطة بها، يظل مشروعاً ناقصاً ومحكوماً بالتعثر.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول إن الأحزاب في مصر وتونس وليبيا تقف اليوم في منطقة وسطى بين الإمكان والقصور؛ فهي من جهة تظل أداة لا غنى عنها لتنظيم التنافس السياسي وتأطير المصالح الاجتماعية، لكنها من جهة أخرى مكبلة بقيود بنيوية تجعل دورها محدود الأثر في اللحظة الراهنة. ويظل تجاوز هذا الوضع مرهوناً بإصلاحات متزامنة تمس الدولة والأحزاب والمجتمع معاً، بما يعيد بناء الثقة في السياسة، ويجعل من الديمقراطية مساراً ممكناً لا مجرد شعار.

النتائج:

1. أكدت الدراسة وجود علاقة جزئية فقط بين فاعلية الأحزاب السياسية ومستوى التقدم في مسار التحول الديمقراطي، حيث تظل هذه العلاقة مشروطة بطبيعة البنية السياسية والمؤسسية المحيطة، وبمدى استقرارها وانفتاحها.
2. وضحت الدراسة أن النجاح النسبي للتجربة التونسية يعود أساسًا إلى قدرة الأحزاب على بناء توافقات مرحلية خففت من حدة الاستقطاب، أكثر مما يعود إلى امتلاكها بنى تنظيمية راسخة أو مؤسسية متينة.
3. بيّنت الدراسة أن فشل الأحزاب السياسية في مصر في حماية المسار الديمقراطي يرتبط بهيمنة المؤسسة العسكرية على المجال السياسي، وتضييق الفضاء العام، وضعف استقلالية الأحزاب عن مراكز القوة.
4. أظهرت الدراسة أن ضعف الأحزاب في ليبيا أكثر جذرية وعمقًا، نتيجة لانهايار مؤسسات الدولة، وغياب الأمن، وتفوّق الفاعلين المسلحين والقبليين على الفاعلين الحزبيين في التأثير والقدرة على الحشد.
5. أبرزت الدراسة أن الأحزاب السياسية في الدول الثلاث تشترك في سمات سلبية متقاربة، من أبرزها الهشاشة التنظيمية، وشخصنة القيادة، وضعف التمويل، وغموض البرامج السياسية وضعف ارتباطها بالمطالب الاجتماعية.
6. أسهمت الدراسة في تأكيد أن الانتخابات وحدها لا تكفي لضمان تحول ديمقراطي مستقر في غياب توافق وطني شامل، ومؤسسات مستقلة قوية قادرة على حماية قواعد اللعبة الديمقراطية.
7. أثبتت الدراسة أن للمؤسسات غير الحزبية — كالمؤسسة العسكرية والأمنية، والمجتمع المدني، والبنية الاقتصادية، والتدخلات الخارجية — دورًا حاسمًا في

توجيه مسارات التحول الديمقراطي، وأحيانًا يكون تأثيرها أقوى من تأثير الأحزاب نفسها.

8. **خلصت الدراسة** إلى أن الثقافة السياسية السائدة تؤثر بعمق في فرص نجاح الأحزاب، ولا سيما في البيئات التي يسود فيها العزوف عن المشاركة السياسية أو القبول الضمني بأنماط الحكم السلطوي.

9. **شرحت الدراسة** أن التدخلات الإقليمية والدولية أسهمت في إرباك المسارات الديمقراطية، خاصة في حالي مصر وليبيا، من خلال دعم أطراف محلية معينة أو ترجيح مقاربات أمنية على حساب الحلول السياسية.

10. **كشفت الدراسة** أن الأحزاب السياسية ما تزال تمتلك إمكانات كامنة يمكن تفعيلها مستقبلاً، غير أن هذه الإمكانيات تظل معطّلة بفعل القيود البنيوية والسياسية والثقافية التي تحيط بعملها.

ثالثاً: التوصيات

1. إعادة النظر في الأطر القانونية المنظمة للعمل الحزبي لضمان حرية التأسيس، الاستقلالية، والتمويل الشفاف، خاصة في مصر وليبيا.

2. ضمان حياد المؤسسة العسكرية والأمنية وخضوعها لسلطة مدنية منتخبة كشرط أساسي لأي تحول ديمقراطي فعلي.

3. العمل على نزع سلاح التشكيلات الموازية في ليبيا وتوحيد المؤسسات الأمنية لتمكين الأحزاب من العمل في بيئة طبيعية.

4. دعم إصلاحات داخل الأحزاب نفسها لتعزيز الديمقراطية الداخلية، المؤسسية، والابتعاد عن الشخصية والزعامة الفردية.

5. تشجيع الأحزاب على بناء برامج سياسية مرتبطة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية اليومية للمواطنين، وليس فقط بالشعارات السياسية العامة.

6. تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام المستقل في دعم الثقافة الديمقراطية ومراقبة أداء الفاعلين السياسيين.
7. إدماج قيم المواطنة، التعددية، والمشاركة السياسية في المناهج التعليمية لتعزيز الوعي الديمقراطي على المدى الطويل.
8. تشجيع بناء تحالفات وطنية عريضة بين الأحزاب لتخفيف الاستقطاب ومنع انقسام المجتمع إلى معسكرات متصارعة.
9. العمل على صياغة سياسات خارجية متوازنة تقلل من أثر التدخلات الإقليمية والدولية على المسارات الداخلية.
10. دعم البحث العلمي والدراسات المقارنة لفهم التحولات السياسية في المنطقة بشكل أعمق وأكثر واقعية.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

1. القرآن الكريم.

(I)المراجع العربية

ثانياً: الكتب

أ، الكتب العامة

1. الحبيب، جوا، 2016، دور الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية المحلية بالمغرب، الرباط، المغرب، المركز المغربي للدراسات السياسية والاجتماعية.
2. دوفيرجيه، موريس، 2011، الأحزاب السياسية، ترجمة: علي مقلد، القاهرة، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
3. جرادات، مهدي أنيس، 2006، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، عمان، الأردن، دار المنهل.
4. بلقزيز، عبد الإله، 2002، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
5. المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1990، ندوة جامعة الفاتح حول الكتاب الأخضر، 1-3 نوفمبر 1982م: دراسات وأبحاث في النظرية العالمية الثالثة، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
6. حسن، إبراهيم، 1964، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، القاهرة، مصر، دار النهضة المصرية.

ب، الكتب المتخصصة

1. اشتي، فارس، 2023، الهجانة في تشكّل الأحزاب السياسية الحديثة: المجال العربي أنموذجًا، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. بشارة، عزمي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. ماضي، عبد الفتاح، 2020، عثرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟، الطبعة الأولى.
4. بركات، محمد، 2018، التحول الديمقراطي والأحزاب السياسية في مصر بعد ثورة يناير، القاهرة، مصر، المركز العربي للدراسات السياسية.
5. بن عاشور، عياض، 2018، الثورة التونسية والانتقال إلى الديمقراطية، تونس، دار محمد علي للنشر؛ بيروت، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. بشارة، عزمي، 2016، ثورة مصر (الجزء الثاني): من الثورة إلى الانقلاب، المجلد 2، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. بشارة، عزمي، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ثورة مصر (الجزء الأول): من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، المجلد 1، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
8. علي، هدير حسن خليل حسن، 2016، محددات ضعف الأحزاب السياسية في مصر: 25 يناير للفترة 2011-2015، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي.

9. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

10. أبوزيد، عبد الرحيم، 2006، الحياة الحزبية في مصر الحديثة، القاهرة، مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة.

ثالثا: الأطروحات والرسائل العلمية

1. حمزة، يوسف، بن لمخربش، أسماء، 2016، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011-2015، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

2. حرز الله، منير، 2015، السياسة العامة والإدارة المحلية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية.

3. قتلوني، مصعب حسام الدين لطفي، عثمان، عثمان، 2012، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي: مصر نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

رابعا: الوثائق

أ، المقالات العلمية (في الدوريات المحكمة)

1. إبراهيم ابوصلاح إبراهيم ابراهيم، 2025، دور الأمم المتحدة وتحولات البنية السياسية في ليبيا (1949-1977)، مجلة شروس، 6، 120-133.

2. يوسف خليفة يوسف ناعم، 2024، تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 . 2023، مجلة شروس، 5(2)، 352-370.

3. إلياس إمام مسعود شريحة، 2024، المشاركة السياسية كآلية لترسيخ قيم الانتماء والولاء في المجتمع الليبي، مجلة شروس، 4، 94-58.

4. خالد علي إبراهيم، 2024، التفكير السياسي لعمر خليفة النامي: قراءة في "كلمات للثورة" أنموذجًا، مجلة شروس، (2)، 241-226.
5. أم كلثوم الجيلاني العربي الاحرش، 2024، مدى إمكانية تفعيل الدائرة الدستورية في القضاء الليبي (بين القبول والرفض)، مجلة شروس، 4، 284-263.
6. سعيد عمار محمد الكيلاني، 2024، التعددية الحزبية في أنظمة الحكم السياسية النيابية: دراسة بين المظاهر والتأثير، مجلة شروس، 4، 402-377.
7. سليم ساسي طالب، 2024، صنع السياسة الخارجية في ليبيا: دراسة بين أثر الانقسامات والتدخلات، مجلة شروس، 5(1).
8. جاد الكريم، محمد، خليل، محمد أحمد، عبدالرحيم، فيصل علام، عبد الله، 2024، دور الانتخابات في ترسيخ التحول الديمقراطي بتونس عام 2019، مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، 8(1).
9. عبد الوهاب الأفندي، 2023، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، سياسات عربية، 11(64).
10. محمد علي، أحمد يوسف، 2023، النظام الانتخابي للبرلمان في ظل دستور 2014، مجلة مصر المعاصرة (L'Egypte Contemporaine)، 114(551).
11. الياس أبوبكر الباروني، 2023، تأثير دول الجوار على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة شروس، 3.
12. بوشوشة، سارة، مدوني، علي، 2022، الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6(3).
13. إلياس أبوبكر الباروني، 2022، تأثير الكيانات الدولية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مجلة شروس، 2(1)، 20-30.

14. البصراطي، نور، 2021، مؤثرات البيئة الانتخابية كمحدد للانتقال الديمقراطي: دراسة حالة البرلمان المصري من 2011-2020، مجلة السياسة والاقتصاد، 12(11).
15. بيومي، علاء، 2019، المساعدات الأميركية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011: قراءة نقدية، (Arab Policy (Siyasat Arabiya)، 36).
16. شرفة، وسيلة، بورغدة، سارة، 2019، الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين 1919-1989م.
17. العازمي، شلاش، عبد الله، 2020، هيمنة السلطة التنفيذية على تكوين البرلمان وسير أعماله في النظامين المصري والكويتي، مجلة روح القوانين، 32(91).
18. جابر، سارة، 2020، الإعلان السياسي في مصر بعد ثورة 30 يونيو 2013: دراسة تحليلية على الانتخابات الرئاسية 2014/2018، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، 5(24).
19. عارف أحمد التير، محمد الطيف عثمان شيحة، 2020، حق الترشيح والانتخاب في الإسلام: دراسة تأصيلية، مجلة شروس، 1(1).
20. إلياس أبوبكر الباروني، 2020، الوسطية من منظور الشريعة الإسلامية: دراسة حالة في المجتمع الليبي، مجلة شروس، 1(1).
21. السطى، الفيتوري صالح، 2017، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، مجلة شؤون اجتماعية، 34(135)، 187-210.
22. قمر، محمد مجيب، 2015، تونس: الانتخابات الرئاسية والتشريعية 2014، المراجعة المعاصرة للشرق الأوسط، 2(3).
23. أبو بكر، إدريس محمد حسين، 2015، ظهور ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا وموقفها من الإمارة السنوسية، مجلة البحث العلمي في الآداب، 16(1).
- ب، المقالات الصحفية والتحليلية

1. بن نصر، حليلة، 2024، تونس بعد الثورة: بين صعود النهضة وتحديات الانتقال الديمقراطي، موقع عربي21، مسترجع في 26 مارس 2025، من : <https://www.arabi21.com>
2. عمر، خيرى، 2023، الأحزاب المصرية وتداعيات ما بعد 2011، موقع العربي الجديد، مسترجع في 26 مارس 2025، من : <https://www.alaraby.co.uk/opinion/ما-بعد-2011-الأحزاب-المصرية-وتداعيات->
3. مركز الجبهة الوطنية للدراسات، 2022، 10 أبريل، قراءة في دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية [مقال]، جبهة الدراسات، تم الاسترداد من : <https://jabhastudies.com/2022/04/10/قراءة-في-دور-الأحزاب-> في تفعيل الديمقراطية
4. بنسعيد العلوي، سعيد، 2021، 30 أبريل، الدكتور سعيد بنسعيد العلوي لمجلة نوات: الحداثة ومشتقاتها كلها تتنافى مع قاموس الدولة الإسلامية، مجلة نوات - مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، مسترجع في 26 يونيو 2025، من : <https://www.mominoun.com/articles/7460>
5. عبد ربه، أحمد، 2011، 29 نوفمبر، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري 2011/2012، معهد الدوحة للدراسات
6. اليوم السابع، 2011، 22 ديسمبر، مركز بيو: مصر فى مقدمة الدول استخدامًا للشبكات الاجتماعية بـ2011، اليوم السابع، تم الاسترجاع من : <https://www.youm7.com>

ج، التقارير

تقارير صادرة عن مراكز أو مؤسسات بحثية عربية

1. وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021،
الدستورية في تونس: الأزمة السياسية، حيثياتها وآفاقها، سلسلة تقدير موقف
مؤقت.

2. وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019،
الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول، سلسلة تقدير موقف.

3. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، التحول الديمقراطي في
مصر: الفرص والإخفاقات، القاهرة، مصر، سلسلة دراسات مصرية.

4. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، الحياة الحزبية في ليبيا بعد
الثورة: الواقع والآفاق، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

5. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 2013، دراسة استطلاعية حول الوعي
السياسي والدستوري في مصر، القاهرة، مصر، المبادرة المصرية للحقوق
الشخصية.

6. مركز كارتر، 2012، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات
البرلمانية في مصر 2011-2012، أتلانتا، الولايات المتحدة، مركز كارتر.

7. وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012،
الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات.

8. مركز دعم التحول الديمقراطي، 2011، Political Parties and Public
Opinion in Egypt، تم الاسترجاع من:

<https://gpgovernance.net/wp->

تقارير ومراجع رسمية وحكومية

1. ويكيبيديا العربية، 2024، 10 يوليو، انتخابات المؤتمر الوطني العام الليبي 2012، تم الاسترجاع من: <https://>
2. البنك المركزي التونسي، 2022، التقرير السنوي 2021، تونس، البنك المركزي التونسي.
3. البنك الدولي، 2020، الثورة التي لم تكتمل: جلب الفرص والوظائف الجيدة وثروة أكبر لجميع التونسيين، واشنطن العاصمة، مجموعة البنك الدولي.
4. المعهد الأمريكي للسلام (معهد الولايات المتحدة للسلام)، 2020، الانتقال السياسي في ليبيا: التحديات والآفاق، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، معهد الولايات المتحدة للسلام، تم الاسترجاع من: <https://www.usip.org>
5. المؤتمر الوطني العام - ليبيا، 2014، التعديل الدستوري رقم 7 لسنة 2014، المجمع القانوني - قاعدة بيانات.DCAF.
6. المفوضية الوطنية العليا للانتخابات - ليبيا، 2012، نتائج انتخاب المؤتمر الوطني العام - ليبيا، تقرير إلكتروني، طرابلس، ليبيا.
7. المجلس الوطني الانتقالي - ليبيا، 2012، القانون رقم 29 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، طرابلس، ليبيا.
9. خامسا: القواميس
1. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي.(1901)، لسان العرب، بيروت، لبنان: رفوف.

(II) المراجع الأجنبية

1. Afrobarometer, 2023, Tunisian's view of economic crisis: The struggle continues, Afrobarometer Dispatch No. 637.
2. SIGMA Conseil & Le Maghreb, 2020, Baromètre Politique – Décembre 2020, Tunis, SIGMA Conseil.
3. United Nations Development Programme (UNDP), 2020, Public Administration Effectiveness in Tunisia: Challenges and Policy Proposals, New York, UNDP.
4. Del Sarto, R. A., 2016, Normative empire Europe: The European Union, its borderlands, and the 'Arab Spring', JCMS: Journal of Common Market Studies, 54(2).
5. Carothers, T., & Youngs, R., 2015, The complexities of global protests (Vol. 8), Washington, DC, Carnegie Endowment for International Peace.
6. El Shaer, G., 2015, Mapping Egypt's media: State influence in a transforming landscape, Arab Media & Society, 20.
7. Mair, P., 2013, The challenge to party government, In T. Bale (Ed.), European politics (pp. 211–234), London, England, Routledge.
8. Heywood, A., 2013, Politics (4th ed.), London, England, Palgrave Macmillan.
9. Jones, T., 2012, Modern political thinkers and ideas: An historical introduction, New York, NY, Routledge.
10. Huntington, S. P., 2006, Political order in changing societies, New Haven, CT, Yale University Press.
11. Epstein, L. D., 1986, Political parties in the American mold, Madison, WI, University of Wisconsin Press.
12. Giddens, A., 1984, The constitution of society: Outline of the theory of structuration, Berkeley, CA, University of California Press.

13. Almond, G. A., & Powell, G. B., 1966, Comparative politics: A developmental approach, Boston, MA, Little, Brown and Company.
14. Frank, A. G., 1967, Capitalism and underdevelopment in Latin America (Vol. 93), New York, NY, NYU Press.
15. Lipset, S. M., 1960, Political man: The social bases of politics, Garden City, NY, Doubleday.
16. Lenin, V. I., 1970, What is to be done?, London, England, Panther.
17. Diamond, L., & Gunther, R. (Eds.), 2001, Political parties and democracy, Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press.
18. Khader, B., 2013, The European Union and the Arab world: From the Rome Treaty to the "Arab Spring", [Place of publication not listed].
19. Sartori, G., 1976, Parties and party systems: Volume 1: A framework for analysis.
20. Burke, E., & Selby, F. G., 1770, Thoughts on the cause of the present discontents, London, England, J. Dodsley.